



بنك الاتحاد  
Bank al Etihad

# التقرير السنوي 2021

## 03 لمحة عن بنك الاتحاد

04 من نحن

04 قيمنا

04 هدفنا

04 وعدنا

05 مسيرتنا

07 لمحة عن عام 2021

## 08 مجلس الإدارة

## 11 كلمة رئيس مجلس الإدارة

## 14 إنجازات عام 2021 والخطط المستقبلية

15 استجابتنا لجائحة كورونا خلال عام 2021

18 نموذج عملنا واستراتيجيتنا

20 ملامح من إنجازاتنا عام 2021

22 إدارة المخاطر

23 إدارة مراقبة الامتثال

23 نهجنا تجاه فريق عملنا

24 مسؤوليتنا الاجتماعية

## 28 تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2021

## 36 تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة

## 48 الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

## 72 دليل التحكم المؤسسي

## 103 دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

## 114 القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2021

## 237 شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية

# لمحة عن بنك الاتحاد



## من نحن

نحن بنك الاتحاد، مؤسسة مالية تفتخر بكونها أردنية. قيمنا العائلية مصدر قوتنا وإلهامنا، فكلّ عميل من عملائنا هو جزء من عائلتنا، ونعمل معاً لمساعدته.

تمكين عملائنا من تحقيق أحلامهم وتطلّعاتهم هو أهمّ شيء بالنسبة لنا! نعمل معهم كأفراد وروّاد أعمال وشركات ونساء مؤثرات لنستوحي منهم ونقدم خدمات مالية ومصرفية مبنية على فهم احتياجاتهم، فسيبقى هدفنا دائماً هو مساعدة عملائنا لتشكيل مستقبلهم.

## قيمتنا

شراكة مجتمعية

إبداع لا متناهٍ

التعلم والتجدد  
المستمر

ريادة بلا حدود

## هدفنا: تمكين عملائنا

نحن نؤمن بك، بقدراتك وأحلامك وطاقتك. ما يوقظنا صباح كلّ يوم هو حماس مشاركتك المشوار بكلّ تحدّياته، وإيجاد الحلول والأدوات لتسهيل القيام بكلّ معاملتك، أينما كنت وفي أي وقت وبالطريقة التي تناسبك.

نحن معك لتصل إلى حيث تريد، ومعك عندما تقرّر أن تصنع حلماً جديداً؛ سواء كان امتلاك منزل أو التخطيط لرحلة أو البدء بمشروعك الخاص.

## وعدنا: شغل مستقبلك

في كل لحظة لدينا خيار، وخياراتنا تحدد كيف سيكون مستقبلنا. مهما كان خيارك نحن هنا لمساعدتك، اليوم أكثر من أي وقت مضى، من خلال الإمكانيات والخبرة والمعرفة التي لدينا. تشكيل مستقبلك قهمتك الكبيرة، وبدورنا نريد أن نكون شركاءك في إنجازها، ومن أجل ذلك نؤمن لك بيئة مناسبة للابتكار وريادة الأعمال ونقدّم لك الدعم التكنولوجي وكل ما يوفره هذا العالم الذكي ليكون مستقبلك بين يديك.



### مسيرتنا

1978

منذ اثنين وأربعين عاماً بدأت مسيرتنا، عندما أسسنا شركة مساهمة عامة، عُرفنا حينها باسم "المؤسسة المالية العربية"، وتمحور تركيزنا على الخدمات المصرفية للشركات وإدارة العلاقات مع العملاء.

1991

في هذا العام، قمنا باتخاذ القرار بتحويل المؤسسة إلى بنك مصرفي، باسم "بنك الاتحاد للدخار والاستثمار"، وأكملنا رحلتنا في خدمة قطاع الشركات.

2007

اتخذنا قراراً استراتيجياً بضرورة النمو والتنوع، وقمنا بالتعاون مع واحدة من أهم الشركات الاستشارية الرائدة عالمياً لتطوير استراتيجيتنا الجديدة للتوسع.

2011

توسعنا لخدمة قطاع الأفراد وطوّرنّا هويتنا المؤسسية الجديدة تحت اسم "بنك الاتحاد"، وأصبح وعدنا "الخيار المشرق" لعملائنا وعائلتنا.

2013

قمنا بتطوير منتجات مبتكرة لحسابات التوفير خاطبت احتياجات عدد كبير من العملاء مما ساهم في زيادة الوعي بعلامتنا التجارية واكتساب حصة سوقية أكبر في قطاع الأفراد.

2017

استحوذنا على حصة مهيمنة من بنك صفوة الإسلامي تبلغ حالياً ما نسبته 62.4%، ليصبح بذلك ذراعنا في خدمة القطاع المصرفي الإسلامي. كما بدأنا رحلة التحول التكنولوجي من خلال خطة امتدت لثلاث سنوات، وشملت تطوير البنية التحتية التكنولوجية، تلاها أتمتة العمليات والخدمات البنكية.

2018

حدثنا علامتنا التجارية بما يتناسب مع رحلة التحول التكنولوجي، وذلك بالتعاون مع شركة عالمية متخصصة بتطوير العلامات التجارية.



2019

أطلقنا تطبيقنا البنكي المحدث عبر الهاتف المحمول، ووضعنا استراتيجية وخطة عمل مدتها 5 سنوات، لتحقيق رؤيتنا في أن تصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن. وقمنا بتأسيس شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية، كما أصبحنا ثالث أكبر بنك في الأردن من حيث الأصول.

2020

لم يشبه هذا العام ما سبقه من أعوام، وعلى الرغم من جائحة كورونا، فقد تمكّنّا من خلال الابتكار التصدي لها. كما حصلنا على 3 جوائز عالمية لجهودنا في الابتكار الرقمي والأثر الاجتماعي والاقتصادي.

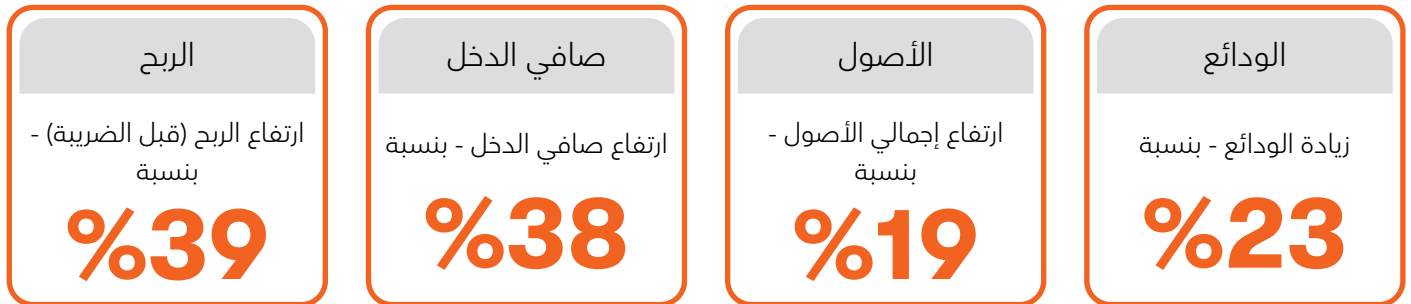
2021

أكملنا مسيرة التطور الرقمي لعملائنا وأطلقنا تجارب جديدة، كما تُوجت جهودنا بالحصول على 7 جوائز في مجال الابتكار ودعم عمليات التجارة الدولية.

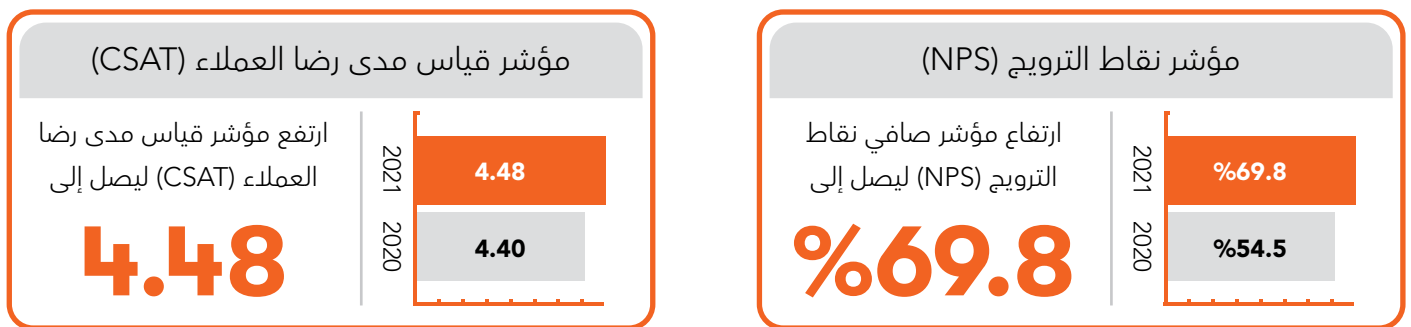


## لمحة عن عام 2021

على الرغم من التأثيرات التي تركتها الجائحة، فقد حققنا نتائج مالية مميزة:



حققنا تجربة عملاء مميزة وفريدة



# مجلس الإدارة

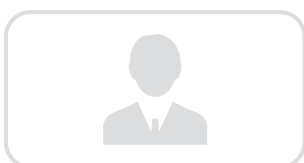




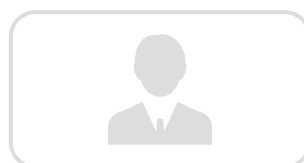
**باسم عصام سلفيتي**  
نائب رئيس مجلس الإدارة



**عصام حليم سلفيتي**  
رئيس مجلس الإدارة



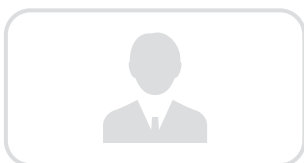
**الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية**  
ويمثلها السيد امجد سمير ابو راوي في (المقعد الأول)  
ويمثلها السيد فوزي مصباح ابو خزام في (المقعد الثاني)



**المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي**  
ويمثلها جلال أنور العجلوني



**مغيث غياث سختيان**  
عضو



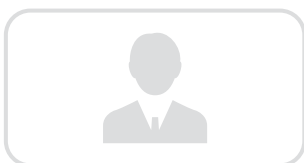
**"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة**  
عضو



**عماد محمد عبدالخالق**  
عضو



**جبرا "رجا يعقوب" غندور**  
عضو



**رياض عبدالمحسن الدجاني**  
عضو



**رنا جميل عبّادي**  
عضو





**نادية حلمي حافظ السعيد**  
الرئيس التنفيذي



**"محمد غاصب" عبدالله**  
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات



**ديما مفلح محمد عقل**  
نائب الرئيس التنفيذي



**محمد محمود أحمد برجاق**  
رئيس إدارة العمليات المركزية والإدارية



**طارق "محمد سعيد" حسن بدوي**  
رئيس الائتمان وإدارة الائتمان



**دانيال فواز عوده الشرايحة**  
رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء



**زيد إياد أكرم كمال**  
رئيس إدارة العمليات المالية



**محمود تيسير أحمد بدوان \***  
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد ورئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة



**بشار "محمد خير" عوض عبابنة**  
رئيس إدارة التدقيق



**عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي**  
رئيس إدارة التكنولوجيا



**فادي "أحمد كمال" مرعي**  
رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والعلاقات الخارجية



**نتالي مازن يوسف النبر**  
مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق



**خالد عبد المالك محمد عبد المالك**  
رئيس إدارة المخاطر



**تامر واصف "محمد موسى" بركات**  
مدير تنفيذي أول، إدارة الامتثال

\* تم تكليف السيد محمود بدوان بمنصب " رئيس الخدمات المصرفية للأفراد " اعتباراً من تاريخ 2020/10/26 بالإضافة الى مهام وظيفته كرئيس ادارة الشركات المتوسطة والصغيرة ولغاية 2021/12/31.





سأبدأ رسالتي معكم هذا العام، وأنا ممتن لنعمة الصحة لكل من قاوم الظروف الاستثنائية في العامين السابقين، وقلبي مع كل شخص فقد عزيزاً عليه، آملاً أن يكون العام الجديد إيجابياً بجدارته، لنكون فيه يداً واحدة، ويتحقق التعافي الاقتصادي، ويزول الوباء العالمي.

أكتب رسالتي اليوم، وأنا أنظر الى أفراد عائلتي في بنك الاتحاد وكلّي فخر بكل فرد منهم لعملهم الجاد، وشغفهم، ومثابرتهم، حيث استطاعوا من خلال كل ذلك تخطي كافة التحديات التي واجهتهم في عام لم يكن سهلاً على أي منا، ولإصرارهم على تقديم أفضل خدمة لعملائنا بغض النظر عن الظروف.

منذ بداية العام استطعنا أن نحقق تقدماً ونمواً مميزين، وذلك بفضل نموذج عملنا المرن ونهجنا الاستراتيجي اللذين ضمننا استمرارية أعمالنا دون انقطاع، لنخدم عملاءنا في أي وقت ومن أي مكان، من خلال بنيتنا التحتية التكنولوجية المميزة التي تسارعت في تطويرها، وساعدتنا على إطلاق خدمات مصرفية رقمية مبتكرة، لتبت احتياجات عملائنا بصورة استثنائية. فعلى مدار الأعوام الماضية آمنا بأهمية الاستثمار في الرقمنة، وكان ذلك قراراً استراتيجياً.

ولا بد أن أذكر الدور المميز الذي لا يزال يقوم به البنك المركزي الأردني لاحتواء تداعيات جائحة كورونا، وأثرها على الاقتصاد الوطني، من خلال حزمة من الإجراءات الاحترازية التي لا تزال مفعلة إلى يومنا هذا، كالسماح للبنوك بإعادة هيكلة القروض للأفراد والشركات التي تأثرت بالجائحة، والبرامج التمويلية الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى استراتيجيات الشمول المالي، ودعم الخدمات المصرفية الرقمية بما فيها أنظمة المدفوعات الرقمية، لتسهّل على أفراد مجتمعنا كافة تعاملاتهم المالية.

لم تكن هذه الإنجازات لتتحقق لولا الرؤية الطموحة والجهود المتتالية لفريق عملنا بقيادة الرئيسة التنفيذية، وبمساندة ودعم إدارتنا التنفيذية، وكافة جهود فريق عملنا. قيادتنا كلها حماس والتزام تجاه التطوّر والنمو لمؤسستنا التي تقدم خدمات مالية مبتكرة ومتميزة بخدمة عملائها، وجهود موجهة نحو ثقافة مؤسسية داخلية مميزة.

كما أنتهز هذه الفرصة لأشكر أعضاء مجلس إدارتنا لدعمهم المستمر لقراراتنا، وتوظيف خبراتهم نحو التطور والابتكار المستمرين. كما أشكر عملاءنا الذين وضعوا ثقتهم بنا ممّا دفعنا لمواصلة الليل بالنهار لخدمتهم بأفضل صورة ممكنة.

### فخرنا بإنجازاتنا عام 2021

في ظلّ الظروف الاقتصادية الشائكة حالياً، أصبحت المرونة في مواجهة التحديات ضرورة لتحقيق المزيد من الإنجازات. فقد قدّم عام 2021 مثلاً واضحاً على ذلك، حيث قمنا بإعادة تصوّر وتصميم لكل ما نقدّمه من منتجات وخدمات، ووجدنا أفضل الطرق لنقدمها من خلالها، لأجل تجربة عملاء مميزة.

وأنا سعيد بأن خطانا ثابتة نحو تحقيق هدفنا بأن نكون البنك الرقمي الرائد في الأردن، حيث توجّحت جهودنا عام 2021 بحصولنا على 7 جوائز عالمية منها 4 جوائز في مجال الابتكار والريادة من Global Finance، وجائزة في عمليات التجارة الدولية من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى جائزة دعم "التنوع والإدماج للمرأة في سوق العمل" من التحالف المالي للمرأة، وجائزة أخرى لنجاح برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق أثر إيجابي من مجلة Business Vision.

وضعنا تجربة عملائنا على رأس أولوياتنا، فطوّرنّا تصميم فروعنا الجديدة لتكون وجهتهم للحصول على أفضل الاستشارات المالية وخدمات القيمة المضافة، ووظّفنا فيها التكنولوجيا لخدمتهم بكفاءة وفعالية، كما قدّمنا نموذج عمل تفاعلي مميز. وقد انعكس ذلك في الارتفاع الملحوظ لمؤشّر قياس رضى عملائنا، والذي وضع البنك ضمن الأوائل بين مؤسسات القطاع المصرفي في الأردن.

ولأننا ندرك أهمية تنوع احتياجات عملائنا وتطلعاتهم الاستثمارية، فقد أطلقنا خدمة إدارة الثروات لتمكين عملائنا من خلال تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات الاستشارية والاستثمارية لتحقيق أكبر عائد لهم وحماية مذكراتهم.

### تعزيز وجودنا واستدامة نموّنا

أصبحنا أقوى مالياً، وشهدنا نتائج مالية مميزة خلال العام السابق على الرغم من التحديات، فقد ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 19% لتصل الى 6.26 مليار دينار، وحقوق مساهمي البنك بقيمة 428 مليون دينار، وبنسبة كفاية رأس المال 14.49%. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الربح قبل الضريبة بنسبة بلغت 39%.



كما أصبحت حصتنا السوقية على مستوى البيانات المالية الموحدة 12.1% في عام 2021 مقارنة مع 11.1% في عام 2020 وبنسبة نمو 14.7%، في حين بلغ إجمالي نمو التسهيلات في السوق لعام 2021 نسبة 4.9%. أما بالنسبة لحصتنا السوقية من إجمالي الودائع فقد بلغت 12.4% في عام 2021 مقارنة مع 10.9% في عام 2020 وبنسبة نمو بلغت 23%، في حين بلغ إجمالي نمو الودائع في السوق لعام 2021 نسبة 7.4%.

أما بالنسبة لعدد عملائنا، فقد نما عددهم بنسبة 30% عن العام الماضي، الأمر الذي يدل على ثقة عدد أكبر من الناس بنا وبتجربتنا البنكية. وقد قمنا بخدمتهم من خلال قنواتنا الرقمية وشبكة فروعنا المتنامية التي وصلت إلى 57 فرعاً و135 صراف آلي منتشرة في أنحاء المملكة. وفي ظلّ نمونا، لم نتهاون أيضاً بمضاعفة جهودنا الهادفة لإدارة المخاطر خلال الجائحة، ووضعنا إطار عمل للاستجابة لجميع الأزمات مهما كان نوعها، لتقليص آثارها على عملائنا وفريق عملنا.

شكل التطوير المستمر في خدماتنا الرقمية جزءاً لا يتجزأ من مسيرتنا ورحلتنا خلال العام الماضي. فقد أطلقنا خدمات وميزات جديدة ضمن تطبيقنا البنكي، ومن أهمها إمكانية إصدار بطاقة مدفوعة مسبقاً متعددة العملات لإتاحة الفرصة لعملائنا للشراء بالعملات الأجنبية عبر الإنترنت والتوفير بسعر صرف العملات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، أصبح بإمكان عملائنا من خلال ميزة "القرض الفوري" الحصول على القروض بصورة مباشرة من التطبيق وبكبسة زر واحدة لتلبية احتياجاتهم بسرعة ومن أي مكان. كما أطلقنا خدمة "أهداف التوفير" التي هي بمثابة حصالة رقمية تمكّن عملائنا من إدارة أموالهم بصورة أفضل، عن طريق وضع أهداف محددة للتوفير والعمل على تحقيقها.

### دعمنا للريادة والشركات

نعي بأنّ الشركات تُعد محركاً للاقتصاد الأردني، ونحرص دوماً على تقديم الحلول المناسبة في رحلتها لتحقيق النمو والتّجّاح. فقد وجّهنا جهودنا خلال عام 2021 لدعمها لضمان استمرارية عمل الشركات المتضررة من أزمة كورونا.

استمر البنك بالبناء على مكانته التقليدية المتقدمة في خدمة الشركات الكبرى ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكان لنا دور أساسي في دعم القطاعات الاقتصادية وتمويل التجارة الخارجية، انطلاقاً من علاقة الشراكة والمشورة المالية، آخذين بالاعتبار إدارة المخاطر وبرامج المشاركة بالمخاطر مع عدد من الجهات الإقليمية والدولية.

خلال الجائحة، عملنا على دعم الشركات من خلال دراسة احتياجاتهم وخاصة ممن تأثر بالجائحة، ووضعنا خطط لتجسير احتياجاتهم والاستجابة السريعة لمتطلباتهم، بالإضافة الى توفير إمكانية استخدام برامج البنك المركزي لمن تنطبق عليه.

ولم نغفل عن أهمية دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال وفهم احتياجاتهم، وتزويدهم بالموارد اللازمة ليتمكنوا من تحقيق رؤيتهم في النمو. فقدمنا لهم خدمات مالية وغير مالية، وخدمات استشارية قانونية من خلال شركة متخصصة استهدفت أصحاب الشركات الناشئة وأصحاب الأعمال المنزلية، وغيرها من الخدمات غير المالية من نصح وإرشاد. وكان لتلك الجهود أثر إيجابي في نمو قاعدة عملائنا من الشركات الناشئة بنسبة أكثر من 200%.

وأعدنا تطوير وإطلاق منصّة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للأعمال، لتمكين الشركات من إدارة أموالها في أي وقت ومن أي مكان، لضمان استمرارية أعمالها من خلال تجربة جديدة وسهلة.

### فريق عملنا هو مصدر ثروتنا الحقيقية

كانت صحة موظفينا وموظفاتنا النفسية والجسدية وتطورهم من أهم أولوياتنا خلال الجائحة، فقمنا بتطوير سياسات عمل مرنة أصبحت نهجاً لنا، وأوجدنا طرقاً مبتكرة لضمان كفاءة واستمرارية العمل. وكان للتدريب دور كبير في تهيئة فريق عملنا للتغيرات من حولنا، وتزويدهم بالمهارات اللازمة من خلال 8,287 فرصة تدريبية بمعدّل 25,520 ساعة تدريب. وقمنا بافتتاح مركزنا التدريبي الخاص تحت اسم "Spark" في قرية الصويفية، ليكون مركزاً لتقديم فرص للتعليم والتطوير لموظفينا وموظفاتنا.

أفخر اليوم أن نتيجة اهتمامنا بأفراد عائلتنا أثّرت بشكل مباشر على نسبة ولائهم ورضاهم عن بيئة عملهم، فقد ارتفع مقياس رضاهم بما يسمى صافي نقاط الترويج من الموظفين E-NPS إلى 53 درجة مقابل 49 درجة لعام 2020 الأمر الذي يضعنا ضمن أفضل أماكن العمل على مستوى عالمي.



### تنوع استثماراتنا

نحرص دوماً على تنوع استثماراتنا وإدارة مخاطرتنا لتنعكس إيجاباً على البنك ومساهميته وعملائه وموظفيه. وهنا أخض بالذكر استثمارنا الرئيسي في بنك صفوة الإسلامي، الذي انضم إلى عائلتنا عام 2017 عندما استحوزنا على حصة مسيطرة تبلغ حالياً ما نسبته 62.4%، ليصبح بذلك ذراعنا في خدمة القطاع المصرفي الإسلامي.

وكان لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي دورٌ فاعل بخدمة مختلف القطاعات، وحققت الشركة زيادة في عدد عقود التأجير التمويلي والعملاء من أفراد وشركات بنسبة أكثر من 10%، من خلال المنتجات المتعلقة بالعقارات، ووسائل النقل وخطوط الإنتاج لكافة القطاعات. وكنتيجة لهذه الجهود، بلغت نسبة النمو أكثر من 20% في كل من محفظة استثمارات التأجير التمويلي وصافي أرباح الشركة.

بالإضافة إلى شركة الاتحاد للوساطة المالية، وخدمات البوند وشركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية.

### رؤيتنا لعام 2022

في بداية عامنا الجديد، نركز جهودنا نحو الاستمرار في تقديم تجربة مميزة وقيمة مضافة لعملائنا الذين وثقوا بنا، كما نلتزم معهم بالشفافية في التعامل والتواصل لنكون بنكهم اليومي الذي يعتمدون عليه، من خلال استراتيجيتنا الرقمية التي نسعى من خلالها لأن نكون البنك الرقمي الرائد في الأردن.

### وأخيراً،

عملائنا وموظفونا ومساهمونا ومجتمعنا هم أولويتنا، فقد أظهر عام 2021 بأن طريق النجاح لا يمكن أن يتحقق دون وضعهم على رأس أولوياتنا. حرصنا على الاستماع لعملائنا ومجتمعنا، وقمنا بتصميم منتجات وخدمات تساعدنا على تخطي المشاكل التي يواجهونها. وننتهز هذه الفرص دوماً لتجديد التزامنا بأن تكون حلولنا مبنية لخدمتهم بأفضل الطرق في أي وقت ومن أي مكان.

ندرك الآن أكثر من أي وقت مضى بأن النجاح لا يقتصر على نمو بياناتنا المالية فقط، وأن مسؤوليتنا تجاه مساهميننا تشمل أيضاً الالتزام بتحقيق الاستدامة. لذلك، نعمل مع خبراء الاستدامة لبناء حلول ومبادرات تضمن التزامنا بجميع مبادئ الاستدامة، والالتزام بتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) بهدف توليد آثار اجتماعية وبيئية إيجابية، وحماية الموارد للأجيال القادمة.

أتمنى أن يحمل العام الجديد لكم ولأردننا الحبيب كل الخير والنجاح، كما أتطلع لكتابة رسالتي الحافلة بالإنجازات لعام 2022 بإذن الله.

عصام حليم سلفيتي  
رئيس مجلس الإدارة



# إنجازات عام 2021 والخطط المستقبلية



### استجابتنا لجائحة كورونا خلال عام 2021

كان عام 2021 صعباً علينا جميعاً، ولكننا خرجنا منه أقوى وأكثر مرونة، كما وجهنا جهودنا للتعامل مع آثار الجائحة والتخفيف من تداعياتها الاقتصادية، من خلال إطار عملنا المرن الذي وضعناه عند بدء الجائحة، الأمر الذي مكّننا من تخطي جميع الالتزامات والمخاطر التي نواجهها، وقلّص آثارها على عملائنا وفريق عملنا.

#### وضعنا ضوابطنا لإدارة مخاطرتنا

نضع ثقة عملائنا نصب أعيننا، ولذلك قمنا بتشديد وتوثيق ضوابط مُحكمة في بيئتنا للتحكم والرقابة لنضمن تقديم خدماتنا لعملائنا بسهولة وأمان دون انقطاع.

ولنتمكن من إدارة مخاطرتنا والحد من عمليات الاحتيال، وخاصة مع تزايد الجرائم المالية الإلكترونية خلال جائحة كورونا، فقد قمنا بتوظيف أحدث التقنيات لمواكبة أعلى معايير الأمن والحماية. ولأن نهجنا يتمثل في أن نكون البنك الأكثر أماناً لعملائنا، فقد طوّرنّا برامج الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم المالية، ممّا أسهم في وضعنا على رأس المؤسسات المالية القادرة على كشف ومنع عمليات الاحتيال.

#### استمرارية خدماتنا دون أي انقطاع طيلة فترة الجائحة

كانت الجائحة بمثابة فرصة لنا للتأكيد على قدرتنا على استمرارية تقديم خدماتنا وضمان عدم انقطاع أي منها، فقمنا بتطبيق المزيد من الحلول التكنولوجية المبتكرة، وتمكّنّا من أتمتة 74% من عملياتنا. وطوّرنّا من مهارات فريق عملنا لتزويدهم بالمعرفة اللازمة وعزّزنا خبراتهم لنضمن جاهزيتهم في الوقت الحالي والمستقبل.

#### استجابة فريق الطوارئ للجائحة

فخزون فريق الطوارئ الذي تشكّل عام 2020 استجابة للجائحة، فقد عمل على مدار الساعة للتفكير بحلول وطرق لمواجهة الظروف الطارئة خلال هذا الوضع الاستثنائي لمصلحة عملائنا وفريق عملنا. حيث حرص فيه على صحتهم الجسدية والنفسية، وحافظ على توفير بيئة عمل آمنة ومرنة لهم، بما يضمن قدرتهم على تطبيق خطة استمرارية العمل بنجاح.

خلال العام السابق، كانت صحة فريق عملنا على رأس أولوياتهم أيضاً، فقد أطلقوا حملة للتطعيم ضدّ فيروس كورونا والتي شملت عائلاتهم، في وقتٍ كان توفّر اللقاح من أصعب ما يمكن، حيث تلقّى اللقاح أكثر من 800 شخص.

وفيما يتعلّق ببيئة العمل، فقد كانت مرنة وفعّالة، حيث شملت تفعيل سياسية العمل من المنزل المرنة طوال العام، وإطلاق منصات تعليم وتطوير معرفي للموظفين والموظفات، منها ما ينمّي مهاراتهم المعرفية ومنها ما ينمّي مهاراتهم الذاتية والنفسية، لتساعدهم على السير في حياة مهنية إيجابية وناجحة.



## تمت إدارة علاقاتنا المالية مع عملائنا بشكل فعال

كانت سياسة البنك الائتمانية الحسنة ذات أثر كبير للتخفيف من آثار جائحة كورونا على البنك وعلى عملائنا وإدارة مخاطرتنا، فقد كان التمويل معتمداً على:

### تنويع المحفظة الائتمانية

حيث توزعت المحفظة على معظم القطاعات الاقتصادية.

### تنويع هيكل الإقراض

تنوّع هيكل الإقراض بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد العاملين في القطاعين العام والخاص.

### تجاوب البنك مع متطلبات عملائنا

حيث كنا من الرّواد في منح عملائنا تسهيلات، ضمن برنامج البنك المركزي التمويلي الخاص بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كورونا، الأمر الذي مكّنها من تسديد التزاماتها المرتبطة بعملياتها التشغيلية من حيث دفع الرواتب، وشراء المواد الخام لضمان استمرارية أعمالها. كما قمنا بإعادة هيكلة التزامات عملائنا بما ينسجم مع تدفقاتهم النقدية من أجل الحفاظ على صحتهم المالية.

## قمنا بدعم قطاعات الأعمال التي تأثرت بجائحة كورونا

كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة من أكثر القطاعات تأثراً بالجائحة، فأدركنا ذلك، ووجهنا دعمنا خلال العام السابق نحو تلك القطاعات بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمملوكة من السيدات، ورؤاد الأعمال الشباب والشركات الناشئة.

فقمنا بعقد شراكة مع بنك التنمية الريادية الهولندي "FMO" من خلال برنامج NASIRA لضمان القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من أزمة كورونا في الأردن، حيث بلغت قيمة البرنامج 30 مليون دولار، وكان الهدف منه تلبية احتياجات رؤاد الأعمال بما في ذلك الشركات المملوكة من السيدات ورؤاد الأعمال الشباب، ومساعدتهم في ديمومة مشاريعهم خلال وبعد الوباء.

كما قمنا بإعادة تطوير خدماتنا المصرفية عبر الإنترنت، وإطلاق موقع "اتحاد للأعمال"، الذي منح عملائنا من الشركات تجربة مميزة سهّلت لهم القيام بمعاملاتهم البنكية في أي وقت ومن أي مكان.

ولم نغفل عن دور الشركات الريادية الناشئة ودور الشباب في الاقتصاد الوطني، فقمنا بتمويل الشركات الناشئة بالتعاون مع البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض" و"الشركة الأردنية لضمان القروض" من أجل توسيع الإقراض لتلك الشركات، الأمر الذي أثر على نمو ذلك القطاع لدينا بنسبة تزيد عن 200%.

وكان للتطوير والإرشاد حصة كبيرة لرؤاد الأعمال، فدرسنا احتياجاتهم وقدمنا لهم العديد من الورشات التعليمية المجانية التي ساعدتهم على تخطي تداعيات الجائحة على أعمالهم. كما عقدنا شراكة مع شركة قانونية لتقديم ورشات تعريفية قانونية ونصائح للعملاء من خبراء ومحامين مختصين حول عدة جوانب قانونية، حيث استفاد من البرنامج 174 من الرياديين.

### تعزيز الشمول المالي

نؤمن بأهمية الشمول المالي، ولذلك نسعى دوماً لإتاحة منتجاتنا وخدماتنا المالية وغير المالية لجميع أفراد مجتمعنا. نعتبر أنفسنا رواداً في دعم قطاع المرأة في الأردن، فقد قمنا منذ عام 2014 بإطلاق برنامج متكامل للحلول المالية وغير المالية للسيدات باسم "شروق"، تأكيداً على إيماننا بأهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة.

قمنا خلال عام 2021 بتنظيم ودعم 51 فعالية، استفادت منها 960 سيدة بشكل مباشر من إرشاد وتوجيه وتشبيك. كما عقدنا عدة شراكات جديدة لتعزيز جهودنا، كانت مبنية على فهم عميق لكافة الاحتياجات التي تعزز مشاركة المرأة الاقتصادية، ومن أهمها:

**1. الشراكة مع صندوق أمام للاستثمار:** إيماننا واحد بأهمية تقديم خدمات غير مالية للشركات الريادية والشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز البيئة الداعمة من حولها وخاصة للشركات المملوكة للسيدات وتلك الملتزمة بالتنوع والشمول. قمنا بدعم ورعاية البرامج التي تهدف لبناء القدرات ودعم الأعمال لتصبح تلك الشركات قادرة على التوسع والنمو وخلق فرص العمل وإحداث التأثير. بالإضافة الى دعمنا لبرامج تأهيل السيدات للانضمام الى مجالس الإدارة، إلى جانب برامج الإرشاد والتشبيك المتنوعة.

**2. الشراكة مع منظمة دعم رواد الأعمال "إنديفر الأردن":** تعاوّنّا معهم لإطلاق برنامج "الوصول إلى الأسواق مع بنك الاتحاد" والمخصص لتمكين المؤسسات المملوكة من سيدات من التصدير والتوسع إلى الأسواق الخارجية وتخطي العقبات التي تواجهها أثناء سعيها نحو التطور والنمو.

**3. عملنا مع شركة متخصصة لإقامة برنامج تدريبي لإدارة الثروات MONEYSMART-Wealth Management،** تعزيزاً لأهمية الاستقلال المالي للسيدات والذي يبدأ بتعزيز الثقافة المالية والمهارات والمعرفة، فقمنا بعقد برنامج تدريبي لتزويد السيدات بالأدوات المناسبة لإدارة مواردهم المالية والاستثمار بها في المكان المناسب.

وتوجت جهودنا بدعم هذا القطاع، وبعد تجديد التزامنا بمبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة (WEFs)، فقد حصلنا على علامة لنتائج تحليل الفجوة بين الجنسين في مكان العمل تعد أعلى من معدل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأضعاف.

وخلال العام 2021 نمت نسبة السيدات العميلات في البنك بنسبة 17%، وبمعدل زيادة 9 أضعاف منذ أن أطلقنا برنامج شروق عام 2014، كما نما عدد المودعات بمعدل 8 أضعاف، ونما عدد المقترضات 8 أضعاف أيضاً منذ إطلاق البرنامج.



## نموذج عملنا واستراتيجيتنا

ملتزمون بتوجيه استراتيجيتنا نحو تحقيق هدفنا بأن نكون البنك الرقمي الرائد في الأردن، وتقديم أفضل تجربة بنكية لعملائنا.

### المرونة وحماسنا للتطور والابتكار

شغفنا وحماسنا للنمو والابتكار فيه طاقة ريادية، ولذلك نتبنى منهج العمل المرن (الأجايل)، لتحقيق التوازن بين تنفيذ أعمالنا ومواصلة الابتكار. نعمل على إعادة تصوّر الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا دوماً لنواكب كافة التطورات. نمكّن ونشجّع فريق عملنا على ابتكار أفكارهم الخاصة وتنفيذها وتجربتها لتحقيق نتائج مرمّجة. ونحرص على سماع عملائنا لنساعدهم على تقديم الحلول التي تلبي احتياجاتهم، فبنيتمنا التكنولوجية قادرة على تلبية كل ما يتطلع له عملائنا.

### نحرص أن نكون جزءاً من حياة عملائنا اليومية

نحرص على تقديم أفضل تجربة ممكنة لعملائنا، وأسهل تجربة بنكية سواء أكانت من خلال التعامل مع موظفينا وموظفاتنا أو مع تطبيقنا البنكي وخدماتنا البنكية المؤتمتة. خدماتنا متوفرة لعملائنا دوماً في أي وقت وأي مكان.

### تعزيز الكفاءة والإنتاجية

نعمل بفاعلية لإطلاق خدمات ومنتجات مواكبة للتطورات من حولنا، ولخدمة عملائنا بشكل أسرع وأكثر ديناميكية، واستخدام كافة الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، لتقليل الكلفة وزيادة الكفاءة دون التأثير على تجربة العملاء.

### نسعى وراء نموّ مدروس

نموّ بذكاء، ضمن نهج قادر على حمايتنا وإدارة مخاطرتنا. فقد قمنا بتوظيف أحدث التقنيات والأنظمة الرقابية الداخلية والخارجية لنعمل على حماية بيئتنا الداخلية والخارجية من أجل الامتثال لبيئة رقابية مميزة، كتطبيق أنظمة الامتثال الرقابي وأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة في أفضل البنوك العالمية.

### ضبط تكاليفنا التشغيلية بما يحقق أفضل كفاءة

نعمل ضمن منظومة هادفة للنمو والازدهار مع أهمية المحافظة على فعالية التكلفة. ولذلك نعمل ضمن معادلة تشمل:

نعمل معاً من أجل تحقيق إيرادات وأرباح مميزة، ونعي الطرق التي تساعدنا على تنظيم عملياتنا التشغيلية للسيطرة على التكاليف المرتبطة بها.

الربح

استقطاب موظفين مؤهلين وذوي كفاءة ليقوموا بالأعمال بإنتاجية وفعالية عاليتين.

الأشخاص

أتمتة عملياتنا وتطوير إجراءاتنا، واستخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، لتقليل الكلفة وزيادة الكفاءة دون التأثير على تجربة عملائنا.

الكفاءة



### قراراتنا مبنية على البيانات والأدلة

نعمل دوماً على تحليل بيانات عملائنا لفهم ما هم بحاجة إليه، فنقوم بتصميم منتجات وخدمات تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم. نحرص على إجراء تحسينات مستمرة على منتجاتنا وخدماتنا الحالية لنواكب التطورات ورغباتهم المختلفة، ونعمل أيضاً على تحسين إجراءاتنا وتطوير بيئتنا التحتية التكنولوجية بشكل مستمر. هدفنا أن نصل لخدمة وتجربة عملاء مميزة وأن نكسب ثقتهم ونكون محطتهم الرئيسية لتلبية معاملاتهم البنكية اليومية.

### نعمل جادين على بناء ثقافة مؤسسية وبيئة ننتمي لها

نحن مؤسسة ترحب بالاختلاف وتشجع التنوع، لذلك يتميز مكان عملنا بطاقته الإيجابية التي تنتشر بين أفراد فريق عملنا. ثقافتنا وبيئتنا الداخلية هما ما نتطلع إليه لنوفر مكاناً ينتمي له كل من يعمل معنا.

نحرص على إشراك فريق عملنا في رحلة نجاحنا ونمكّنهم من الابتكار، ونوضّح مبادئ ثقافتنا الداخلية وكيف يعملون ضمنها للوصول إلى أهدافهم وأعمالهم للنمو والتطور.

نسعى لأن نكون مكان العمل المفضّل، حيث وصل عدد طلبات التوظيف المقدمة لنا العام الماضي أكثر من 100 ألف طلب، الأمر الذي يشجعنا دوماً على خلق وظائف جديدة لاستقطاب المواهب.

### نأخذ خطوات هادفة نحو الاستدامة

نعتبر أنفسنا مسؤولين عن استدامة بيئتنا ومجتمعنا من كافة النواحي. نؤمن بأهمية دمج الاستدامة في كل جانب من جوانب أعمالنا، لنؤمّن الوصول إلى التمويل للجميع، ودعم الريادة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، كما نؤكد على ضرورة التنوع والشمول، ورفع الوعي حول ظاهرة تغيّر المناخ وأهميتها على حياتنا وعالمنا.



## ملاح من إنجازاتنا عام 2021

### حققنا تجربة عملاء مميزة وفريدة وتعتبر الأفضل في الأردن

- ارتفع مؤشر صافي نقاط الترويج (NPS) بنسبة 28% ليصل إلى 69.8 من 100، وهو مؤشر لقياس مدى استعداد العملاء لتوصية التعامل مع البنك للآخرين. علماً أن أي درجة أعلى من 50 تعتبر "ممتازة".
- ارتفع مؤشر قياس درجة جهد العميل (CES) ليصل إلى 3.91 من 5 مقارنة بـ 3.59 عن عام 2020. وهو مؤشر يستخدم لقياس سهولة استخدام العميل لمنتجاتنا وخدماتنا.
- ارتفع مؤشر قياس مدى رضى العملاء (CSAT) ليصل إلى 4.48 من 5 مقارنة بـ 4.40 عن عام 2020.
- انخفضت شكاوى العملاء بنسبة 66.2% في عام 2021 عن العام السابق، بسبب تطبيقنا لعدة استراتيجيات شملت:

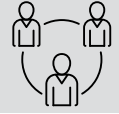
نهج ذكي ومبتكر لحل المشاكل: من خلال البحث عن سبب المشكلة وإيجاد الحل المناسب. الأمر الذي أسهم في ارتفاع نسبة رضى عملائنا وانخفاض نسبة الشكاوى.



تعزيز الثقافة والمعرفة المالية عند عملائنا: من خلال شفافية الإجراءات والشروط والأحكام.



تطوير الإجراءات والسياسات: لتفادي تكرار الشكاوى من خلال تصحيح السبب الجذري.



### حصلنا على جوائز عالمية

توّجت جهودنا عام 2021 من خلال حصولنا على سبعة جوائز عالمية:



- جائزة "أفضل بنك رقمي للأفراد" في الأردن من مجلة نيويورك العالمية "جلوبال فاينانس". لتمييز تطبيقنا البنكي.
- جائزة "البنك الرقمي الأكثر ابتكاراً" في الأردن من مجلة نيويورك العالمية "جلوبال فاينانس". تقديرًا لجهودنا في الابتكار والتكنولوجيا.
- جائزة "أفضل بنك بإدارة أمن المعلومات وعمليات الاحتيال" في الأردن من مجلة نيويورك العالمية "جلوبال فاينانس". تقديرًا لجهودنا في تنفيذ أعلى معايير الحماية والأمان.
- جائزة "أفضل بنك لدفع الفواتير" في الأردن والشرق الأوسط من مجلة نيويورك العالمية "جلوبال فاينانس". تقديرًا لجهودنا بتوفير أفضل تجربة دفع إلكترونية.
- جائزة "تسهيل الوصول إلى التمويل" من مؤسسة التحالف المالي للمرأة (FAFW). تقديرًا لجهودنا المتميزة والموجهة نحو تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة.
- جائزة "البنك الأكثر نشاطاً في الأردن" في مجال تنفيذ عمليات التجارة الدولية من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD). تقديرًا لجهودنا بكوننا أنشط بنك في إصدار عمليات التجارة الدولية من الأردن، وللمرة الرابعة.
- جائزة "أفضل بنك مؤثر اجتماعياً واقتصادياً" من مجلة "بزنس فيجين".

### أصبحنا بنك التعامل اليومي لعملائنا

رُكّزنا جهودنا في الأعوام الماضية على تقديم أفضل تجربة بنكية والعمل على زيادة ثقة عملائنا بنا، لنصبح بنكهم الرئيسي للتعاملات اليومية، مما أثر على نمو ودائعهم لدينا بنسبة 23%، وازدياد تحويلاتهم الخارجية من خلالنا ثلاثة أضعاف مقارنة بعام 2020، كما حافظنا على الترتيب الثالث في الأردن من حيث حجم الفواتير المدفوعة من خلالنا، حيث اختارنا عملائنا كمحطة آمنة للدفع ثقةً بأنظمتنا الإلكترونية.

### قمنا بتنمية وتطوير نموذج تشغيل فروعنا وتوسيع شبكتنا

قمنا بتبني وإطلاق نموذج جديد لتشغيل فروعنا، هدف لتعزيز كفاءة عملها، لتكون وجهة عملائنا للحصول على أفضل الاستشارات المالية وخدمات القيمة المضافة لأمورهم المالية الشخصية وأعمالهم التجارية بما يشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد أثر هذا النموذج الجديد على وصولنا إلى نسبة 82% ضمن مؤشر ال FCR- First Contact Resolution - والذي يقيس القدرة على حل وتلبية أي متطلب للعميل من أول نقطة التقاء مع أي من موظفي البنك.

كما طوّرنّا التصميم الداخلي لفروعنا الجديدة، ليختبر فيها عملائنا تجربة مميزة وفريدة، ففروعنا تلبي احتياجات عملائنا المالية، وتعمل كمراكز استشارية، يستطيع من خلالها عميلنا شرب فنجان قهوة، والتحدث إلى موظفينا وموظفاتنا لاستشارتهم حول كافة احتياجاتهم المالية وتطلعاتهم المستقبلية، بالإضافة إلى التعرف على موردين ومصممين محليين عرضوا منتجاتهم داخل فروعنا.



### إدارة المخاطر

تابعنا جهودنا في توظيف أحدث التقنيات لمواكبة أعلى معايير الأمن والحماية حيث نحرص على العمل المستمر لإدارة المخاطر والامتثال والحوكمة والأمن السيبراني، وهي ركائز أساسية في عملنا لنتمكن من النمو والتوسع والانتشار. حيث يعتمد نهجنا في إدارة المخاطر على خمسة محاور رئيسية:

#### الاستدامة

تعتبر الاستدامة المالية في صميم ثقافتنا، كما أننا نعتبر أنفسنا مسؤولين عن عملائنا ومجتمعنا حيث إنهم جزء لا يتجزأ من عائلتنا، لذلك بدأنا باتخاذ خطواتنا الأولى نحو إدراك المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المرتبطة باختياراتنا التمويلية والتركيز على التمويل الأخضر ودعم مجالات الطاقة المتجددة.

#### خطة الاستجابة الفورية

قمنا بتطوير خطة الاستجابة الفورية للتعامل مع أي مستجدات أو متغيرات قد تطرأ وبما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، بهدف تعزيز قدرة البنك على الحفاظ على سلامة ومثانة مركزه المالي، وتقليل الآثار السلبية التي قد تنشأ خلال حالة عدم استقرار السوق والاقتصاد، بما يتوافق مع إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية المتعلقة بالتعامل مع البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

#### إدارة المخاطر التشغيلية

نواصل تحسين أدوات ضبط وقياس المخاطر التشغيلية الخاصة بنا للعمل على إدارتها بطريقة استباقية مع الاستمرار بمراقبة وتقييم آثار جميع المخاطر المحتملة. وتم عرض إطار عمل المرونة التشغيلية لتمكين البنك من تحديد التهديدات المستقبلية وتوفير الحماية منها، بالإضافة إلى الاستجابة والتكيف والتعافي والاستفادة من الأزمات السابقة لتقليل تأثيرها على الأعمال وضمان استمرارية عملنا. وقد قام البنك بإجراء تقييم لمخاطر الاحتيال مع شركة متخصصة لبناء صورة كاملة عن مخاطر الاحتيال من أجل اكتشاف ومنع مخاطر الاحتيال المحتملة والناشئة.

#### تقييم الخبراء المستقل لإدارة المخاطر المؤسسية

أجرينا تقييمًا لإطار عمل إدارة المخاطر من خلال مستشارين خارجيين، نتج عنه توصيات ومنهجيات عملية لإدارة المخاطر الشاملة. حيث ساعدتنا تلك التوصيات على مواءمة إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية ضمن أهدافه الاستراتيجية، وصياغة بيان خاص بالمخاطر، والحدود المقبولة بها، والمسؤوليات والواجبات والأدوار.

#### أمن المعلومات

ندير مخاطر أمن المعلومات وفقًا لأفضل الممارسات والسياسات الدولية التي تحكم برنامجنا الشامل لأمن المعلومات المصمم لحماية البنك، من خلال تمكين الإجراءات الوقائية والاستقصائية والاستجابة لمكافحة مخاطر المعلومات والأمن السيبراني. كما نواصل تعزيز إطار عملنا للرقابة الإلكترونية السيبراني وتحسين قدرتنا على مقاومة المخاطر والأمن السيبراني، بما في ذلك تحليل الاستخبارات الإلكترونية للتهديدات الداخلية والخارجية، والتنبيه من الأحداث والحوادث الأمنية التي يحتمل أن تكون مشبوهة.



### إدارة مراقبة الامتثال

يتم تطبيق عدد من أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية، للتأكد من امتثال البيئة الداخلية للبنك، بالإضافة إلى أنظمة الرقابة الخارجية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث شملت:

- **الرقابة الداخلية:** للتأكد من امتثال بيئتنا الداخلية وفريق عملنا لكافة القوانين والتعليمات، يتم تطبيق نظام الامتثال الرقابي، والذي يقوم على مبدأ وجود مسار طويل لاكتشاف الثغرات الداخلية مع وجود العديد من الروابط. كما يتم إجراء تقييم دوري لدوائر البنك الداخلية للتأكد من امتثال جميع أقسام البنك للتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة. ولم نغفل عن الدور الأساسي للتدريب، فقد قمنا بعقد دورات تدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية للموظفين، وتم تأهيل عدد من الموظفين ضمن شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS).
- **الرقابة الخارجية:** يتم تطبيق نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بهدف تحسين عملية تقييم المخاطر المتعلقة بالعملاء والمراقبة المستمرة للعمليات المالية، من خلال تطبيق سيناريوهات متنوعة في مجالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبحسب تعليمات الجهات الرقابية، وأفضل الممارسات العالمية في هذا الخصوص. وإعداد منهجية عناية واجبة حثيثة تتلاءم مع مخاطر العملاء، وتعزيز كفاءة مخرجات تنبيهات النظام من حيث الكمية والنوعية.

### نهجنا تجاه فريق عملنا

نحن مؤسسة تؤمن أن ثروتنا تتمثل في فريق عملنا، وهم أساس نجاحنا، لذلك ننتقي فريق عملنا ممن يتشاركون قيمنا وثقافتنا ليكونوا جزءاً لا يتجزأ من رحلتنا نحو النمو والنجاح.

طاقتنا الإيجابية، وتناغمنا في العمل، وروح الفريق بيننا، بالإضافة إلى بيئة عملنا المميزة، هي مصدر نجاحنا وقوة جذبنا للموظفين المميزين. فقد بلغ عدد موظفينا وموظفاتنا العام السابق 1259، وانضم إلى عائلتنا 140 موظف وموظفة.

كما حرصنا على تعزيز الشمول والتنوع، فشكّلت السيدات نسبة 45% من إجمالي فريق عملنا في البنك، وشكّلت نسبة السيدات في المناصب العليا 21%.



## مسؤوليتنا الاجتماعية

التنمية المستدامة هي ركيزة أساسية من ركائز ثقافتنا وبيئتنا الداخلية. عملاؤنا ومجتمعنا هم عائلتنا، وتتطلع دوماً لمساعدة من حولنا على الازدهار والتطور من خلال تقديم الدعم للأجيال القادمة من القادة ورواد الأعمال، وأيضاً من خلال المساهمة في تشجيع الفنون والثقافة التي تمنح الأردن خصوصيته وهويته الفريدة، بالإضافة للاستثمار في المهارات والتعليم لتمكين من حولنا من تحقيق طموحاتهم. نعمل من خلال مبادراتنا الاجتماعية والتطوعية على تبني مجموعة من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للتعبير عن شراكتنا المجتمعية وتشمل:



## أهم مبادراتنا عام 2021 شملت:

### الشمول المالي والتمكين الاقتصادي



بصفتنا مؤسسة مالية، فإن التزامنا بتحسين حياة مجتمعاتنا يقودنا إلى التركيز على الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي. ولدعم ذلك قمنا بالتالي:

- الاستمرار في تقديم الدعم لبرنامج الثقافة المالية المنفذ من مؤسسة إنجاز والبنك المركزي الأردني لإدراج وتعزيز منهاج الثقافة المالية ضمن المنهاج الوطني للطلاب في المملكة.
- تم ترشيح 9 موظفين من مختلف الدوائر في البنك ليصبحوا سفراءنا للثقافة المالية من خلال إشراكهم في تنفيذ عرض الدمى للثقافة المالية بعنوان "بنك الأحلام" والذي يستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-12 عامًا لتزويدهم بمفاهيم الثقافة المالية كالادخار والتوفير بطريقة مبسطة ومناسبة لأعمارهم.
- للسنة الثالثة على التوالي، قمنا بدعم البرنامج الشبابي لريادة الأعمال بعنوان "شبكة وابتكر"، بالتعاون مع شركة وصل، والذي يستهدف 30 شاباً باحثاً عن العمل من كافة المحافظات، وقد تم تزويدهم بالتدريبات اللازمة لتمكينهم من إطلاق مشاريعهم الخاصة، بالتعاون مع حاضنات ومسرعات الأعمال. خلال عام 2021، تم احتضان 18 فكرة من بين 30 فكرة قدمها الشباب والشابات المشاركين من قبل حاضنات محلية.

### الرفاه الاجتماعي



- نؤمن بأهمية القيم العائلية ونعمل معاً لتوفير متطلبات الحياة الأساسية لكل فرد من أفرادها. فعلى مدار العام الماضي قمنا ب:
- ضمن شراكتنا الاستراتيجية مع "جمعية الحسين لتمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة" قمنا بتمويل منصة تعليم وتأهيل الإلكترونيات للمتفهمين من ذوي الإعاقة للجمعية لإتاحة الفرصة لهم للاستفادة من الخدمات التعليمية والتأهيلية التي تقدمها الجمعية لهم من منازلهم.
- استمرار الشراكة مع مبادرة "الأردن المهيأ" لتنفيذ 4 برامج تدريبية لموظفين من البنك، لتعريفهم بالطريقة المثلى للتعامل مع العملاء من ذوي الإعاقة. خلال عام 2021، تم إجراء 7 جلسات عبر الإنترنت، استهدفت 131 موظفًا جديدًا.
- قمنا بإطلاق حملتين بالتعاون مع كريم ووزارة الصحة لتسهيل نقل الطاقم الطبي لإعطاء المطاعيم لكبار السن والأشخاص غير القادرين على الوصول إلى المراكز الصحية في جميع أنحاء المملكة. نتيجة للحملة تم إعطاء اللقاح لحوالي 6000 شخص.
- إطلاق حملة شكر وتقدير للكوادر الطبية في المستشفيات الحكومية في الأردن، لشكرهم على جهودهم خلال انتشار فيروس كورونا.
- إطلاق 3 حملات إلكترونية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك، الأولى لجمع الطرود الغذائية، والثانية تحتوي طرود لمستلزمات الشتاء، بالإضافة إلى حملات خاصة بجمع الملابس المستعملة أو الجديدة والألعاب من عملائنا وفريق عملنا للتبرع بها للعائلات المحتاجة، وتم ذلك بالتعاون مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية ومنصة نوى. وبفضل التبرعات التي قدمها عملائنا وموظفونا، تمكنا من الوصول إلى حوالي 6000 أسرة في جميع أنحاء المملكة.
- رعاية سباق "اركض من أجل الحياة" المنفذ من مؤسسة الحسين للسرطان، وهو سباق خيري، يتم تنظيمه لطلاب المدارس في الأردن بهدف نشر الوعي حول مرض السرطان وتبني نمط حياة صحي. شارك في السباق نحو 33 مدرسة و 7000 طالب، وبلغ إجمالي التبرع من الطلاب والمعلمين في المدارس نتيجة لهذا البرنامج 72,021 دينار.
- الاستمرار في رعاية أكاديمية التعليم والتدريب الجديدة التابعة لمؤسسة الحسين للسرطان، والتي تهدف إلى تعزيز معرفة ومهارات العاملين في مجال رعاية المصابين بالسرطان، وبناء قدرات القوى العاملة في المؤسسة. بالإضافة إلى تطوير وتحديث المحتوى المتعلق بالأورام في كليات الطب في الأردن. نتيجة لهذه الشراكة التحق أكثر من 900 من الكوادر الطبية والإدارية في المركز للتدريب من خلال 12 دورة عبر الإنترنت ووجهاً لوجه.
- قمنا برعاية المؤتمر السادس لمجلس اعتماد المؤسسات الصحية HCAC 6th Quality Care، وهو مؤتمر طبي يستهدف الأطباء والصيادلة من جميع أنحاء الشرق الأوسط.
- قمنا بتجديد شراكتنا مع جمعية العون الطبي للفلسطينيين لشراء المستلزمات الطبية للمركز الصحي في مخيم غزة.
- استمرار شراكتنا الاستراتيجية مع نوى، إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد، للوصول إلى مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة عبر منصتهم، وتقديم الدعم لها، بالإضافة إلى منصة التطوع الشبابية "نحن". فقمنا بتنفيذ 7 مشاريع مجتمعة من خلال المنصة، مما ترك أثراً إيجابياً على 3,553 فرداً في جميع أنحاء المملكة.
- أطلقنا حملة من خلال تطبيقنا البنكي وقنوات التواصل الاجتماعي لجمع التبرعات من عملاء وموظفي البنك لشراء المستلزمات الطبية من خلال الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية وتخصيصها للمستشفيات في غزة والضفة الغربية. حيث وصل إجمالي التبرعات من عملائنا وفريق عملنا إلى 140,620 دينار.
- دعم مبادرة "هفتنا" لتأهيل 25 مركزاً صحياً من مختلف مناطق المملكة من أجل رفع مستوى الرعاية الصحية المتوفرة للمواطنين. وقد قام البنك بمساعدة المبادرة في إطلاق الحملة على جميع منصات التواصل الاجتماعي والجسور والإذاعات والقنوات الرسمية والوطنية.



### البيئة



أبرز نشاطاتنا لدعم البيئة خلال عام 2021:

- إطلاق برنامج التوعية البيئية والسيادية لفئتي النساء والباحثين بالشراكة مع مبادرة "همة ولّمة" بهدف تعزيز مفاهيم الانتماء وحماية البيئة وتبني السلوكيات السليمة في التعامل مع النفايات باعتبارها ركيزة أساسية لدعم السياحة في الأردن. وقد قام البنك بتمويل تطوير المنهاج التفاعلي الذي يقوم عليه البرنامج بالإضافة إلى تنفيذه في 3 محافظات (عمان، الكرك، ومادبا) عبر مراكز الابتكار التابعة للصندوق الأردني الهاشمي مستهدفاً 540 يافعا وسيدة.
- الاستمرار في تنفيذ المبادرة الصديقة للبيئة "بلاستيكا" والتي نقوم بتنفيذها بالتعاون مع المصممة الأردنية بترا أورفلي، والتي تمكّننا من خلالها من ابتكار طريقة للتقليل من كمية النفايات المضرّة للبيئة في يومنا الحالي عن طريق إعادة تدوير البطاقات البنكية المرتجعة أو منتهية الصلاحية، واستخدامها في إنتاج أكسسوارات وقطع فنية فريدة من نوعها تصنع بسواعد وجهود 7 من السيدات في منطقة جبل النظيف. وفي عام 2021، تم إعادة تدوير ما مجموعه 15,000 بطاقة بنكية بلاستيكية وتحويلها إلى أكثر من 2,000 قطعة فنية وأكسسوارات ذهبت جميع عائدات بيعها لصالح السيدات اللواتي قمن بإنتاجها.
- عقد شراكة استراتيجية مع المدرسة الأهلية والمطران لتبني وتجديد حديقة عامة في منطقة جبل عمان. تهدف هذه الشراكة إلى تعزيز وتعميق المشاركة المجتمعية في جميع مراحل المشروع؛ سواء في مرحلة التصميم أو التنفيذ أو التقييم أو التطوير.
- لقد مكّننا مشروع أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الذي تم تنفيذه في ثلاث مناطق؛ وهي وادي العيس، والسخنة، والسطح العلوي لمبنى الإدارة الرئيسية، من تحقيق التالي:
  - بلغ إجمالي التوفير النقدي من المشروع 4,530,092.64 دينار
  - خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 26,169,486 كغم
  - تم إنتاج طاقة بإجمالي 17,153,443 كيلو وات/ساعة
  - وتم ربط 47 مبنى وفرع تابع لبنك الاتحاد بنظام الطاقة الشمسية الخاص بنا

### الوصول إلى المعرفة



- تشكيل مستقبل الأجيال القادمة يعتمد بصورة أساسية على التعليم. لذلك، نحرص على توفير فرص متساوية في التعليم والمعرفة والمهارات للشباب والشباب باعتبارهم بناء المستقبل. خلال عام 2021 دعمنا التعليم من خلال:
- تقديم 25 منحة دراسية للطلاب المتفوقين في الأردن وفلسطين. كما عملنا على ما يلي:
  - مع الرجوع إلى التعليم الوجاهي عام 2021، أطلقنا حملة "العودة إلى المدرسة"، حيث تبرّع موظفونا بحقائب مدرسية جديدة لـ 222 من الطلاب الأقل حظاً في مخيم الوحدات للاجئين.
  - الاستمرار في دعم مؤسسة الملكة رانيا للتعليم من خلال 3 مبادرات رئيسية؛ وهي مدرستي وصندوق الأمان ومتحف الأطفال.

### الفن والثقافة

على مدار العام الماضي دعمنا المشهد الثقافي والفني في الأردن، وكان ذلك من خلال:

- رعاية مهرجان عمان السينمائي - الدورة الثانية لفيلم أول، حيث تم عرض 51 فيلماً جديداً من 26 دولة عربية وغير عربية.
- رعاية معرض دار الفن في قرية الصويفية بمشاركة ما يقارب من 160 فناناً أردنياً. وقد تضمن المعرض مجموعات فنية من 13 معرضاً وأكثر من 70 فناناً مستقلاً تحت مظلة واحدة.
- الاستمرار في دعم الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا بهدف المحافظة على التراث الأثري والثقافي والبيئي للمواقع الأثرية في الأردن وبالأخص في مدينة البترا، المندرجة ضمن لائحة مواقع التراث العالمي.
- رعاية الموسم الخامس والثلاثين من مهرجان جرش للثقافة والفنون الذي أقيم في مدينة جرش الأثرية.

### الأنشطة التطوعية

نؤمن بأن ثقافة التطوع تبني شعوراً وانتماءً بين فريق عملنا لمكان عملهم ومجتمعهم، ولذلك حرصنا على تعزيز تلك الثقافة وتنفيذ أنشطة تطوعية خلال العام الماضي، حيث كانت عبارة عن مزيج بين التطوع الإلكتروني والتطوع الميداني.

- تم الوصول إلى حوالي 12,000 طفل وشاب وشابة
- قام فريق عملنا بتقديم 282 ساعة تطوعية

### التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

الوصول إلى المعرفة	155,483 دينار
الشمول المالي الاقتصادي	114,884 دينار
ريادة الأعمال والإبداع	11,000 دينار
الرفاه الاجتماعي	360,912 دينار
البيئة	24,962 دينار
الثقافة والفنون	71,791 دينار
أخرى	3,000 دينار
<b>المجموع</b>	<b>742,032 دينار</b>



# تحليل المركز المالي

## ونائج الأعمال لعام 2021



### أولاً: المركز المالي لعام 2021

#### إجمالي الموجودات

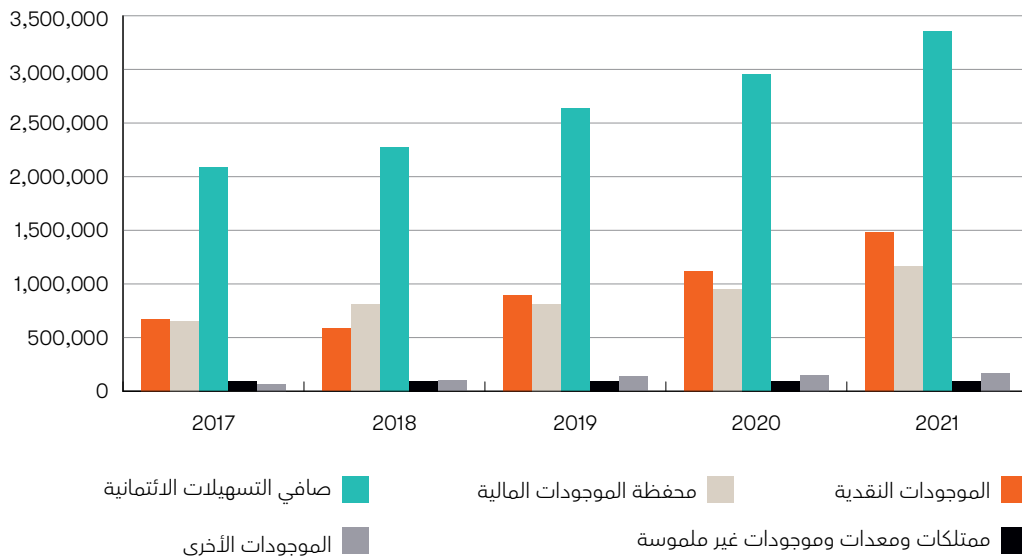
ارتفع إجمالي الموجودات في نهاية عام 2021 ليصل إلى (6.263) مليار دينار ويزيادة (989) مليون دينار أي ما نسبته (18.7%) عن العام 2020. هذا وقد سجل معدل النمو السنوي لإجمالي الموجودات للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (11.9%)، كما سجل معدل العائد عليها (0.7%) مقارنة مع (0.6%) في نهاية عام 2020.

ويعود سبب الزيادة في الموجودات بشكل أساسي، إلى نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي بنسبة (13.5%) مقارنة مع نهاية العام السابق. بالإضافة إلى نمو الموجودات النقدية بنسبة (32.3%).

ويوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للموجودات خلال الأعوام (2017 – 2021):

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	نسبة التغير 2020-2021
الموجودات النقدية	672,713	585,729	897,673	1,122,593	1,484,678	32.3%
محفظة الموجودات المالية	656,083	807,702	814,423	950,878	1,161,552	22.2%
صافي التسهيلات الائتمانية	2,084,328	2,277,918	2,635,851	2,951,628	3,351,124	13.5%
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	91,913	96,672	96,549	95,829	93,877	(2.0)%
الموجودات الأخرى	67,238	100,048	135,180	152,777	171,290	12.1%
<b>مجموع الموجودات</b>	<b>3,572,275</b>	<b>3,868,069</b>	<b>4,579,676</b>	<b>5,273,705</b>	<b>6,262,521</b>	<b>18.7%</b>

(لأقرب ألف دينار)



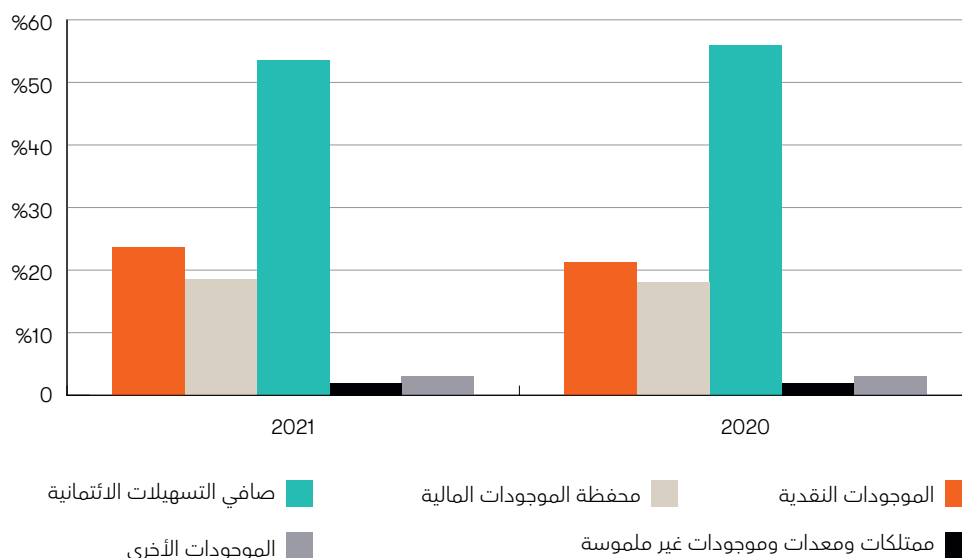
(لأقرب ألف دينار)

وبالنظر إلى بنود الموجودات المنتجة للدخل، فإنها تشير إلى مقدرة البنك على إدارة أصوله بكفاءة وفعالية واستغلال مصادره أمواله في تعظيم الدخل مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات والإجراءات المتبعة ومخاطر توظيف الأموال في كل بند من بنود الموجودات.

شكلت الأهمية النسبية لبند صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (53.5%) مقارنة مع (56.0%) في نهاية العام الماضي، كما شكلت الموجودات النقدية (23.7%) مقابل (21.3%) في عام 2020، في حين بلغت الأهمية النسبية للموجودات المالية نسبةً تعادل (18.5%) مقارنة مع ما نسبته (18.0%) في عام 2020.



## الأهمية النسبية لإجمالي موجودات البنك

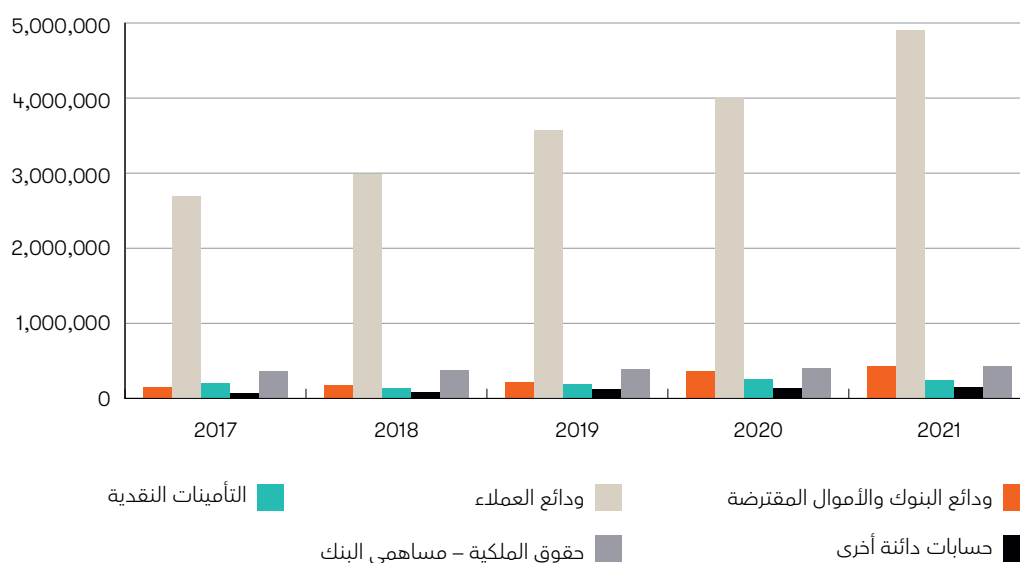


## المطلوبات وحقوق الملكية:

يبين الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للمطلوبات وحقوق الملكية خلال الأعوام (2021 – 2017):

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	نسبة التغير 2020-2021
ودائع البنوك والأموال المقترضة	147,086	181,924	215,167	370,840	425,349	14.7%
ودائع العملاء	2,691,336	2,988,950	3,575,967	4,003,011	4,910,374	22.7%
التأمينات النقدية	210,089	141,815	185,698	251,303	244,828	(2.6)%
حسابات دائنة أخرى	65,253	88,134	123,599	142,148	152,502	7.3%
حقوق الملكية – مساهمي البنك	370,623	376,742	387,273	407,956	428,012	4.9%

(للقرب ألف دينار)



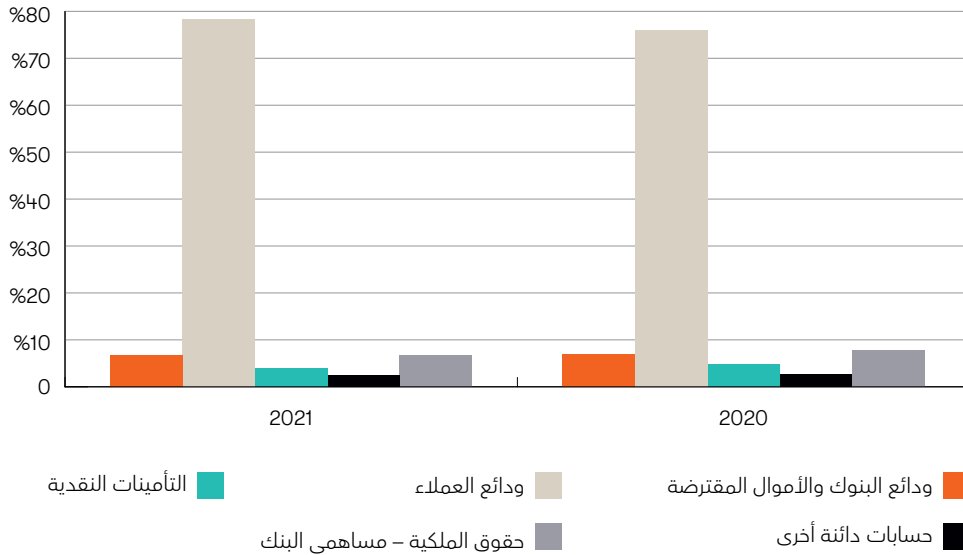
(للقرب ألف دينار)



## تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2021

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لمكونات المطلوبات وحقوق الملكية للبنك وبحسب الرسم البياني أدناه، فقد شكلت ودائع العملاء ما نسبته (78.4%) منها مقارنة مع ما نسبته (75.9%) كما في نهاية عام 2020، كما شكل بند حقوق الملكية نسبةً تعادل (6.8%) مقارنة بنسبة بلغت (7.7%)، يليه بند ودائع البنوك والأموال المقترضة والذي شكل نسبة تعادل (6.8%) مقابل (7.0%) في العام الماضي، بالإضافة إلى بندي التأمينات النقدية والحسابات الدائنة الأخرى واللذان شكلا ما نسبته (3.9%) و(2.4%) من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية مقارنة مع ما نسبته (4.8%) و(2.7%) في نهاية عام 2020 على التوالي.

### الأهمية النسبية لمجموع المطلوبات وحقوق الملكية



## محفظة الموجودات المالية

- **السندات:** بلغ رصيد محفظة السندات في نهاية عام 2021 (1.101) مليار دينار وبزيادة مقدارها (195) مليون دينار، لتشكل بذلك ما نسبته (94.8%) من إجمالي محفظة الموجودات المالية التي تمتاز بانخفاض المخاطر وبالعوائد الثابتة. هذا وقد بلغ رصيد السندات واسناد القرض بعملة الدينار (785.2) مليون دينار في حين بلغت بالعملات الأجنبية (315.5) مليون دينار في نهاية عام 2021.
- **محفظة الأسهم المحلية والخارجية:** قام البنك خلال عام 2021 بالاستثمار في أسهم شركات محلية وأجنبية تمتاز بمركز مالي متين ومخاطر استثمارية مقبولة. ونتيجةً لذلك، إرتفع إجمالي محفظة الاسهم بمقدار (15.5) مليون دينار ونسبة نمو تعادل (34.1%)، ليبلغ رصيده في نهاية العام (60.8) مليون دينار مقارنة مع (45.3) مليون دينار في نهاية عام 2020.

## إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

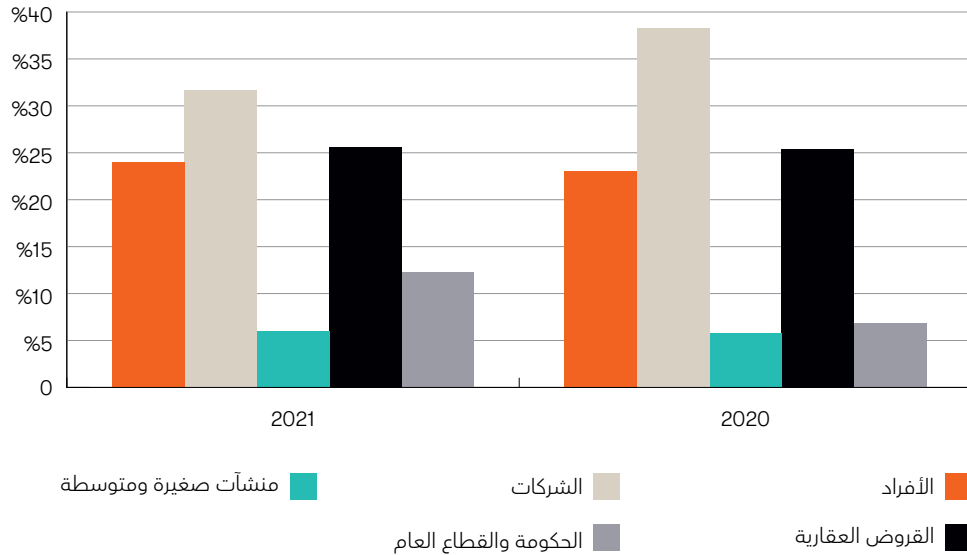
سجل رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2021 (3.510) مليار دينار ونسبة نمو بلغت (13.6%) مقارنة مع نهاية عام 2020، الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في معدل العائد على الموجودات. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجةً لإرتفاع رصيده بعملة الدينار بمقدار (443) مليون دينار، وإنخفاضه بالعملات الأجنبية بمقدار (22) مليون دينار. وقد بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية (2017 - 2021) ما نسبته (10.1%).

وفيما يتعلق بهيكل إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة، فإن البنك قد حقق أهدافه الإستراتيجية في إستقطاب شرائح الأفراد وشرائح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت الأهمية النسبية لقطاع الأفراد (24.0%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (23%) في نهاية العام الماضي، كما سجل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة شكلت (6.0%) بالإضافة إلى نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات والتي بلغت (31.7%) من إجمالي التسهيلات مقارنة مع (38.3%) في نهاية العام الماضي.



وبالنسبة للقطاع العقاري، فقد بلغت مع نهاية عام 2021 ما نسبته (25.6%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (25.4%) في نهاية العام المنصرم. كما شكلت التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام ما نسبته (12.3%) مقارنة مع (6.9%) في نهاية عام 2020.

### الأهمية النسبية لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة



### مخصص تدني التسهيلات

واصل البنك إتباع سياسة التحوط بأخذ مخصص تدني مقابل أية تسهيلات قد تكون دون المستوى، بهدف تعزيز المركز المالي للبنك، وتماشياً مع تعليمات البنك المركزي الأردني ومتطلبات معيار المحاسبة الدولية (IFRS9). وقد بلغ رصيد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (141.5) مليون دينار مقابل (119.5) مليون دينار في نهاية عام 2020. ومن الجدير بالذكر، بأن نسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة المقابل لإجمالي التسهيلات ضمن المرحلة الثالثة قد بلغ ما نسبته (77.4%) مقارنة مع (75.1%) في عام 2020. كما بلغت نسبة التسهيلات ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة (3.26%) مقارنة مع ما نسبته (3.30%) في عام 2020.

### ودائع العملاء

لا زالت أزمة جائحة كورونا تلقي بتداعياتها على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني بوجه الخصوص، ناهيك عن التنافس الشديد الذي يشهده القطاع المصرفي الأردني في استقطاب ودائع العملاء ومن مختلف شرائح المجتمع. إلا أن البنك قد أثبت مقدرته على تحقيق نمواً إيجابياً في حجم الودائع من خلال الخدمات والمنتجات المصرفية المميزة ليبلغ المعدل السنوي من (2017-2021) ما نسبته (12.8%)،

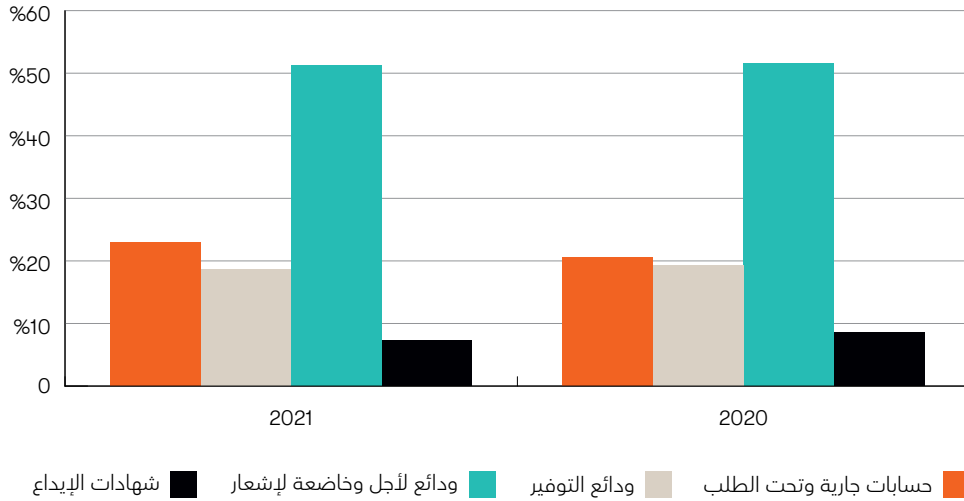
كما ارتفع حجم الودائع بمقدار (907.4) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (22.7%) مقارنة مع عام 2020، ليصل رصيد إجمالي ودائع العملاء إلى (4.910) مليار دينار في نهاية العام الحالي، وبلغت حصة البنك السوقية من إجمالي ودائع العملاء داخل المملكة ما نسبته (12.4%) في نهاية عام 2021 مقارنة مع (10.9%) للعام الماضي.

وبالنظر إلى إجمالي ودائع العملاء وفقاً للجهة المودعة، فقد ارتفعت ودائع قطاع الأفراد بنسبة (15.0%)، كما ارتفعت ودائع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة نمو بلغت (59.4%). أما ودائع قطاع الشركات الكبرى فقد بلغت نسبة الارتفاع حوالي (25.2%). وبالنسبة لودائع الحكومة والقطاع العام فقد سجلت نسبة ارتفاع بلغت (58.7%).

## تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2021

وفيما يتعلق بهيكل ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة، فقد شكلت "الودائع لأجل وخاضعة لإشعار" ما نسبته (51.2%) من إجمالي الودائع مقابل (51.5%) في نهاية عام 2020، وشكلت "الحسابات الجارية وتحت الطلب" نسبة بلغت (22.9%) مقارنة مع (20.6%) في نهاية العام الماضي، كما شكلت نسبة ودائع التوفير (18.6%) مقارنة مع ما نسبته (19.3%) في عام 2020. أما بالنسبة لشهادات الإيداع فقد بلغت نسبتها من إجمالي الودائع (7.3%) مقابل (8.6%) في عام 2020 وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

الأهمية النسبية لإجمالي ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة



## حقوق الملكية - مساهمي البنك

ارتفع صافي حقوق مساهمي البنك بمقدار (20.1) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (4.9%) ليصل في نهاية عام 2021 إلى (428) مليون دينار. وبلغ معدل النمو السنوي للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (2.9%). وتجدر الإشارة أيضاً بأن معدل العائد على حقوق الملكية حقق نسبة تعادل (7.8%)، مما يعكس الأداء المتميز المحقق لعام 2021.

## مستوى الملاءة المالية وكفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال (14.49%) مقابل (14.48%) في نهاية عام 2020، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمقررات بازل III والبالغ نسبته (8%) وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب متطلبات البنك المركزي والبالغ (12.5%). وننوه أيضاً بأنه قد بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (12.70%) مقابل (12.62%) في عام 2020. الأمر الذي يعكس مقدرة البنك على مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة، كما ويعكس مقدرة البنك على التوسع والنمو ضمن محددات كفاية رأس المال.

## المركز التنافسي للبنك

يبين جدول المقارنة أدناه بحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي الأردني وما يقابلها من نسب نمو تم تحقيقها لدى بنك الاتحاد.



## تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2021

وبمقارنة أرصدة القطاع داخل المملكة مع أرصدة بنود الميزانية لدى البنك، يتبين أن نسبة النمو للتسهيلات الائتمانية المباشرة المتحققة لدى القطاع المصرفي بنهاية عام 2021 قد بلغت (4.85%)، أما بالنسبة لبنك الإتحاد فإن نسبة نمو تسهيلاته قد بلغت (14.7%). وفيما يتعلق بدائع العملاء فقد حقق القطاع المصرفي نسبة نمو بلغت (7.43%)، في حين حقق بنك الإتحاد نسبة نمو تعادل (22.7%):

نسبة النمو				
بنك الاتحاد		القطاع المصرفي		
2020	2021	2020	2021	
9.93%	14.69%	5.75%	4.85%	التسهيلات الإئتمانية المباشرة
11.83%	22.70%	4.20%	7.43%	ودائع العملاء:
26.78%	36.78%	10.64%	9.69%	الجارية وتحت الطلب
7.68%	18.66%	6.72%	7.93%	توفير
10.30%	21.74%	1.26%	6.81%	لأجل
35.32%	(2.58%)	(2.01%)	6.42%	التأمينات النقدية

وفيما يتعلق بالحصة السوقية للبنك، فقد بلغت للتسهيلات الائتمانية المباشرة في عام 2021 ما نسبته (12.1%) مقابل (11.1%) في نهاية عام 2020، كما بلغت الحصة السوقية لاجمالي ودائع العملاء ما نسبته (12.4%) في حين بلغت في عام 2020 ما نسبته (10.9%).

### مؤشرات المتانة المالية

البيان	2021	2020	2019	2018	2017
العائد على معدل اجمالي الموجودات	0.7%	0.6%	0.9%	1.1%	1.1%
العائد على معدل حقوق الملكية	7.8%	5.9%	8.3%	9.6%	10.2%
كفاية رأس المال	14.49%	14.48%	13.99%	14.12%	14.70%
التسهيلات ضمن المرحلة الثالثة/ اجمالي التسهيلات	3.73%	3.83%	4.24%	4.93%	4.95%
تغطية مخصص تدني التسهيلات لإجمالي الديون ضمن المرحلة الثالثة (Coverage Ratio)	77.4%	75.1%	77.7%	73.4%	81.4%
اجمالي السيولة القانونية	144.49%	122.77%	117.97%	118.58%	128.56%

### ثانياً: نتائج أعمال البنك

#### الفوائد والعوائد والعمولات المقبوضة

أظهرت إيرادات البنك من الفوائد والعوائد والعمولات ارتفاعاً خلال الخمسة أعوام الماضية، فقد ارتفعت من (209) مليون دينار في عام 2017 لتصل إلى (289) مليون دينار في نهاية عام 2021 وبمعدل نمو سنوي نسبته (6.7%). ونشير أيضاً إلى ارتفاعها مقارنة بعام 2020 بنسبة بلغت (4.2%).

وبالنظر إلى بنود الفوائد والعوائد المقبوضة، فقد شكلت الفوائد التي نتجت عن التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (82.7%) من إجمالي الفوائد في نهاية عام 2021، حيث حققت الفوائد والعوائد المقبوضة لتسهيلات الأفراد نسبة نمو بلغت (10.3%) عن نهاية عام 2020. كما بلغت نسبة النمو لتسهيلات القروض العقارية ما يعادل (4.1%)، بالإضافة إلى نمو نسبته (83.7%) قد تم تحقيقها لتسهيلات الحكومة والقطاع العام.

وفيما يتعلق بالعمولات المقبوضة، فقد ارتفعت بنسبة (16.2%) مقارنة بعام 2020، لتصل إلى (27.4) مليون دينار.

#### الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة

سجل ذلك البند ارتفاعاً نسبته (1.7%) مقارنة بالعام الماضي، وبلغ معدل النمو السنوي خلال الخمسة أعوام الماضية ما نسبته (7.7%)، حيث ارتفعت الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة من (72.9) مليون دينار في عام 2017 لتصل إلى (105.6) مليون دينار في نهاية عام 2021.

وقد شكلت الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء النسبة الأكبر والتي بلغت (83.6%) من إجمالي الفوائد والعمولات المدفوعة، وأما النسبة المتبقية فقد تألفت من ودائع البنوك والتأمينات النقدية والأموال المقترضة ورسوم ضمان الودائع.



### المصاريف التشغيلية

ارتفعت المصاريف التشغيلية (المصاريف الإدارية والعمومية، الاستهلاكات والإطفاءات) بمعدل نمو سنوي (5.3%) بين (2017 – 2021) من (77.3) مليون دينار لتصل إلى (100.3) مليون دينار، وبالنظر إلى تفاصيل هذا البند، نجد بأن نفقات الموظفين ارتفعت خلال الخمس سنوات الأخيرة من (40) مليون دينار إلى (48.8) مليون دينار، كما ارتفعت المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى لتبلغ في نهاية العام (36.9) مليون دينار مقابل (27.0) مليون دينار في نهاية عام 2017. بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات خلال نفس الفترة من (10.3) مليون دينار إلى (14.6) مليون دينار. ومن الجدير بالذكر، بأن ارتفاع المصاريف التشغيلية ناتج عن قيام البنك بتوسعة شبكة فروع المنتشرة في معظم أنحاء المملكة حيث وصل عدد الفروع في عام 2021 إلى (57) من (44) فرع عام 2017. كما قام البنك بتعزيز كادره بخبرات كفاءة، وتدريب وتطوير مهارات موظفيه والاستثمار في أنظمة البنك التكنولوجية المتميزة وفي إطلاق حملات اعلانية متعددة للخدمات والمنتجات الجديدة التي يقوم بها البنك.

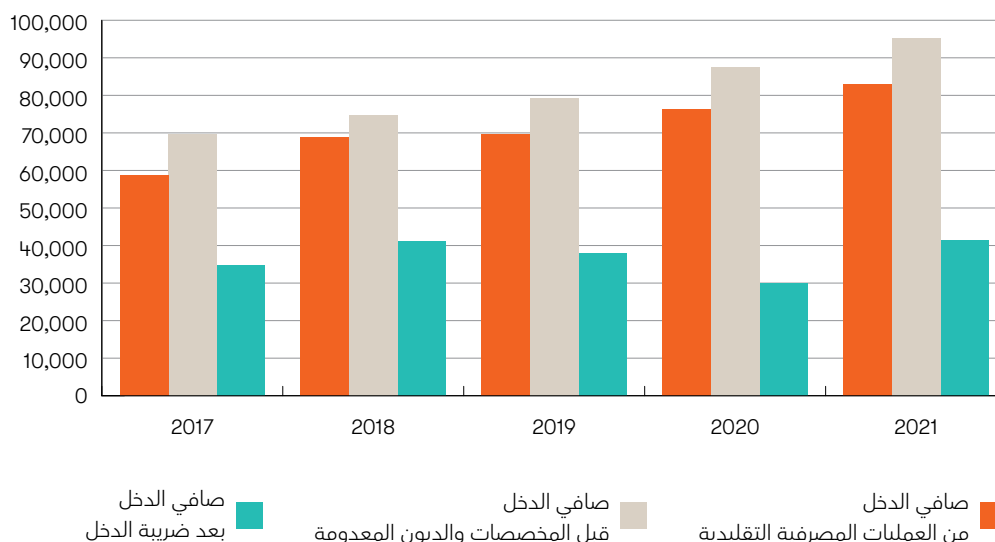
### صافي الدخل

حقق صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية نمواً نسبته (8.7%) ليبلغ مع نهاية عام 2021 (82.9) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي لهذا البند خلال الخمس سنوات الماضية حوالي (7.1%). كما ارتفع صافي الدخل قبل المخصصات وضريبة الدخل ليسجل بنهاية العام (95.3) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (8.8%). وعليه بلغ صافي الدخل المحقق بعد الضريبة (41.4) مليون دينار كما في نهاية عام 2021 لتبلغ نسبة النمو ما يعادل (37.9%).

وبين الجدول والرسم البياني التاليين التطور الحاصل على الإيرادات والمصاريف خلال الخمسة أعوام الماضية (2017-2021).

البيان	2021	2020	2019	2018	2017
الفوائد والعمولات المقبوضة	288,776	277,050	279,716	241,562	208,999
الفوائد والعمولات المدفوعة	105,507	103,803	117,288	89,760	72,910
صافي الفوائد والعمولات	183,206	173,247	162,429	151,802	136,089
المصاريف والإستهلاكات والإطفاءات	100,297	96,987	92,863	82,854	77,348
صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية	82,909	76,260	69,566	68,948	58,741
الدخل من التعامل بالعملة الأجنبية والذهب	6,840	6,750	6,965	5,854	5,525
الدخل من الإستثمارات	3,370	3,063	1,351	(1,433)	4,297
إيرادات أخرى	2,160	1,462	1,457	1,346	1,219
صافي الدخل قبل المخصصات وضريبة الدخل	95,279	87,535	79,337	74,715	69,782
المخصصات	30,096	40,628	17,991	12,185	17,638
ضريبة الدخل	23,758	16,863	23,330	21,444	17,345
صافي الدخل بعد الضريبة	41,425	30,044	38,016	41,086	34,799

(لأقرب ألف دينار)



(لأقرب ألف دينار)



# تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة



إنطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحوكمة المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الإستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد دليل الحوكمة المؤسسية ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين ومودعين ومجلس إدارة وإدارة تنفيذية وموظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم اعداد هذا التقرير تماشياً مع متطلبات تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتي تتطلب اعداد تقرير حوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك والافصاح عن مدى التزام البنك بتطبيق احكام هذه التعليمات.

### أولاً: المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق احكام تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

يلتزم البنك بتطبيق كافة الأحكام الواردة في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

ثانياً: المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه واللجان المنبثقة عنه.

### النبذة التعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة

#### 1. عصام حليم جريس سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة التسهيلات ولجنة الحوكمة المؤسسية

سنة الميلاد: 1944

الشهادة العلمية:

حاصل على درجة بكالوريوس إقتصاد 1967 الجامعة الأمريكية - بيروت

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد من 1997/6 ولتاريخه.
- مدير عام بنك الاتحاد من 1989/07-2008/07.
- رئيس هيئة مديري شركة الاتحاد للوساطة المالية من 2006/02 – ولتاريخه.
- نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية (الأردن) من 1986/10-1989/6.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية - شركة مساهمة عامة.
- رئيس مجلس إدارة شركة فنادق الشرق الاوسط والكومودور - شركة مساهمة عامة سابقاً.
- عضو مجلس ادارة في شركة زارة للاستثمار - شركة مساهمة عامة.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين.
- عضو مجلس أمناء مدرسة اليوبيل.
- عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا.



## 2. باسم عصام سليم سلفيتي

### نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

#### رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعضو في لجنة الإدارة ولجنة التسهيلات ولجنة المخاطر

سنة الميلاد: 1972

#### الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة بكالوريوس هندسة كهربائية من جامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية 1993.
- حاصل على شهادة ماجستير في المالية والتخطيط الاستراتيجي للشركات من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000.

#### الخبرات العملية:

- رئيس مجلس أمناء HTU (جامعة الحسين التقنية).
- عضو مجلس إدارة PNT الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا.
- عضو مجلس إدارة ISSF الصندوق الأردني للريادة.
- عضو مجلس إدارة شركة دلتا للتأمين - شركة مساهمة عامة.
- ممثل شركة الاتحاد الإسلامي في مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي - شركة مساهمة عامة.
- الشريك العام والمدير المشارك لـ Hummingbird Ventures London, UK (2013 – 2017).
- رئيس الوحدة البنكية الاستثمارية/ التكنولوجيا الأوروبية (Perella Weinberg Partners, London UK) (2006 – 2013).
- مدير تنفيذي للوحدة البنكية الاستثمارية التكنولوجية (Morgan Stanley & Co. London UK) (2000 – 2006).
- الرئيس التنفيذي للعمليات (Best Laboratories Inc. Sunnyvale, California) (1994 – 1998).

## 3. "محمد نبيل" عبد الهادي محمد حمودة

### (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

#### رئيس لجنة الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التسهيلات

سنة الميلاد: 1949

#### الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من إنجلترا عام 1974

#### الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمجموعة شركات حمودة.
- من رجال الأعمال في الصناعة والتجارة والاستثمار منذ عام 1975 وحتى تاريخه.
- موظف في بنك جريندلز حتى نهاية عام 1974.
- عضو في مجالس إدارة عدة شركات عامة وخاصة.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين - شركة مساهمة عامة.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الاردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها - شركة مساهمة عامة.



#### 4. امجد سمير امحمد ابوراوي

ممثل عن الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية في المقعد الاول (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضواً في لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر

سنة الميلاد: 1986

الشهادة العلمية: حاصل على شهادة المحاسبة من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن لعام 2008

- الخبرات العملية:
- مدير الإدارة العامة للاستثمار في المحفظة الاستثمارية طويلة المدى حتى الان.
  - رئيس قسم الحسابات والميزانية في المحفظة الاستثمارية طويلة المدى من 2013 - 2019.
  - محاسب في المحفظة الاستثمارية طويلة المدى من 2008 - 2013.
  - عضو مجلس إدارة في شركة OLA ENERGY من 2017-2020.
  - لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

#### 5. جلال أنور موسى العجلوني

ممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

عضواً في لجنة التدقيق ولجنة المخاطر

سنة الميلاد: 1981

- الشهادة العلمية:
- حاصل على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2006.
  - حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2003.
  - حاصل على شهادة Certified Project Manager (CPM) عام 2011.
  - حاصل على شهادة Certified Credit Analyst (CCA) عام 2008.
- الخبرات العملية:
- رئيس قسم الخزينة في صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي لغاية تاريخه.
  - نائب رئيس هيئة مديرين - شركة الضمان للتأجير التمويلي - سابقا.
  - عضو مجلس إدارة - شركة مصانع الاجواخ الأردنية المساهمة المحدودة- سابقا.

#### 6. عماد محمد عبد الخالق

(عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة الترشيح والمكافآت وعضو في لجنة التسهيلات ولجنة الادارة

سنة الميلاد: 1963

الشهادة العلمية: حاصل على شهادة بكالوريوس رياضيات عام 1987 من جامعة وسكونسن/ في الولايات المتحدة الامريكية.

- الخبرات العملية:
- مدير عام شركة التأمين الأردنية منذ عام 2005.
  - نائب رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين -2009-2010.
  - شغل عدة مناصب في شركة ميونخ - المانيا آخرها مدير إقليمي أول 1990-2005.
  - عضو مجلس إدارة في شركة اسيا للتأمين كردستان - العراق.
  - عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين - اليمن.
  - نائب رئيس اللجنة التنفيذية للصندوق العربي لتغطية اخطار الحرب (AWRIS)/ البحرين.
  - عضو نادي الرؤساء التنفيذيين للتأمين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
  - عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين سابقا.



## 7. مغيث غياث منير سختيان

(عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في لجنة التسهيلات ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة الإدارة

سنة الميلاد: 1973

- الشهادة العلمية: حاصل على بكالوريوس وماجستير هندسة نظم صناعية , Rensselaer Polytechnic Institute –Troy , New York عام 1994.
- ماجستير ادارة اعمال من جامعة Columbia University New York عام 2001.
- الخبرات العملية: عضو منتدب لشركة GMS Specialized Services (2013 وحتى تاريخه).
- مساعد نائب المدير في مجموعة الدمج والاستحواذ للمؤسسات المالية 2000 JP Morgan USA -2003.
- عضويات مجلس الإدارة: عضو مجلس ادارة مجموعة غياث منير سختيان القابضة. GMS Holdings.
- عضو مجلس ادارة شركة الاتصالات الفلسطينية.
- عضو مجلس ادارة شركات مجموعة منير سختيان الدولية MSI.
- عضو مجلس ادارة شركات فيتل والشركات التابعة لها VTEL Holdings.
- عضو مجلس امناء مركز كولومبيا للابحاث – الشرق الاوسط Columbia University Middle East Research Center.
- عضو مجلس امناء المعهد الاردني للاعلام.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

## 8. رنا جميل سعيد عبادي

(عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة التدقيق وعضو في لجنة الامتثال ولجنة الحاكمية المؤسسية

سنة الميلاد: 1966

- الشهادة العلمية: حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية
- الخبرات العملية: مستشار مالي ومستشار التحول الرقمي لمجموعة شركات عز العرب.
- عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في شركة اوراسكوم المالية القابضة.
- شغلت عدة مناصب في مجموعة اوراسكوم وأورنج:
- نائب الرئيس التنفيذي لشؤون العلاقات الحكومية والمبيعات بالجملة.
- نائب الرئيس التنفيذي للجودة والدعم المؤسسي من 2009/4 ولغاية 2011/12.
- نائب الرئيس التنفيذي للتطوير من 2007/1 ولغاية 2009/4.
- المدير المالي التنفيذي من 2002/6 ولغاية 2006/12.
- مدير مالي للشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (فاست لينك) للأعوام من 1995 ولغاية 1997.
- مدقق رئيسي لدى سابا وشركاه للأعوام من 1988 ولغاية 1995.
- عضو مجلس إدارة – الشركة الدولية للتأجير التمويلي – جمهورية مصر العربية.
- عضو مجلس إدارة – الشركة الدولية للتمويل – جمهورية مصر العربية.
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات – وزارة الصناعة والتجارة المصرية.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

## 9. رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني

(عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة الامتثال وعضو لجنة الحاكمية المؤسسية ولجنة التدقيق

سنة الميلاد: 1940

- الشهادة العلمية: • حاصل على الماجستير في المحاسبة من جامعة دي بول / شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.
- حائز على عضوية جمعية المحاسبين الأمريكية CPA.
- مؤسس وعضو جمعية المحاسبين والمدققين الأردنيين JCPA.
- الخبرات العملية: • الشريك المسؤول في شركة آرثر آندرسن وشركاهم.
- الشريك المسؤول في شركة دجاني وعلاء الدين - الأردن.
- رئيس مجلس إدارة شركة المشرق للتأمين - رام الله سابقا.
- رئيس مجلس إدارة شركة قرية أريحا السياحية - أريحا.
- عضو مجلس الامناء - مستشفى العيون - القدس/ سانت جون سابقا.
- عضو مجلس أمناء مستشفى القديس يوسف / القدس سابقا.
- عضو في المركز الفلسطيني لتمويل المشاريع الصغيرة - القدس سابقا.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

## 10. جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور

(عضو غير تنفيذي - مستقل)

رئيس لجنة المخاطر وعضو لجنة التدقيق ولجنة الترشيح والمكافآت

سنة الميلاد: 1962

- الشهادة العلمية: • حاصل على شهادة الماجستير بالهندسة المعمارية من جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على بكالوريوس بالهندسة المدنية من جامعة ارلنغتون في الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخبرات العملية: • الرئيس التنفيذي لشركة بوبيان كابيتال للإستثمار (الكويت) منذ يوليو 2018 وحتى اليوم.
- عضو مجلس الإدارة في بنك لندن والشرق الأوسط منذ 2015 ولتاريخه.
- المدير التنفيذي لبنك لندن والشرق الأوسط خلال الفترة من 2015-2016.
- المدير التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بنك قطر الدولي خلال الفترة 2012-2015.
- المدير العام لبنك الكويت الوطني (الأردن) وحتى عام 2012.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.



## 11. فوزي مصباح علي ابو خزام

ممثل عن الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية في المقعد الثاني (اعتباراً من تاريخ 2021/3/3)  
(عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

عضو في لجنة الامتثال ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

سنة الميلاد: 1965

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة التخصص الدقيق الدكتوراه في هندسة البرمجيات جامعة نيويورك- كندا.
- حاصل على درجة التخصص الماجستير هندسة البرمجيات - جامعة اكديا- كندا وبيكالوريوس هندسة ميكانيك جامعة بنغازي- ليبيا.
- **الخبرات العملية:** مدير إدارة المدفوعات والتسويات بمصرف ليبيا المركزي.
- عضو مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية (مصر) غير متفرغ.
- نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الصحارى (غير متفرغ).
- مساعد المدير العام للعمليات التشغيلية بالمصرف التجاري الوطني.
- مدير مشروع التطوير الشامل بالمصرف التجاري الوطني بالتعاون مع شركة استشارية عالمية.
- مدير إدارة تقنية المعلومات بالمصرف التجاري الوطني.
- عضو هيئة تدريس متعاون مع أكاديمية الدراسات العليا طرابلس.
- عضو هيئة تدريس بجامعة سبها.
- **اللجان الفنية:** نائب رئيس اللجنة الاستراتيجية بالمصرف المركزي
- رئيس اللجنة العليا للتقنية بمصرف ليبيا المركزي
- رئيس لجنة تطوير المعاملات الالكترونية بالسوق المصرفي الليبي
- عضو لجنة التدريب وتطوير الموارد البشرية بمصرف ليبيا المركزي
- عضو اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية
- عضو لجنة المعلومات بجمعية المصارف الليبية
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

## أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال عام 2021

لا يوجد أي أعضاء قاموا بتقديم إستقالاتهم خلال العام المذكور.



## ثالثاً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق
- لجنة الحاكمية المؤسسية
- لجنة المخاطر
- لجنة الإمتثال
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها
- لجنة الإدارة
- لجنة التسهيلات

## عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجان المجلس خلال العام 2021:

### 1. اجتماعات مجلس الإدارة: (8) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات								اسم العضو
12/16	10/31	9/26	8/22	6/28	4/29	3/28	2/7	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عصام حليم سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	باسم عصام سلفيتي
حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	محمد نبيل عبد الهادي حموده
حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	غياب	حضور	حضور	مغيث غياث منير سحتيان
غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي / جلال العجلوني
حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عماد محمد عبد الخالق
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	-	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية / فوزي مصباح علي ابو خزام اعتباراً من 2021/3/3
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية / امجد سمير امجد ابوراوي

### 2. لجنة التدقيق: (11) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات											اسم العضو
12/15	10/24	9/23	9/6	7/28	7/26	6/27	4/28	3/29	2/7	2/3	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	-	-	-	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور منذ 2021/4/1
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي / جلال العجلوني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية / امجد سمير امجد ابوراوي
-	-	-	-	-	-	-	-	حضور	حضور	حضور	عماد محمد عبد الخالق لغاية 2021/4/1

\*بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2021 (5) إجتماعات



3. لجنة الحاكمية المؤسسية: اجتماعين

اسم العضو		المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات	
		07/04	12/13
عصام حليم جريس سلفيتي		حضور	حضور
رياض عبد المحسن طاهر الدجاني		حضور	حضور
رنا جميل سعيد عبادي		حضور	حضور

4. لجنة إدارة المخاطر: (7) اجتماعات

اسم العضو							المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات						
							03/16	03/24	04/26	06/24	07/29	09/22	12/14
باسم عصام سلفيتي							حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور
عماد محمد عبد الخالق لغاية 2021/4/1							حضور	حضور	-	-	-	-	-
مغيث غياث منير سختيان لغاية 2021/4/1							حضور	حضور	-	-	-	-	-
الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية / امجد سمير امجد ابوراوي منذ 2021/6/28							-	-	-	-	حضور	حضور	حضور
جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور منذ 2021/4/1							-	-	غياب	حضور	حضور	حضور	حضور
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ جلال العجلوني منذ 2021/4/1							-	-	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور

5. لجنة الإمتثال: (5) اجتماعات

اسم العضو					المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				
					01/18	03/16	05/05	07/15	10/24
رنا جميل سعيد عبادي					حضور	حضور	حضور	حضور	حضور
جبرا رجا يعقوب جبرا غندور لغاية 2021/04/01					حضور	حضور	-	-	-
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ جلال العجلوني لغاية 2021/04/01					حضور	حضور	-	-	-
رياض عبد المحسن طاهر الدجاني منذ 2021/04/01					-	-	حضور	حضور	حضور
الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية / فوزي مصباح علي ابو خزام منذ 2021/4/1					-	-	حضور	حضور	حضور

6. لجنة الترشيحات والمكافآت: (6) اجتماعات

اسم العضو						المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات					
						07/01	04/02	03/25	06/22	09/21	12/07
عماد محمد عبد الخالق						حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور
جبرا رجا يعقوب جبرا غندور						حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور
محمد نبيل عبد الهادي حموده						حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور

7. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات: (4) إجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
12/14	10/05	04/27	03/23	
حضور	حضور	حضور	حضور	باسم عصام سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	مغيث غياث منير سحتيان
-	-	-	حضور	جبرا رجا يعقوب جبرا غندور لغاية 2021/4/1
حضور	غياب	حضور	-	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية / فوزي مصباح علي ابو خزام منذ 2021/4/1

8. لجنة الإدارة: (18) إجتماع

اسم العضو				
عماد محمد عبد الخالق منذ 2021/4/1	باسم عصام حليم سلفيتي	مغيث غياث منير سحتيان	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده	
--	حضور	حضور	حضور	01/07 المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات
--	حضور	حضور	حضور	01/28
--	حضور	حضور	حضور	02/25
--	حضور	حضور	حضور	03/07
--	غياب	حضور	حضور	03/11
--	حضور	حضور	حضور	03/25
حضور	غياب	حضور	حضور	05/06
حضور	حضور	حضور	حضور	05/27
حضور	حضور	حضور	حضور	06/24
حضور	حضور	غياب	حضور	07/01
حضور	حضور	حضور	غياب	07/29
حضور	حضور	حضور	غياب	08/05
حضور	حضور	حضور	حضور	09/23
حضور	حضور	غياب	حضور	10/14
حضور	حضور	غياب	حضور	10/24
حضور	حضور	حضور	حضور	11/11
حضور	حضور	حضور	حضور	11/25
حضور	حضور	حضور	حضور	12/30



9. لجنة التسهيلات: (37) إجتماع

اسم العضو						
عماد محمد عبد الخالق منذ 2021/4/1	باسم عصام حليم سلفيتي	مغيث غياث منير سحتيان	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده	عصام حليم جريس سلفيتي		
----	حضور	حضور	حضور	حضور	01/07	المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات
----	حضور	حضور	حضور	حضور	01/28	
----	حضور	حضور	حضور	حضور	02/04	
----	حضور	حضور	حضور	حضور	02/25	
----	حضور	حضور	حضور	حضور	03/07	
----	حضور	حضور	حضور	حضور	03/11	
----	حضور	حضور	حضور	حضور	03/25	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	04/12	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	04/22	
حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	05/06	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	05/27	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	06/06	
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	06/14	
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	06/24	
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	07/01	
حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	07/08	
حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	07/29	
حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	08/05	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	08/12	
حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	08/19	
حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	08/26	
حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	09/02	
حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	09/09	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	09/16	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	09/23	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	09/29	
حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	10/07	
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	10/14	
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	10/24	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	10/28	
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	11/04	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	11/11	
حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	11/21	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	11/25	
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	12/02	
حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	12/09	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	12/30	

- بلغ عدد إجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2021 خمسة إجتماعات
- يكون مدير تنفيذي دائرة الإمتثال هو ضابط ارتباط الحوكمة في البنك.
- تمارس اللجان المهام المناطة بها وفقاً لما جاء في دليل الحاكمية المؤسسية.



### رابعاً: المعلومات المتعلقة بالمناصب التنفيذية في البنك وأسماء من يشغلونها

المنصب التنفيذي	الاسم
الرئيس التنفيذي	نادية حلمي حافظ السعيد
نائب الرئيس التنفيذي	ديما مفلح محمد عقل
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات	"محمد غاصب" عبدالله عبدالمجيد حتاملة
رئيس الائتمان وإدارة الائتمان	طارق "محمد سعيد" حسن بدوي
رئيس إدارة العمليات المركزية والإدارية	محمد محمود احمد برجاقي
رئيس إدارة العمليات المالية	زيد اياد اكرم كمال
رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء	دانيال فواز عوده الشرايحه
رئيس إدارة التدقيق	بشار "محمد خير" عوض عيابه
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	محمود تيسير احمد بدوان *
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة	محمود تيسير احمد بدوان
رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والعلاقات الخارجية	فادي "احمد كمال" مرعي مرعي
رئيس إدارة التكنولوجيا	عامر "محمد خير" زكي ابو ليلي
رئيس إدارة المخاطر	خالد عبدالملك محمد عبدالملك
مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق	نتالي مازن يوسف النبر
مدير تنفيذي أول، إدارة الامتثال	تامر واصف "محمد موسى" بركات

\* تم تكليف السيد محمود بدوان بمنصب " رئيس الخدمات المصرفية للأفراد " اعتباراً من تاريخ 2020/10/26 بالإضافة الى مهام وظيفته كرئيس إدارة الشركات المتوسطة والصغيرة ولغاية 2021/12/31.

عصام سليم سلفيتي  
رئيس مجلس الإدارة



# الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاکمية المؤسسية



## أنشطة الشركة الرئيسية:

تقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية والائتمانية والمالية وعمليات التمويل لقطاعات الافراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، بالإضافة الى فتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة واصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء. كما يقوم البنك بقبول الودائع بكافة أنواعها (تحت الطلب، التوفير، لاجل وشهادات الإيداع).

## مواقع البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد فروع البنك المنتشرة في المملكة لعام 2021 (57) فرعاً بالإضافة الى وحدة الصرافة المركزية، وحدة صرافة البوليغارد وجبل اللويبة، مستودعات البوند، شركة الاتحاد للتأجير التمويلي، شركة الاتحاد للوساطة المالية، شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار وشركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية.

وقد وردت عناوين كل منها بشكل مفصل في نهاية التقرير ضمن (شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية):

اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	643	فرع الشميساني	22
فرع جبل عمان	5	فرع دابوق	12
فرع الجاردنز	14	فرع الصويقية	10
فرع شارع مكة	11	فرع الجبيهة	9
فرع سيتي مول	20	فرع ضاحية الياسمين	7
فرع مرج الحمام	9	فرع وسط البلد	6
فرع الوحدات	6	فرع ماركا الشمالية	10
فرع تاج مول	15	فرع عبدون	15
فرع عبدون الشمالي	5	فرع ام اذينة	12
فرع جو بارك	8	فرع جبل الحسين	6
فرع شارع الرينبو	4	فرع جامعة اربد	6
فرع البيادر	7	فرع الراية	5
فرع الكرك	8	فرع خلدا	12
فرع سحاب	5	فرع طبربور	7
فرع الهاشمي الشمالي	5	فرع مادبا	8
فرع الزرقاء	5	فرع الزرقاء الجديدة	7
فرع الرمثا	5	فرع اربد	7
فرع الحصن	6	فرع العقبة	8
فرع ماحص	5	فرع العبدلي مول	13
فرع المفرق	7	فرع مجمع عمان الجديد/اربد	12
فرع المقابلين	7	فرع هاي مول	5
فرع ضاحية الرشيد	8	فرع صويلح	5
فرع ابو علندة	5	فرع المدينة الرياضية	5
فرع مركز الاعمال	4	فرع السلط	6
فرع شفا بدران	8	مستودعات البوند	7
فرع قرية الصويقية	6	فرع دابوق 2	5
فرع جرش	6	فرع الزرقاء الحرة	8
فرع اللويبة	5	فرع مكة مول	11
فرع ضاحية النخيل	5	فرع الرصيفة	6
فرع الزرقاء مول	13	وحدة البيع المباشر	44
Contact Center	66	وحدة الصرافة المركزية/ الشميساني	18
وحدة صرافة البوليغارد	2	شركة الاتحاد للوساطة المالية	4
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	9	شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	4
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	-		
<b>المجموع</b>			<b>1,259</b>

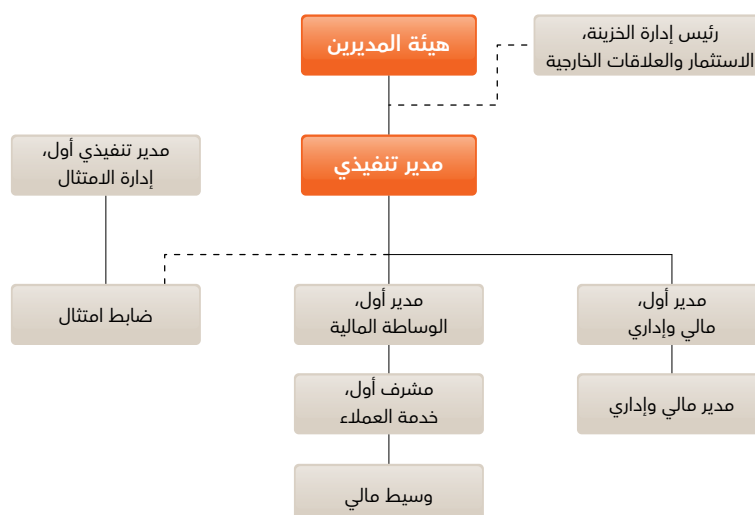


## حجم الاستثمار الراسمالي

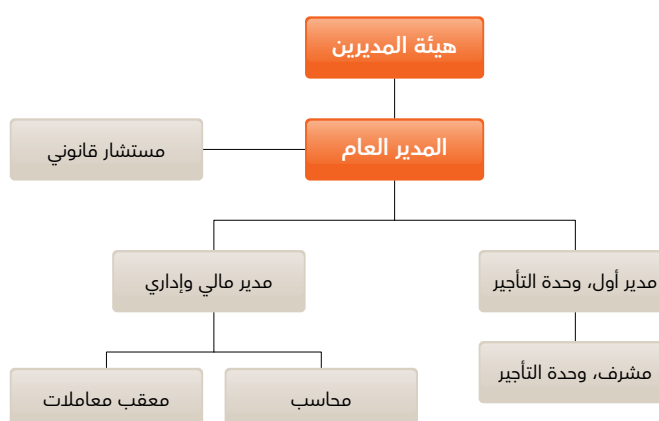
بلغ حجم الاستثمار الراسمالي كما في 2021/12/31 (11.5) مليون دينار.

## الشركات التابعة للبنك:

1. **شركة الاتحاد للوساطة المالية:** وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2006، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ ممارسة وتقديم خدمات أعمال الوساطة المالية والوسيط لحسابه وأمانة الإستثمار والإستشارات المالية وإدارة الإستثمار والتمويل على الهامش.

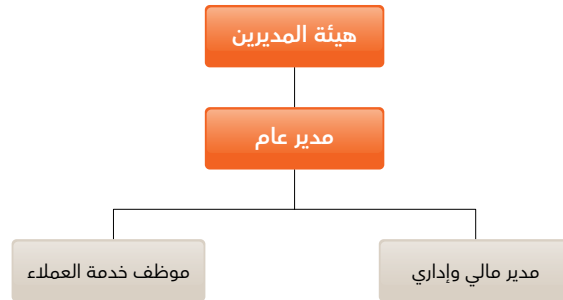


2. **شركة الاتحاد للتأجير التمويلي:** وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2015، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في: التأجير التمويلي للتأجير والسيارات بقصد التملك وإستئجار وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ غايات التأجير التمويلي وإقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك وrehن العقارات لتنفيذ غايات التأجير التمويلي وشراء وبيع وتجارة وإستيراد وتصدير المواد والسلع الثابتة من آلات ومعدات وأجهزة وبيعها نقداً أو بالتقسيط أو بطريقة التأجير التمويلي وفتح حسابات للشركة في المصارف والشركات المالية داخل وخارج الأردن لتنفيذ غايات التأجير التمويلي والدخول كشركاء مع الأفراد والشركات التجارية والصناعية والمالية ومع الشركات والمؤسسات التمويلية والبنوك داخل المملكة وخارجها.

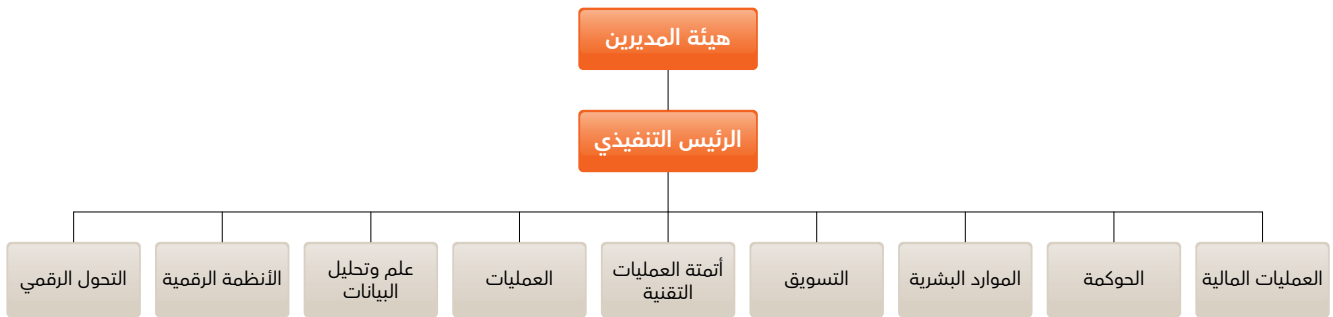


## الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

3. **شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار:** قام البنك بتأسيس الشركة بتاريخ 30 تشرين ثاني من عام 2016، حيث يمتلك البنك ما نسبته 58% من رأسمالها. هدف تأسيس الشركة بشكل أساس هو شراء حصة مسيطرة في أسهم بنك الاردن دبي الإسلامي (بنك صفوة الإسلامي) ونسبة بلغت 62.4%



4. **شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية:** وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2019، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في الاستثمار في مجالات التكنولوجيا المالية والتعليم المالي والاشتغال المالي وتصنيع وبيع أجهزة الاتصالات اللاسلكية والكهربائية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وتصنيع وبرمجة واعداد وتطوير وتوريد برامج أو أنظمة أو تطبيقات التكنولوجيا المالية ومستلزماتها.



### بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة السابقين والحاليين ونبذة تعريفية عن كل منهم:

ورد ذلك البند ضمن تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة وبشكل مفصل.



## بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية:

### نادية حلمي حافظ السعيد

#### الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: 1965

- **الشهادة العلمية:** حاصلة على درجة ماجستير إدارة الأعمال في مجال التمويل ونظم المعلومات الإدارية من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1992.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.
- **الخبرات العملية:** الرئيس التنفيذي بنك الاتحاد.
- مستشار التطوير الاستراتيجي - بنك الاتحاد.
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحر الميت للتنمية.
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مستشار اقتصادي لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- خبرة 10 سنوات في بنك الاتحاد في عدة مناصب آخرها: مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات.
- المجموعة الأردنية للتكنولوجيا المعلومات.
- مجموعة نجار - القاهرة.
- **العضويات:** نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الاتحاد للوساطة المالية.
- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد لتكنولوجيا المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الاتحاد للاستثمار الإسلامي.
- عضو مجلس إدارة الشركة الاردنية لانظمة الدفع والتقااص.
- رئيس مجلس إدارة شركة المبادرة لدعم الرواد (Endeavor Jordan).
- شركة الاردنية لضمان القروض.

### ديمة مفلح محمد عقل

#### نائب الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: 1968

- **الشهادة العلمية:** حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2001 من جامعة لندن - (Imperial College) في بريطانيا.
- حاصلة على درجة الماجستير في الأسواق المالية عام 1998.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 1990.
- **الخبرات العملية:** نائب مدير عام بنك الاتحاد منذ 2012/01.
- مساعد مدير عام بنك الاتحاد لإدارة المخاطر والامتثال لغاية 2012/01.
- مساعد المدير العام / مدير إدارة المخاطر والامتثال في البنك الأهلي (2005 – 2007).
- رئيس إدارة المخاطر والسياسة الائتمانية في بنك الإسكان (2004 – 2005).
- مدير مخاطر الائتمان في البنك العربي (1990 – 2004).
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي.



## "محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

سنة الميلاد: 1971

- الشهادة العلمية: حاصل على ماجستير إدارة أعمال (تمويل) من جامعة NYIT (الأردن) عام 2007.
- حاصل على بكالوريوس اقتصاد عام 1993 من جامعة دمشق.
- الخبرات العملية: عمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ 1999/06.
- عمل لدى بنك القاهرة عمان (1994-1999).
- عضو مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات.
- عضو مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة شركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية

## بشار "محمد خير" عوض عبابنه رئيس إدارة التدقيق الداخلي

سنة الميلاد: 1970

- الشهادة العلمية: حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال / التمويل عام 1999 من جامعة برمينغهام سيتي في المملكة المتحدة.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من الجامعة الاردنية.
- حاصل على عدة شهادات مهنية معتمدة (CBA, ACPA, Passed Level I CFA).
- الخبرات العملية: يعمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- مدير تنفيذي للتدقيق الداخلي في بنك المؤسسة العربية المصرفية (2005 – 2008).
- مساعد مدير تنفيذي - محلل مالي رئيسي في مؤسسة ضمان الودائع (2002 – 2005).
- مفتش بنوك ومحلل مالي في البنك المركزي الاردني (1994 – 2002).
- نائب رئيس مجلس إدارة، رئيس اللجنة التنفيذية، رئيس لجنة التدقيق، عضو لجنة الحوكمة وعضو لجنة مكافآت وترشيحات خلال فترة تمثيله لبنك الإتحاد في عضوية مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار من تاريخ (2010/5/11 – 2021/10/5).
- رئيس لجنة التدقيق في مؤسسة الملك الحسين.

## طارق "محمد سعيد" حسن بدوي رئيس الائتمان وإدارة الائتمان

سنة الميلاد: 1966

- الشهادة العلمية: حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال / محاسبة عام 1995 من الجامعة الاردنية.
- حاصل على بكالوريوس في المحاسبة فرعي اقتصاد واحصاء عام 1987 من الجامعة الاردنية.
- الخبرات العملية: عمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ 2008/10.
- بنك الجزيرة، مدير ائتمان المنطقة الشرقية، السعودية (2007-2008).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (2005-2007).
- بنك عودة، مشرف ائتمان، عمان- الاردن (2004-2005).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (1991-2004).



## محمد محمود أحمد برجاج رئيس ادارة العمليات

سنة الميلاد: 1972

### الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من جامعة عمان الاهلية - الاردن.
- حاصل على شهادة إعادة هندسة العمليات (Certified Business Process Re-Engineering Practitioner) عام 2005 من معهد (The Mountain Home Institute for Innovative Management – U.S.A).

### الخبرات العملية:

- يعمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- خبير متخصص في عمليات التجارة الدولية بخبرة تزيد على خمسة وعشرين عاما في مجال تمويل التجارة والعمليات المصرفية.
- مدير العمليات التجارية (البنك التجاري الأردني) في المملكة الأردنية الهاشمية (2005 – 2008).
- عمل أيضا لدى كل من البنك العربي في المملكة الأردنية الهاشمية وبنك الرياض في المملكة العربية السعودية وبنك المال الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (1994 - 2005).
- رئيس اللجنة المصرفية الوطنية التابعة لغرفة التجارة الدولية – الأردن.
- عضو اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية – باريس وعضو فريق عمل خطابات الضمان المنبثق عن غرفة التجارة الدولية – باريس.
- عمل عضوا في اللجنة الاستشارية للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة رقم 600 المنبثقة عن غرفة التجارة الدولية – باريس.
- حَكَم في العديد من النزاعات الوثائقية الدولية في مجال عمليات التجارة الدولية.

## دانيال فواز عوده الشرايحة

## رئيس ادارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء

سنة الميلاد: 1977

### الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 2000 من جامعة البلقاء التطبيقية.
- حاصل على شهادة مقيم رئيسي في أنظمة إدارة الجودة 2005.
- حاصل على شهادة برنامج إدارة المشاريع 2007.
- حاصل على شهادة إدارة حل النزاعات، Eastern Mennonite University، امريكا 2009.
- حاصل على شهادة مدير تنفيذي في إدارة الموارد البشرية من أكاديمية إدارة الموارد البشرية، البحرين/كينيا 2010.
- حاصل على شهادة مدرب ومتخصص في الحوار التعليمي من Global Learning Partners كندا عام 2012.
- حاصل على شهادة متخصصة في الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية من London Business School لندن عام 2014.
- حاصل على شهادة متخصصة في تطوير الاستراتيجيات في الأعمال من جامعة إنسياد INSEAD سنغافورة عام 2017.

### الخبرات العملية:

- إدارة التغيير المؤسسي وإدارة الموارد البشرية، جامعة لندن 2018
- شهادة متقدمة في إدارة الأعمال من جامعة IE و AUB عام 2019/6-2019/2
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2010/09.
- مستشار ومدرب معتمد في مجال إدارة الموارد البشرية وإدارة خبرة العملاء لدى عدة شركات ومؤسسات خاصة وحكومية عالمياً ومنظمات غير حكومية (NGO) (2005 – 2010).
- مدير تنفيذي لإدارة خبرة العملاء وإدارة الموارد البشرية/التطوير والتدريب وإدارة المواهب والطاقات لدى شركة زين (2002 – 2010).
- مهندس كهربائي لدى شركة Setelcom (مجموعة فرانس تيليكوم) (2000 – 2002).



## فادي "احمد كمال" مرعي رئيس ادارة الخزينة

سنة الميلاد: 1978

### الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة الماجستير في ادارة الاعمال عام 2016 من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
- حاصل على ACI Dealing Certificate عام 2007.
- حاصل على رخصة مدير اصدار من هيئة الأوراق المالية عام 2013.
- حاصل على رخصة مدير استثمار من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
- حاصل على رخصة مستشار مالي من هيئة الأوراق المالية عام 2015.

### الخبرات العملية:

- يعمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2002/08.
- عضو هيئة المديرين في شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة التجمعات للمشاريع السياحية م.ع.م.
- عضو هيئة المديرين في شركة الاتحاد للصناعات المعدنية والهندسية ذ.م.م.
- عضو مجلس ادارة في شركة جوردان سولار ون (كايمن)/ الاردن م.خ.م.
- عضو مجلس ادارة في شركة الورد الجوري لتوليد الطاقة م.خ.م.
- عضو مجلس ادارة في شركة زهرة السلام لتوليد الطاقة م.خ.م.
- عضو مجلس ادارة في شركة الزنبق لتوليد الطاقه م.خ.م.

## زيد اياك اكرم كمال رئيس ادارة العمليات المالية

سنة الميلاد: 1980

### الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة الأعمال فرعي مالية ومصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
- حاصل على شهادة (CPA) من جمعية المحاسبين الاميركية.

### الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2014/04.
- مدير مالي صندوق الائتمان العسكري (2014-2011).
- مراقب مالي بنك ستاندرد تشارترد – الأردن (2011-2007).
- محاسب رئيسي – بنك المال الأردني (2007-2004).
- مساعد رئيس قسم – بنك القاهرة عمان (2004-2001).

## عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي رئيس ادارة التكنولوجيا

سنة الميلاد: 1982

### الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة نظم وشبكات الاعمال، جامعة فيلادلفيا عام 2005.

### الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2016/11.
- مؤسس ومدير تنفيذي للتكنولوجيا في (MarkaVIP) (2010 – 2016).
- مدير تنفيذي للتكنولوجيا في إزم للإنتاج الابداعي (2010-2007).
- مدير التطوير التكنولوجي في Quality Management Systems, Resourcing Services LTD (2007 – 2006).



## محمود تيسير احمد بدوان

### رئيس ادارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد (مكلف) اعتبارًا من 2020/10/26

سنة الميلاد: 1982

- الشهادة العلمية: حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل عام 2008 من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 2004 من جامعة اليرموك.
- الخبرات العملية: عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/07.
- مدير مالي / مستشفى الرشيد (2012-2013).
- رئيس قسم دوائر الشركات الصغيرة والمتوسطة/ البنك الاهلي الاردني (2007-2012).
- مدير علاقات عملاء – بنك الاسكان للتجارة والتمويل (2004-2007).

## نتالي مازن يوسف النبر

### مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق

سنة الميلاد: 1985

- الشهادة العلمية: حاصلة على درجة البكالوريوس في التسويق عام 2007 من جامعة فرانكلن Franklin University في سويسرا.
- الخبرات العملية: عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/03.
- مديرة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا العقبة (2011 – 2013).
- محللة أبحاث السوق لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2010-2011).
- مسؤولة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2007-2010).

## خالد عبد المالك محمد عبدالمالك

### رئيس إدارة المخاطر

سنة الميلاد: 1982

- الشهادة العلمية: حاصل على درجة الماجستير في إدارة مخاطر الشركات من جامعة سالفورد – بريطانيا- 2007.
- حاصل على درجة البكالوريوس في التمويل عام 2003 من الجامعة الأردنية.
- الخبرات العملية: عمل لدى بنك الاتحاد منذ 2010.
- مدير تنفيذي اول مخاطر الائتمان 2011-2018
- مدير نماذج المخاطر ونظم المعلومات الإدارية بنك الإتحاد 2010-2011.
- مسؤول في مخاطر السوق – بنك القاهرة عمان 2007-2010.
- ضابط إئتمان – بنك القاهرة عمان 2003-2006.



## تامر واصف "محمد موسى" بركات

### مدير تنفيذي أول، دائرة الإمتثال

سنة الميلاد: 1986

- الشهادة العلمية:**
  - حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال MBA من الجامعة الألمانية الأردنية عام 2012.
  - حاصل على درجة البكالوريوس تمويل الجامعة الأردنية عام 2008.
  - حاصل على شهادة أخصائي مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب (CAMS).
  - حاصل على شهادة أخصائي مكافحة جرائم مالية معتمد (CFCS).
  - حاصل على شهادة مدقق إحتيال معتمد (CFE).
  - حاصل على شهادة متقدمة في إدارة مخاطر العقوبات الدولية (ICA-Advanced Certificate in Managing Sanctions Risks).
  - حاصل على شهادة أساسية في حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT 5 Foundation).
  - حاصل على شهادة تطبيقية في حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT 5 Implementation).
- الخبرات العملية:**
  - عمل لدى بنك الاتحاد منذ 2018.
  - بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن مدير دائرة الامتثال - آذار 2016.
  - البنك العربي - الأردن: مساعد مدير دائرة الامتثال - آب 2012.
  - البنك الأهلي الأردني: موظف خدمات تجارية (اعتمادات) - نيسان 2008.

## بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5%

اسم المساهم	عدد الأسهم كما في 2021/12/31	النسبة %	الأسهم المرهونة	الجهة المستفيدة	عدد الأسهم كما في 2020/12/31	النسبة %	الأسهم المرهونة	الجهة المستفيدة
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	32,413,763	20.3	-	-	32,413,763	20.3	-	-
BANQUE BANORIENT FRANCE	27,435,967	17.14	-	-	27,435,967	17.14	-	-
RS FINANCE	24,171,599	15.1	16,429,000	بنك سوستيه جنرال(الأردن)	24,156,723	15.1	16,429,000	بنك سوستيه جنرال(الأردن)
عصام حلیم جريس سلفيتي	15,207,886	9.5	5,551,508	بنك سوستيه جنرال (الأردن)	15,207,886	9.5	6,276,508	بنك سوستيه جنرال (الأردن)
			2,000,000	بنك الكويت الوطني فرع البحرين			2,000,000	بنك الكويت الوطني فرع البحرين
<b>المجموع</b>	<b>7,551,508</b>		<b>8,276,508</b>					
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	13,645,358	8.52	-	-	13,549,074	8.5	-	-

## الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية

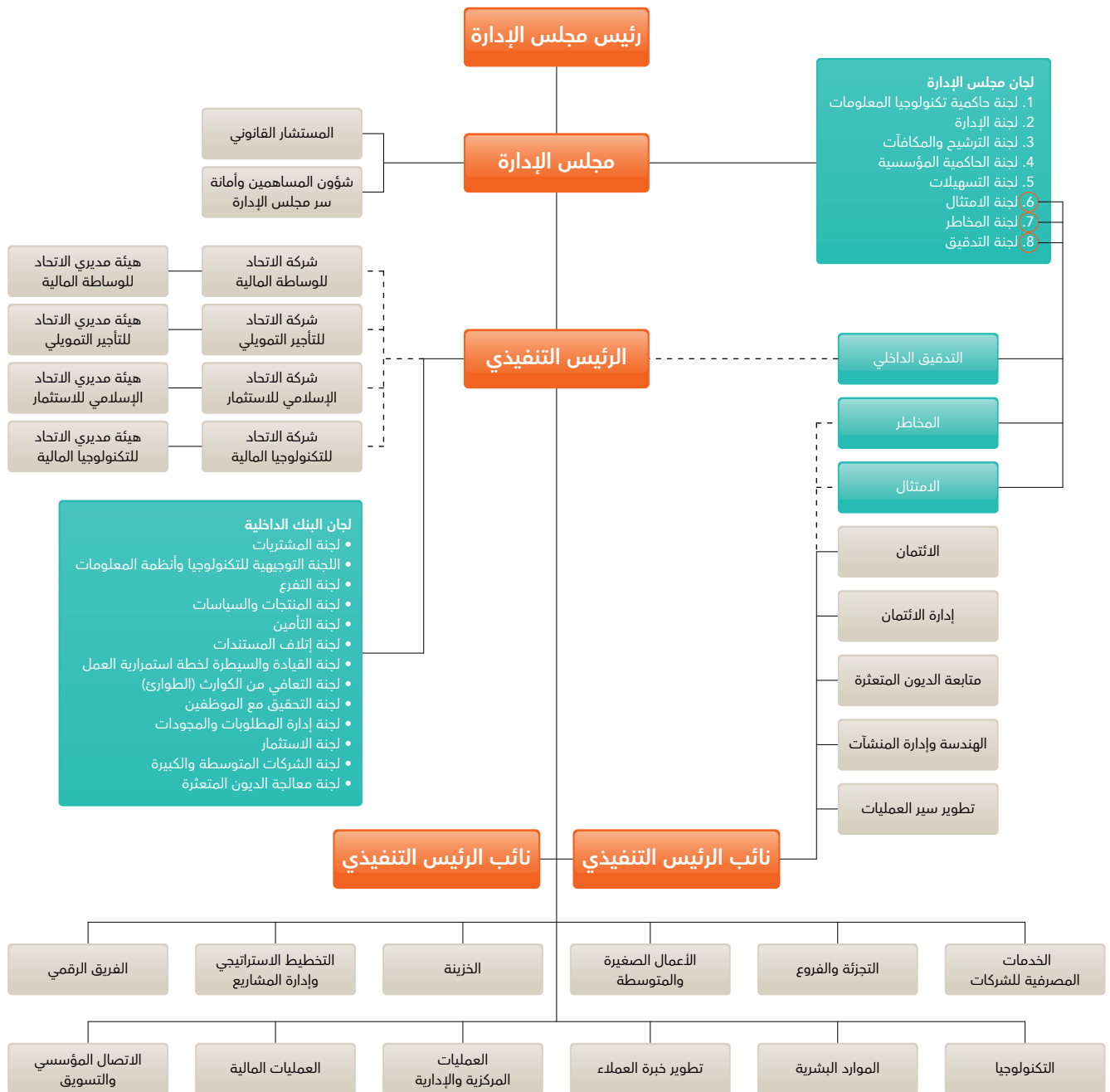
ورد ذلك البند ضمن تحليل المركز المالي ونتائج الاعمال لعام 2021.

## إقرارات إضافية

- لا يعتمد البنك على موردين أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون (10%) فأكثر من إجمالي مشترياته أو إيراداته.
- لا توجد اية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين أو الأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.
- ليس هنالك أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ذات أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية.
- حصل البنك على شهادة الايزو لنظام إدارة امن المعلومات (ISO/IEC 27001:2013)



## الهيكل التنظيمي للبنك



## الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

### عدد الموظفين

بلغ عدد موظفي البنك في نهاية عام 2021 (1,259) موظفاً:

- (1,242) موظفاً في الإدارة العامة والفروع في الاردن
- (4) موظفين في شركة الإتحاد للوساطة المالية
- (9) موظف في شركة الإتحاد للتأجير التمويلي
- (4) موظف في شركة الإتحاد للتكنولوجيا المالية

### الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم

المؤهل	الإدارة والفروع المحلية	شركة الإتحاد للوساطة المالية	شركة الإتحاد للتأجير التمويلي	شركة الإتحاد للتكنولوجيا المالية
دكتورة	-	-	-	-
ماجستير	64	-	1	-
دبلوم عالي	-	-	-	-
بكالوريوس	1,059	4	8	4
دبلوم	32	-	-	-
توجيهي	40	-	-	-
دون التوجيهي (مراسلون، سائقون وحراس)	47	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>1,242</b>	<b>4</b>	<b>9</b>	<b>4</b>

### التدريب والتطوير:

إيماناً من البنك بأهمية التطوير وصقل مهارات موظفيه، فقد واصل بنك الإتحاد بتحقيق الانجازات المخطط لها في مجال التدريب لعام 2021 من خلال رفع كفاءة الموظفين في القطاع المصرفي والمالي اكااديمياً ومهنياً من حيث الارتقاء والتنوع في البرامج الاكاديمية والعلمية والتدريبية داخل وخارج المملكة.

والجدول التالي يبين تفصيلاً لعدد ونوع البرامج التدريبية التي وفرتها البنك لعام 2021:

البيان	عدد المشتركين	الفروع	الإدارة العامة
	%	عدد	%
دورات محلية	148	71	77
دورات خارجية	-	-	-
مركز تدريب داخل البنك	287	169	118
التدريب الالكتروني	7784	4124	3660
شهادات مهنية	68	30	38
<b>المجموع</b>	<b>8287</b>	<b>4394</b>	<b>3893</b>

حرصاً من البنك على مواكبة المستجدات العلمية الحديثة في مجال البرامج والشهادات المهنية المختصة حصل (68) موظف من مختلف الدوائر على شهادات مهنية.

تم توفير (76) فرصة تدريبية لطلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد، وذلك انطلاقاً من سياسة البنك الرامية إلى خدمة المجتمع المحلي والاستفادة من هذه الكوادر لتغطية شواغل عدة في البنك إذا استدعى الأمر ذلك.

الجامعات والمؤسسات	عدد الطلاب المتدربين
جامعات	63
مصرف اشور الدولي للاستثمار	1
الجامعة الالمانية الأردنية	4
مدارس	8
<b>المجموع</b>	<b>76</b>



## المخاطر التي يتعرض لها البنك

### مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن عدم (قدرة/ رغبة) المقترض بسداد المبالغ المستحقة عليه (أصل الدين او/والفوائد والعمولات المترتبة عليه). للحد من آثار مخاطر الائتمان والسيطرة عليها يستخدم بنك الإتحاد مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقرار وسلامة البنك، مثل إستراتيجية تنويع مكونات المحفظة الائتمانية كأداة للتخفيف من مخاطر الائتمان ولضمان ذلك تعمل إدارة مخاطر التركزات من خلال تحديد السقوف الائتمانية عبر القطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية والتصنيفات الائتمانية والمنتجات. كما يستخدم البنك أدوات لقياس مخاطر الائتمان للتأكد من عدم تعرضه لمخاطر غير محسوبة ولاستخدامها للتعرف المبكر على أي تراجع في مخاطر المحفظة. ويهدف التعرف على حجم المخاطر المستقبلية يقوم البنك بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة في ضوء افتراض سيناريوهات أوضاع ضاغطة وتوقعات اقتصادية وتجارية سلبية بشكل دوري بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه الأخطار أو لتخفيف من أثارها.

### مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأي أداة أخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها إلى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية. يعتمد البنك على سياسة متحفظة في إدارة هذه المخاطر حيث يتم باستمرار مراقبة مراكز السوق ومحفظة البنك الاستثمارية من قبل مكتب وسطي مستقل لضمان التقيد بالسقوف المنصوص عليها في سياسات مخاطر السوق المعتمدة من البنك المركزي ومجلس إدارة بنك الإتحاد. هذا وقد تم تطوير سياسة استثمارية متحفظة لحماية البنك من مستويات المخاطر غير المقبولة وللحفاظ على ربحيته.

### مخاطر اسعار الفائدة

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات اسعار الفائدة في الاسواق أو الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك وحقوق ملكيته. كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في إيرادات البنك نتيجة لفرق التوقيت في إعادة التسعير. تكمن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة إلى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق. وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الآجال طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد. ويتم إدارة مخاطر اسعار الفائدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

### مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين بالسرعة والتكلفة المقبولتين، أي بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية. يقوم البنك بتخطيط السيولة على مستويين:

1. المستوى الأول: يتعلق بإدارة الاحتياطيات القانونية والنقدية الذاتية للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية.
2. المستوى الثاني: يتعلق بالتنبؤ باحتياجات البنك من الأموال خلال الفترات القادمة.



## الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

تتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجية للسيولة تعد من قبل الإدارة العليا للبنك تراعي تنوع مصادر الأموال والاحتفاظ برصيد معقول من الأدوات المالية القابلة للتسييل في السوق المالي وتنويع فترات استحقاق التسهيلات الائتمانية والابتعاد عن التركيز في كل من ودائع العملاء وتوظيفات الأموال والاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهولة وصولنا إلى السيولة المطلوبة بالسرعة والكلفة المقبولتين.

ويعتمد البنك على خطة طوارئ للسيولة يتم تحديثها ومراجعتها بشكل دوري لضمان امكانية توفير السيولة اللازمة في الحالات الطارئة.

### مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تغطي سياسة مخاطر التشغيل دور إدارة المخاطر التشغيلية في كيفية تحديد وتقييم (بشكل دوري) ومتابعة والسيطرة على مخاطر التشغيل والامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر. حيث اعتمدت على أكثر من منهجية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تطبيق نظام لتقييم الإجراءات الرقابية ذاتياً CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية الحالية، حيث يتم فحص هذه الإجراءات ذاتياً بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. ويهدف تقييم الإجراءات الرقابية إلى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات بحيث يتم تحسين الإجراءات الرقابية الضعيفة أو وضع إجراءات رقابية جديدة تهدف إلى درء المخاطر أو تخفيف حدتها. كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث الغير مرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها.

هذا بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة. علماً بأن عملية إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك لا تهدف إلى تصميم أنظمة تقوم بالتخلص من جميع مخاطر التشغيل المحتملة، وإنما إلى فهم الآثار المالية- وأي آثار أخرى محتملة - لهذه المخاطر واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة.

### مخاطر الامتثال

يطلق عليها أيضاً مخاطر النزاهة والسمعة وهي عبارة عن مخاطر العقوبات القانونية (غرامات) (أو الرقابية) أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات واللائحة وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة.

يقع على عاتق الإدارة التنفيذية المسؤولية المطلقة في وضع وتطبيق سياسة الامتثال واعتمادها في مجلس الإدارة وتعميمها على كافة الإدارات والعاملين في البنك، كما أن على الإدارة بكافة مستوياتها مسؤولية التأكد من تطبيق الإجراءات والتدابير الصحيحة في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال بالإضافة إلى توفير الكادر الكافي والمؤهل وتوفير المصادر اللازمة لإنشاء وحدة مراقبة امتثال مستقلة لتطبيق سياسات الامتثال.

وبالإضافة إلى ذلك ولضمان أعلى مستوى من النزاهة والشفافية، يعتمد البنك على سياسات وإجراءات داخلية ضمن إطار سليم وقوي من الضوابط الداخلية والتي تتم مراجعتها بشكل دوري.



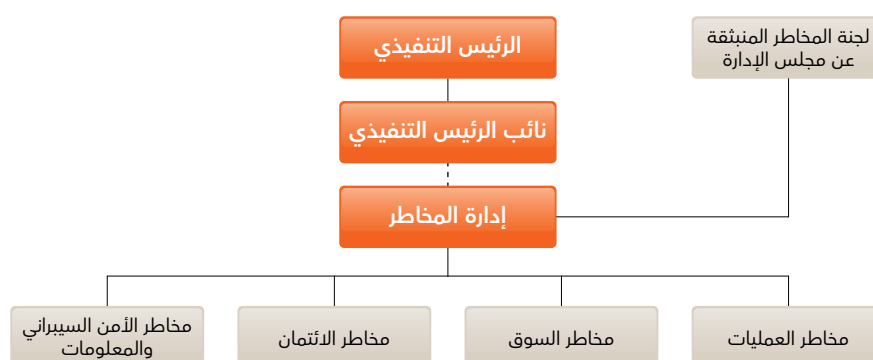
## مخاطر أمن المعلومات

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على استخدام الوسائل والأدوات والإجراءات وإتباع المعايير الدولية لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير معنيين بها، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

ولاجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك إضافة إلى التعاقد مع أطراف خارجية لحماية أمن المعلومات والأمن السيبراني من الاختراقات الأمنية.

وتقوم الدائرة بتطوير سياسات ومعايير وإجراءات لأمن المعلومات والأمن السيبراني حسب أفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية أصول البنك، كما تقوم بتحديث وتطوير أفضل الخطط الكفيلة باستمرارية العمل أثناء الكوارث والالتزام بضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة من قبله لجميع عملائه بالإضافة إلى مراقبة الامتثال لمعايير أمن المعلومات بالاعتماد على أحدث التقنيات والأنظمة.

### الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر



## أنشطة وإنجازات البنك

تم بيان إنجازات البنك ضمن (تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2021) بشكل مفصل وكذلك (إنجازات عام 2021 والخطط الاستراتيجية المستقبلية)..

## الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة وممارسة نشاطات لا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي، كما لم يمارس البنك أية عمليات لا تدخل ضمن نشاطه الرئيسي.

## السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين خلال (2021 - 2017)

السنة	2021	2020	2019	2018	2017
الأرباح المحققة	41,425,295	30,044,044	38,016,223	41,085,911	34,799,083
الأرباح النقدية الموزعة	-	16,000,000	-	22,400,000	16,000,000
الأرباح المقترحة توزيعها	16,000,000	-	-	-	-
حقوق الملكية - مساهمي البنك	428,011,954	407,955,721	387,273,066	376,741,532	370,623,048

## أسعار أسهم البنك خلال (2017 – 2021)

السنة	2021	2020	2019	2018	2017
السعر	1.750 دينار	1.560 دينار	1.608 دينار	1.600 دينار	1.620 دينار

## تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال عام 2021

تم بيان ذلك البند بشكل مفصل ضمن (تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2021).

## التطورات المستقبلية الهامة للبنك

تم بيان التطورات المستقبلية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ضمن الخطط المستقبلية

## مقدار أتعاب مدققي حسابات البنك والشركات التابعة

بلغت أتعاب تدقيق الحسابات لعام 2021 مبلغ (150,800) دينار بما فيها ضريبة المبيعات وعلى النحو التالي:

البيان	المبلغ
بنك الاتحاد	126,440
شركة الاتحاد للوساطة المالية	6,960
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	6,960
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	3,480
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	6,960
<b>المجموع</b>	<b>150,800</b>

## بيان بعدد أسهم البنك المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

الاسم	تاريخ التعيين	جنسية العضو	كما في عام 2021				كما في عام 2020				
			عضو مجلس الإدارة	ممثل العضو	أقاربه	المجموع	عضو مجلس الإدارة	ممثل العضو	أقاربه	المجموع	
عصام حليم سلفيتي	2020/02/20	اردني	15,207,886				15,207,886				
سامية سليمان سكر (زوجته)	-	اردنية				3,004,125	18,212,011			3,004,125	18,212,011
باسم عصام سلفيتي	2020/02/20	اردني	875,245				875,245			805,245	805,245
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (لافيكو)	2020/02/20	ليبية	32,413,763	-	-	-				32,413,763	32,413,763
ويمثلها: السيد امجد ابو راوي في المقعد الاول	-	ليبي	-	-	-	-				-	-
والسيد فوزي ابوخرام في المقعد الثاني منذ 2021/3/3	-	ليبي	-	-	-	-	32,413,763			32,413,763	32,413,763
المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي	2020/02/20	اردنية	13,645,358	-	-	-				13,549,074	-
ويمثلها: السيد جلال العجلوني		اردني	-	-	-	-	13,645,358			-	13,549,074
عماد محمد عبد الخالق	2020/02/20	المانية	4,294				4,294			4,294	4,294
”محمد نبيل“ عبد الهادي حمودة	2020/02/20	اردني	1,498,294				1,498,294			104,410	104,410
مغيث غياث سخييان	2020/02/20	اردني	16,657				16,657			16,657	16,657
رنا جميل عبادي	2020/02/20	اردنية	5,120				5,120			5,120	5,120
رياض عبد المحسن الدجاني	2020/02/20	اردني	28,040				28,040			28,040	28,040
جبرا ”رجا يعقوب“ غندور	2020/02/20	اردني	51,120				51,120			51,120	51,120

- لا يوجد أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.

- كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة.



## بيان بعدد أسهم موظفي الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم كما في عام 2021			عدد الأسهم كما في عام 2020		
		الموظف	أقاربه	المجموع	الموظف	أقاربه	المجموع
نادية حلمي السعيد	اردنية	718,704	-	718,704	718,704	-	718,704
دانيال فواز الشرايحة	اردني	103,147	-	103,147	83,000	-	83,000
عامر "محمد خير" ابو ليلى	اردني	102,572	-	102,572	74,447	-	74,447
ديمة مفلح عقل	اردنية	36,800	-	36,800	26,253	-	26,253
محمد غاصب خناملة	اردني	30,000	-	30,000	21,062	-	21,062
بشار "محمد خير" عباينة	اردني	16,273	-	16,273	10,789	-	10,789
طارق "محمد سعيد" بدوي	اردني	16,055	-	16,055	10,641	-	10,641
محمد محمود برجاق	اردني	16,787	-	16,787	11,162	-	11,162
فادي "احمد كمال" مرعي	اردني	63,812	-	63,812	46,454	-	46,454
زيد إياد كمال	اردني	13,076	-	13,076	8,576	-	8,576
نتالي مازن النبر	اردنية	8,969	-	8,969	5,875	-	5,875
محمود تيسير بدوان	اردني	13,989	-	13,989	8,223	-	8,223
خالد عبد المالك محمد عبد المالك	اردني	5,832	-	5,832	2,738	-	2,738
تامر واصف بركات	اردني	4,064	-	4,064	1,955	-	1,955

- لا يوجد أي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.
- كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لموظفي الإدارة التنفيذية العليا، ولا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب موظفي الإدارة التنفيذية العليا.

## المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2021

البيان	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	اتعاب وبدل تنقلات	سفر وإقامة
السيد عصام طيم سلفيتي	5,000	537,333	-
السيد باسم عصام سلفيتي	5,000	54,500	-
السيد محمد نبيل حمودة	5,000	49,500	-
السادة مؤسسة العامة الضمان الاجتماعي	5,000	35,750	-
السيد مغيث غياث سختيان	5,000	48,500	-
السيد سامي محمد المبروك	2,000	-	-
السيد عماد محمد عبد الخالق	5,000	50,750	-
السيد رياض عبد المحسن الدجاني	5,000	34,000	-
السيد ادريس محمد الورفلي	2,000	-	-
السيدة رنا جميل عبادي	5,000	35,000	2,386
السيد جبرا "رجا يعقوب" غندور	5,000	36,250	-
السيد امجد سمير امحمد ابوراوي	2,000	33,000	-
السيد فوزي مصباح أبو خزام	-	20,500	-
<b>المجموع</b>	<b>51,000</b>	<b>935,083</b>	<b>2,386</b>

\* لا يوجد أي مكافآت مالية أو غير مالية تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة غير ما ورد أعلاه.



## المزايا والمكافآت التي تتمتع بها الإدارة التنفيذية العليا عن عام 2021

البيان	سفر وإقامة	رواتب وعلوات ومكافآت	مكافآت 2020 المالية المدفوعة خلال عام 2021	مكافآت 2020 غير المالية (اسهم) المدفوعة خلال عام 2021
معالي السيدة نادية طلمي السعيد	-	314,000	-	-
ديمة مفلح عقل	-	203,200	58,125	16,875
"محمد غاصب" عبدالله حتاملة	-	156,600	32,550	9,450
بشار "محمد خير" عباينة	-	129,800	30,225	8,775
طارق "محمد سعيد" بدوي	-	139,400	29,837	8,663
محمد محمود برباق	-	143,800	31,000	9,000
فادي "أحمد كمال" مرعي	-	140,400	42,625	12,375
دانيال فواز شرايحة	-	174,000	30,225	8,775
زيد اياد كمال	-	125,000	24,800	7,200
محمود تيسير بدوان	-	129,000	31,775	9,225
نتالي مازن النبر	-	94,400	17,050	4,950
عامر "محمد خير" ابو ليلي	-	218,000	155,000	45,000
خالد عبد المالك خالد عبد المالك	-	95,600	17,050	4,950
تامر واصف بركات	-	70,200	11,625	3,375
<b>المجموع</b>	<b>-</b>	<b>2,133,400</b>	<b>511,887</b>	<b>148,613</b>

- قام البنك ببناء مخصص بمبلغ (3,150,000) دينار بدل مكافآت لجميع موظفي البنك بما في ذلك الإدارة التنفيذية عن عام 2021 ليتم دفعها في عام 2022 حسب موافقة مجلس الإدارة وحال الانتهاء من تقييم أداء الموظفين.
- كما يقوم البنك بتوفير المزايا التالية للأعضاء الادارة التنفيذية (رئيس مجلس الادارة المتفرغ، والمدير العام ومساعد مدير العام):
  - سيارة للاستخدام متضمنة كامل مصاريفها.
  - خط هاتف خلوي بما في ذلك الجهاز.
- لا يوجد أي مكافآت مالية او غير مالية تم منحها للإدارة التنفيذية العليا غير ما ورد أعلاه.

## التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

تم ذكر هذا البند ضمن مسؤوليتنا الاجتماعية لعام 2021

## انسجام العقود المبرمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك

جميع العقود والارتباطات التي عقدها البنك مع رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والمدير العام وموظفي البنك وأقاربهم منسجمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك. وتظهر تفاصيل تلك العقود والارتباطات في الإيضاح رقم (42) ضمن البيانات المالية للبنك.

## مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي

تم ذكر هذا البند ضمن مسؤوليتنا الاجتماعية لعام 2021



## بيانات إضافية بموجب تعليمات الإفصاح

### بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 1%

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم كما في 2021/12/31	نسبة المساهمة في رأسمال %	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	الليبية	32,413,763	20.26	مملوكة بالكامل من قبل الحكومة الليبية	-	-	-
BANQUE BANORIENT FRANCE	الفرنسية	27,435,967	17.14	من فروع بنك لبنان والمهجر، فرع في فرنسا. المساهمين في إدارة بنك لبنان والمهجر:  - Bank of NEWYORK 34.37% - Rest Shareholders 26.68% - Banorabe S.A SPF 17.55% - Azhari Family (7.53%) - Shaker - Family (4.83%) - Saade Family 2.55% - Jaroudi Family 2.17% - Actionnaires- Unis 1.83% - Khoury Family 1.95%			
RS FINANCE	جزر كايمان	24,171,599	15.10	- Raja'l Salfiti Holding 100% - TRHS Holding 25% ownership (Tareq Rajai Salfiti) 100% - ZRS Holding 25% ownership (Zaid Rajai Salfiti) 100% - FRS Holding 25% ownership (Faisal Rajai Salfiti)100% - DRS Holding 12.5% ownership (Dina Rajai Salfiti) 100% - SRHS Holding 12.5% ownership (Samia Farah issa Fraih) 100%	68	16,429,000	بنك سوسيتيه جنرال (الاردن)
عصام حلیم جريس سلفيتي	الأردنية	15,207,886	9.5	نفسه	5,551,508		بنك سوسيتيه جنرال (الاردن) بنك الكويت الوطني فرع البحرين
					<u>2,000,000</u>		
					49.6	7,551,508	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	13,645,358	8.52	نفسه	-	-	-
شركة وادي الاردن لتنمية الثروة الحيوانية	الأردنية	2,824,978	1.76	شركة أردنية واهم الشركاء والذين يمثلون فيها كما هو مبين أدناه: 1. شركة حموده اخوان للتجارة والاستثمار 10% (سامي) 25% وماهر 25% وسمير 25% ومحمد نبيل عبدالهادي حموده 25% 2. شركة كيماويات الأردن 10% (سامي) 25% وماهر 25% وسمير 25% ومحمد 25% نبيل عبدالهادي حموده 25% 3. سامي عبد الهادي حموده 20% 4. ماهر عبد الهادي حموده 20% 5. سمير عبد الهادي حموده 20% 6. محمد عبد الهادي حموده 20%	-	-	-

## الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم كما في 2021/12/31	نسبة المساهمة في رأسمال %	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
الشركة المركزية للتجارة والمركبات	الأردنية	3,521,967	2.20	شركة أردنية واهم الشركاء والذين يمثلون فيها كما هو مبين أدناه: 1. إبراهيم اميل حداد (20%) 2. عمر معتصم إسماعيل البليسي (7.5%) 3. طارق معتصم إسماعيل البليسي (7.5%) 4. نبيل اميل حداد (20%) 5. نهاد اميل حداد (20%) 6. جورج اميل حداد (25%)	-	-	-
سامية سليمان يوسف سكر	الأردنية	3,004,125	1.88	نفسه	-	-	-
صندوق ادخار موظفي ومستخدمي بنك الاتحاد	الأردنية	3,404,574	2.12	موظفي بنك الاتحاد	-	-	-
سامية حلیم جريس سلفيتي	الأردنية	1,887,763	1.17	نفسه	-	-	-
رمزي رؤوف جريس سلفيتي	الأردنية	1,767,607	1.10	نفسه	-	-	-
وداد أبوب عوده الله الخوري	الأردنية	4,472,300	2.79	نفسه	-	-	-
شركة حورية المحيط للاستثمار	الأردنية	2,706,463	1.69	شركة أردنية واهم الشركاء فيها والذين يمثلون كما هو مبين أدناه: 1. طارق رجائي حلیم سلفيتي (25%) 2. فيصل رجائي حلیم سلفيتي (25%) 3. زيد رجائي حلیم سلفيتي (25%) 4. دينا رجائي حلیم سلفيتي (12.50%) 5. ساميه فرح عيسى فريخ (12.50%)	-	-	-

## التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة

اسم العضو/ المجموعة	التسهيلات الائتمانية	غير المباشرة	المجموع
مجموعة عصام حلیم سلفيتي وباسم عصام حلیم سلفيتي:			
شركة ابو علندا لإدارة المشاريع العقارية	43,500	10,000	53,500
شركة العنقاء المغرب لإدارة العقارات	13,417,153	50,000	13,467,153
شركة متاجر عمان لإدارة المشاريع العقارية	62,335	10,000	72,335
باسم عصام حلیم سلفيتي	316,424	-	316,424
زيد رجائي حلیم سلفيتي و فيصل رجائي حلیم سلفيتي	8,574	-	8,574
طارق رجائي حلیم سلفيتي	111,106	-	111,106
فيصل رجائي حلیم سلفيتي	367,483	-	367,483
زيد رجائي حلیم سلفيتي	684,150	-	684,150
عمر بولص يوسف الزعمر و فيصل رجائي حلیم سلفيتي واسامة عصام جابر	-	1,914,300	1,914,300
عمر أسامة حلیم سلفيتي	4,730	-	4,730
شركة فنادق الأردن للسياحة	425,188	-	425,188
Al Kasra for Trading Marketing Co.	209,023	10,000	219,023
شركة الرئيس للاستيراد والتصدير	-	2,375,150	2,375,150
سامية فرح عيسى فريخ	344,732	-	344,732
شركة الاتحاد للتسويق	3,561,895	151,229	3,713,124
مجموعة "محمد نبيل" حمودة:			
شركة الشفق للتجميل	33,263	-	33,263
شركة الاردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	6,451,329	115,000	6,566,329
شركة الاردنية للاعلاف	46	-	46



## الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

اسم العضو/ المجموعة	التسهيلات الائتمانية	
	المباشرة	غير المباشرة
شركة الصناعات الحديثة للصباغ والكيماويات	2,998,388	-
شركة الوطنية للتفقيس	6,849	-
شركة كيماويات الاردن	3,856,380	3,000
شركة مخازن الإتحاد لتجارة المواد الغذائية	83	20,500
شركة حمودة اخوان للتجارة والاستثمار	5,203,387	-
محمد نبيل عبد الهادي محمد حمودة	102,426	-
مصنع مياه النبلاء لصاحبه هاني شكري يوسف عبدالرحمن	1,284,469	-
نبيلة عبد الهادي محمد حمودة	16,120	-
هاني شكري يوسف عبد الرحمن	21,774	-
شريف محمد نبيل عبد الهادي حمودة	67,951	-
شركة بوكس لتجارة الأجهزة الرياضية	542,214	-
<b>مجموعة مغيث غياث سخيان:</b>		
الشركة المتقدمة للغاز المركزي	336,078	-
مغيث غياث منير سخيان	106,085	5,000
الشركة العربية للأنظمة المكتبية	-	2,836,000
شركة ام اس فارما الاردن	4,018,611	173,543
الشركة المتحدة لصناعة اللادوية ذ م م	3,661,361	264,631
سرمدة نعمة عبدالله الدليمي	-	2,000
شركة الاعلام الاردني للتعليم والتدريب	420	-
Sanadcom for SME Funding psc	900,212	-
<b>مجموعة عماد عبد الخالق:</b>		
عماد عبد الخالق	59,429	-
علي محمد علي عبد الخالق	29,471	-
<b>مجموعة الشركة الليبيه للاستثمارات الخارجية</b>		
شركة الاسكان للاستثمارات السياحية والفندقية	14,606,972	625,800
<b>مجموعة جبرا رجا يعقوب غندور</b>		
رجا جبرا رجا يعقوب غندور	50	-

## سياسة منح المكافآت

توضح سياسة الزيادات السنوية والمكافآت ممارسة البنك فيما يتعلق بهذا الخصوص بما يضمن العدالة الداخلية والمحافضة على الموظفين وأعضاء الإدارة التنفيذية ذوي الأداء المتميز ومكافأتهم، وجذب أفضل الخبرات والمهارات المتواجدة في السوق البنكي.

تنطبق المكافآت والزيادات السنوية على الموظفين الذين تم تعيينهم في أو قبل الثلاثين من حزيران من العام الذي تم التقييم بناءً عليه، ويتم احتساب المكافأة والزيادة نسبةً وتناسب من تاريخ التعيين لمن لم يكمل سنة كاملة في البنك، أما في حالة التعيين بعد الثلاثين من حزيران فيتم استثنائهم من الزيادة والمكافأة.

ترتبط نسبة الزيادة السنوية للموظفين (إن وجدت) بمقدار الأرباح السنوية للبنك وأداء البنك مقارنة بالموازنة التقديرية ومعدل التضخم وتقييم أداء الموظفين بالإضافة إلى الدراسات المسحية للرواتب ونتائج المسح السنوي الذي يقارن نسب الزيادات الممنوحة للموظفين في القطاع المصرفي ويتم اعتمادها من لجنة الترشيح والمكافآت.

ترتبط المكافأة السنوية لكل موظف بإنتاجيته وحسن الأداء وتحقيق الأهداف والتعامل مع زملائه ومع عملاء البنك في ضوء الأسس العامة التي تقررها لجنة الترشيح والمكافآت لجميع الموظفين في ضوء أداء البنك والسوق والموظفين، بحيث تكون المكافآت السنوية على شكل نسبة أو مضاعفات من الرواتب الشهرية الإجمالية أو مبالغ مقطوعة.

يتم منح الزيادات والمكافآت السنوية بعد الإنتهاء من عملية تقييم الأداء السنوي، وتتم مراجعة وتقييم أداء الموظفين مع نهاية كل عام وتكون الزيادات أو التعديلات سارية المفعول اعتباراً من شهر نيسان أو حسب ما يقر من الإدارة العليا.

هذا، ايضاً يتم دفع مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية (ومن ضمنهم الرئيس التنفيذي) المرتبطة بالأداء على شكل مكافآت مؤجلة تماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمكافآت المالية للاداريين.



### سياسة التعيين

- لا يتم تعيين أي موظف خارج نطاق الهيكل التنظيمي المعتمد لدى البنك والخطط الموضوعية والميزانية التقديرية بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة والتي يتم بموجبها تحديد أعداد الموظفين في كل دائرة بما فيها الشواغر والمؤهلات المطلوبة لإشغالها وفي حال وجود أي استثناءات، يتم الحصول على الموافقات اللازمة.
- يجب الالتزام بقانون العمل الأردني وقانون البنوك والأحكام الواردة في نظام موظفي بنك الاتحاد (وأي تعديل يطرأ على أي منها) بالنسبة لإجراءات التعيين وأية قوانين ذات علاقة.
- يجب الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك (وأي تعديل يطرأ عليها) وذلك في مجال التعيينات والاستقالة والاحلال.
- يجب على إدارة الموارد البشرية - قسم التعيين والاستقطاب وعند تعيين أي موظف في البنك الالتزام بما يلي:
  - أن يكون أردني الجنسية.
  - في حال كان غير أردني الجنسية ويحتاجه البنك بما يتماشى مع قانون العمل الساري ومتطلبات البنك المركزي وحاصل على موافقة وزارة العمل.
  - قد أتم السنة الثامنة عشر من العمر.
  - التأكد من أن الموظف حسن السيرة والسلوك وليس محكوماً بجناية أو جنة مخلة بالشرف.
  - التأكد من أن الموظف لائقاً صحياً بناءً على فحص طبي معتمد من قبل البنك.
  - حائزاً على شهادة جامعية من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما عدا بعض الوظائف غير المصنفة حيث يمكن تعيين حملة التوجيهي والدبلوم.
  - اجتياز المرشح للمراحل المختلفة للتعيين بما في ذلك امتحانات القبول المقررة والمقابلات الشخصية وحسب الوظيفة ومستواها.
  - يتم إخضاع الموظف الجديد لفترة التجربة المقررة بموجب أحكام قانون العمل الأردني، يتم خلال تلك الفترة متابعة وتقييم أداء الموظف من خلال رؤسائه بحسب المعايير الموضوعية والمعتمدة لذلك لاتخاذ الرأي المناسب في التثبيت في الخدمة الدائمة لدى البنك.
  - الحرص على تفعيل سياسة تعيين الأقارب في البنك.
  - إعتداد أفضل الطرق الحديثة في إستقطاب وتعيين ذوي الكفاءات والخبرات.

### وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء

تتيح شكاوى العملاء الفرصة لنا لتحسين مستوى أداء الخدمة، حيث أننا سنكون مسرورين لحل مشكلة العميل بشكل فعال، ولكن المهمة لا تقف عند هذا الحد وإنما يجب علينا أن نتعلم من هذه الشكاوى لنتمكن من الارتقاء بمستوى خدماتنا. وإن المستوى المتميز في إدارة التعامل مع شكاوى العملاء هو من الأهداف الرئيسية التي يسعى بنك الاتحاد إلى تحقيقها، حيث يسعى البنك إلى ترسيخ وتطوير المفاهيم العامة لخدمة المشتكي من خلال التثقيف بالسياسات والقوانين المصرفية ليكون المشتكي مدركاً لحقوقه في حال رغبته للتقدم بشكوى ومساعدته بمعرفة الإجراءات المطلوبة للتقدم بشكواه والتي تتسم بالسهولة وبسرعة الاستجابة.

واستناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الإمتثال.

وتقع مسؤولية متابعة شكاوى العملاء على موظفي الوحدة حيث يقوم الموظف المسؤول عن استلام الشكوى بتوفير الوقت والاستماع جيداً للعميل والمساهمة بشكل فعال ودقيق على مساعدته لحل شكواه وشرح وجهة نظر البنك للوصول إلى قناة مرضية وموضوعية بين الطرفين وتكون المهام الرئيسية لوحدة شكاوى العملاء:

1. استقبال وتحليل شكاوى العملاء وتسجيلها على النظام الخاص بالشكاوى/ السجل الالكتروني ومتابعتها.
2. الرد على شكاوى العملاء ضمن الإطار الزمني المحدد.
3. إعداد التقارير الخاصة بشكاوى العملاء والتي تتضمن إحصائية مجمعة بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوى وخطة عمل لمنع / للحد من تكرار الشكاوى المقدمة وإرسالها إلى الجهات المختصة.
4. رفع تقارير شهرية إلى الإدارة العليا للبنك ومدراء الدوائر المعنية بتفاصيل الشكاوى المقدمة.
5. رفع تقارير "ربع سنوية" إلى البنك المركزي الأردني تتضمن كحد أدنى إحصائية مجمعة بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوى المقدمة.
6. إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.



## الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

7. توفير قنوات متعددة للعميل لإيصال شكواه مثل:

- الهاتف رقم 6 560 0444 (962)+
- البريد الإلكتروني customerscomplaint@bankaletihad.com
- الفاكس 6 562 4231 (962)+
- البريد العادي وحدة إدارة شكاوى العملاء - الإدارة العامة ص.ب: 35104، الرمز البريدي: 11180، عمان - الأردن
- الحضور الشخصي
- صناديق الشكاوى بالفروع

مرفق أدناه إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2021 عبر مختلف القنوات حسب التالي:

التصنيف	عدد الشكاوى الإجمالي
العقود وشروط التعامل	175
سلوك التعامل المهني	126
بيئة العمل	119
الخدمات الإلكترونية	28
الحوالات	24
بطاقات الدفع	19
العمولات والرسوم	13
الإستعلام الإئتماني	10
أسعار الفوائد/العوائد	6
الضمانات والكفلاء	1
تصنيف الحساب	1
تسويق الخدمات والمنتجات	1
<b>المجموع</b>	<b>523</b>

وتم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
  - تعديل البنية التحتية للخدمات الإلكترونية.
  - تدريب الموظفين.

### إقرار من مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة بنك الإتحاد يقر بمسؤوليته عن دقة وكفاية البيانات المالية، وتوفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة وكافية في البنك، ويؤكد على عدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك بأداء فعال خلال السنة المالية القادمة 2022. ويقر مجلس الإدارة بعدم حصول أي عضو من أعضاء المجلس على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواءً أكانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.



## الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

كما يقر كلاً من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمدير المالي بصحة ودقة وإكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.

الاسم	الصفة	التوقيع
عصام حليم جريس سلفيتي	رئيس مجلس الإدارة	
باسم عصام حليم سلفيتي	عضو مجلس الإدارة	
"محمد نبيل" عبد الهادي محمد حموده	نائب الرئيس	
رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني	عضو مجلس الإدارة	
جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور	عضو مجلس الإدارة	
عماد محمد علي عبد الخالق	عضو مجلس الإدارة	
رنا جميل سعيد عبادي	عضو مجلس الإدارة	
مغيث غياث منير سحتيان	عضو مجلس الإدارة	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة	
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية ممثل المقعد الأول أمجد أبو راوي ممثل المقعد الثاني فوزي أبو خزام	عضو مجلس الإدارة	
نادية حلمي حافظ السعيد	الرئيس التنفيذي	
زيد اياد اكرم كمال	رئيس إدارة العمليات المالية	



# دليل التحكم المؤسسي



### القسم الأول: المقدمة

إنطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحاكمية المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الإستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل الحاكمية المؤسسية) ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين ومودعين ومجلس إدارة وإدارة تنفيذية وموظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم تطوير هذا الدليل في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الحاكمية المؤسسية التي تم إصدارها بتاريخ 2007/8/23 وتماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم 2014/58 الصادرة بتاريخ 2014/9/30 والتعليمات المعدلة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الخاصة بالحاكمة المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 بتاريخ 2016/9/1 والتعديلات التي تمت عليها بتاريخ 2016/9/25، والقوانين الأخرى ذات العلاقة وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص الحاكمية المؤسسية.

يرتكز هذا الدليل على المبادئ الإرشادية الأربعة التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (مثل: المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، الجهات الرقابية).
  - الشفافية والإفصاح، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية والتنظيمية والإدارية التي تمكن المودعين والمساهمين من تقييم أداء البنك، حيث يتم الالتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة في البنك بشكل كامل.
  - المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية للبنك ومجلس الإدارة وبين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
  - المسؤولية، من حيث الفصل الواضح للمسؤوليات وتفويض الصلاحيات من خلال السياسات والإجراءات المعتمدة في البنك.
- تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة ويتم تحديثه سنوياً من قبل لجنة الحاكمية في ضوء المستجدات الداخلية والخارجية وبما يعكس آخر التطورات في هذا الخصوص.

كما وسيقوم مجلس الإدارة ومن خلال لجنة الحاكمية المؤسسية بضمان تطبيق كل ما جاء في هذا الدليل.

يقوم البنك بنشر هذا الدليل ضمن تقريره السنوي ومن خلال موقعه الإلكتروني، كما يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن مدى إلتزام البنك بتطبيق كافة بنود الدليل وسيتم تزويد أي مساهم بنسخة من هذا الدليل في حال طلبه لها.

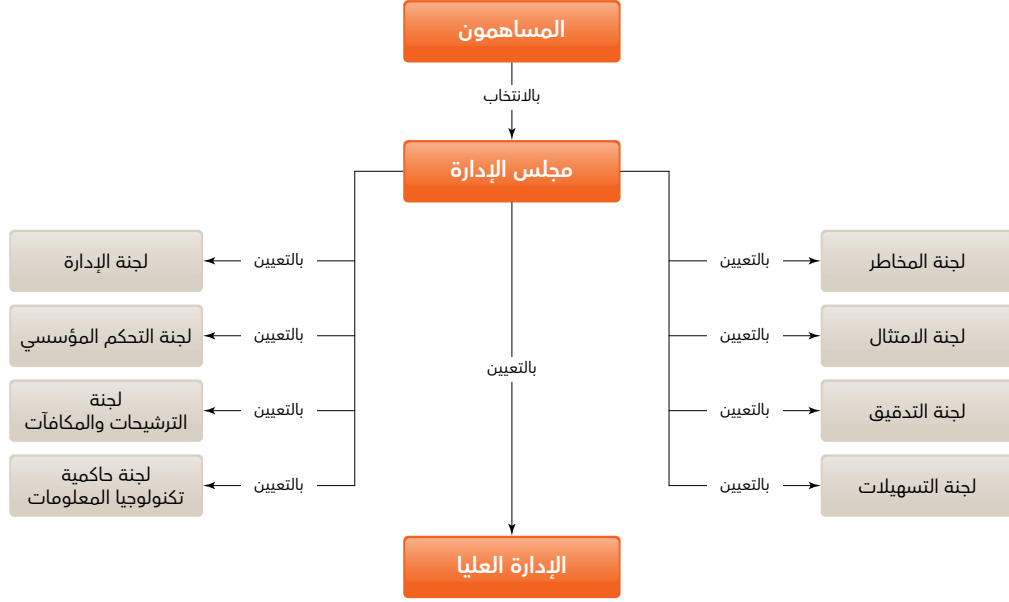
إننا في بنك الاتحاد نؤمن أن التطبيق الخلاق للأسس الحاكمية المؤسسية يشمل أيضاً:

- تنظيم العلاقات بين كافة الأطراف المعنية بالبنك.
- ضمان تطبيق هيكل تنظيمي يضمن الكفاءة والمحاسبة والمسؤولية والرقابة الداخلية.
- بناء ثقافة مؤسسية تؤمن بأهداف المؤسسة وتعزز أسس المسؤولية والكفاءة والفاعلية.
- تطوير الأسس السليمة والكفؤة لتطوير وتفعيل دور الرقابة الداخلية والتدقيق وإدارة المخاطر والإمتثال.



## القسم الثاني: هيكل التحكم المؤسسي

تتم إدارة بنك الإتحاد في ضوء توجيهات مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بتفويض صلاحيات إدارة البنك لموظفي وإداريي البنك تحت إدارة وإشراف الرئيس التنفيذي ويحدد هذا الدليل تركيبة ومسؤوليات مجلس الإدارة وعلاقته بالإدارة التنفيذية والموظفين وصغار المساهمين.



## القسم الثالث: تشكيلة مجلس الإدارة

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 11 عضواً.
- يعين المجلس رئيساً له من بين أعضائه.
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وأدائهم السابق كأعضاء مجلس إدارة.
- تكون مدة صلاحية المجلس أربع سنوات من تاريخ إنتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للإنتخاب خلال إجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك.
- يتم الفصل بين منصب رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الرابعة، ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقررة من المجلس ويتم مراجعتها كلما إقتضت الحاجة.
- يراعى إختيار مدير عام يتمتع بأعلى الخبرات الفنية والمهنية بالإضافة الى الصفات الشخصية من حيث النزاهة والأمانة والقدرة على إتخاذ القرار.
- يراعى في تشكيلة المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهارات المتخصصة، على أن يكون جميع أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين.
- يراعى أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.
- يكون منصب رئيس مجلس الإدارة وظيفة غير تنفيذية.

يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص إعتباري) الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأية إعتبارات أو أية أمور داخلية أو خارجية تحد من قدرته على إتخاذ قرارات موضوعية لصالح البنك، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

1. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.
2. أن لا يكون للعضو أو لأحد أقربائه (الدرجة الأولى) مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والإرتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50,000 دينار.



3. ان لا يكون قد شغل عضوية مجلس ادارة البنك او احدى شركاته التابعة او عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
4. ان لا يكون حاصلًا هو او اي شركة هو عضو في مجلس ادارتها او مالكا لها او مساهما رئيسيا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على 5% من رأسمال البنك المكتتب به وان لا يكون ضامنا لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
5. ان لا يكون مساهما رئيسيا في البنك او ممثلا لمساهم رئيسي أو حليفا لمساهم رئيسي في البنك او تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي او مساهما رئيسيا في احدى الشركات التابعة أو الحليفة للبنك او مساهما رئيسيا في المجموعة المالكة للبنك.
6. ان لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس ادارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
7. أن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (حتى الدرجة الثانية) يعمل أو كان قد عمل عضواً في مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية العليا لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه.
8. أن لا يكون العضو يعمل أو قد كان قد عمل موظفاً لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه.
9. أن لا يكون العضو أحد أقرباء (الدرجة الأولى) مدقق الحسابات الخارجي للبنك وأن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (الدرجة الأولى) شريكاً لمدقق الحسابات الخارجي للبنك أو موظفاً لديه وأن لا يكون شريكاً أو موظفاً لديه خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه.

## القسم الرابع: المؤهلات الواجب توفرها بأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم

بالإضافة للشروط المحددة بموجب قانون الشركات بما يخص مواصفات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، يجب توفر الشروط التالية في أعضاء مجلس الإدارة لضمان كفاءة المجلس في أداء أعماله.

### أولاً: الصفات الشخصية

1. الإستقلالية في الحكم على الأمور وإتخاذ القرارات السليمة.
2. النزاهة والموضوعية.
3. المصداقية والأمانة.
4. الشفافية.
5. تجنب تضارب المصالح أو إستغلال المنصب والمعلومات المتاحة له بموجب عضويته في مجلس الإدارة.
6. الشخصية القيادية.

### ثانياً: المؤهلات والخبرات الفنية

1. القدرة على فهم وتقييم الأداء المالي للبنك من خلال الإطلاع على التقارير والبيانات المالية المختلفة.
2. يجب أن يمتلك شهادات علمية و/أو خبرات عملية في مجالات المحاسبة، التمويل، أو البنوك.
3. فهم معقول ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي.
4. الدراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك.
5. المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني وأية جهات رقابية معنية، والإطلاع المستمر على أية تعديلات أو إضافات بخصوصها.
6. الإطلاع على ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية.
7. الإلمام بأعمال البنك والإطلاع على أية تعديلات أو إضافات قد تأثر عليه بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
8. القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
9. القدرة على التخطيط الإستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.



## ثالثاً: الواجبات والمسؤوليات

1. الإلتزام بحضور إجتماعات المجلس حضوراً شخصياً والتحضير المسبق لها وأداء كافة الواجبات المطلوبة بموجب عضوية مجلس الإدارة، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس حضور الاجتماع من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ويكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.
2. الإلتزام بعضوية لجان المجلس المطلوبة وبحضور إجتماعاتها.
3. حضور إجتماعات الهيئة العامة.
4. السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
5. الحصول على المشورة الموضوعية من أطراف خارجية إذا إقتضت الحاجة.
6. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرصة العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده.
7. الإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجيه أو قريب له حتى الدرجة الثانية أو الشركات التي لهم فيها مصلحة مؤثرة، ويجب أن لا يشارك العضو في أي إجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وبالتالي عدم التصويت على أية قرارات قد تنطوي على تضارب في المصالح وأن يدون هذا الإفصاح في محضر إجتماع المجلس.
8. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو إستخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
9. تقييم درجة تأثير أنشطة أعضاء مجلس الإدارة الأخرى على إستقلاليتهم كأعضاء مجلس إدارة في البنك.
10. عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في إجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
11. تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
12. الإطلاع المستمر على المستجدات في المجال المصرفي محلياً وعالمياً.
13. على كل عضو تخصيص الوقت الكافي للإضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.
14. اللامام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك

## القسم الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

### الإطار العام

1. على المجلس الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته وعليه اعتماد سياسات واجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. على المجلس تحديد القيم المؤسسية للبنك ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإدارتي البنك.
3. يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة وكفاءة وربحية عملياته المختلفة، بالإضافة الى التأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين.
4. للقيام بهذه المسؤولية بكفاءة ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك يقوم المجلس بمنح المدير العام والإدارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة.
5. على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية، لذلك تقع على المجلس مسؤولية الرقابة على الإدارة التنفيذية للبنك.
6. على المجلس ترسيخ مبدأ إلتزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
7. على المجلس التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو من الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.



8. على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
9. على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاکمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاکمية.
10. على المجلس التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات إجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وأجال مناسبة.

### في مجال إدارة المخاطر والمتطلبات الرقابية

1. يقوم المجلس بإعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك ومخاطرها المرتفعة، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
2. ضمان إمتثال البنك في كافة أنشطته لكافة القوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالإمتثال لها.
3. التأكد من خلال لجان المجلس المختلفة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
4. التأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم، وللتأكد من ذلك يقوم المجلس بمراجعة تقارير وإحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
5. التأكد من الدوران المنتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الإنتخاب وتكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم ولا يجوز إعادة إنتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر إنتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
6. التأكد من أن البنك يقوم بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS+IAS) وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة.
7. التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
8. التأكد من أن البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.

### في مجال التعيينات والإحلال

1. يقوم مجلس الإدارة وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية بالإضافة الى قبول إستقالته أو إنهاء خدماته ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني بخصوص الإستقالة أو إنهاء الخدمات.
2. يشترط في المدير العام المعين أن لا تربطه برئيس مجلس الإدارة أي قرابة دون الدرجة الرابعة.
3. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين المدراء التنفيذيين والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.
4. يقوم المجلس وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين كل من مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومدير الإمتثال وقبول استقلالهم أو إنهاء خدماتهم ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على إستقالة أو إنهاء خدمات أي منهم.
5. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.
6. التأكد من إستقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم.

### في مجال التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام

1. يجب على المجلس - من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت - تقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً.
2. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي.
3. يتم تقييم أداء المدير العام من قبل المجلس سنوياً.
4. على المجلس إعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.



## في مجال التخطيط، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح

1. يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك الإستراتيجية، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف وإعتماد هذه الإستراتيجية وإعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الإستراتيجية.
2. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل اللازمة لتنفيذ إستراتيجية البنك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك، كما يتم إعداد الموازنات التقديرية كجزء من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء.
3. يتم رفع تقارير ربع سنوية لمجلس الإدارة تبين الإنجازات والمراجعات اللازمة للخطط والموازنات التقديرية والإجراءات التصويبية المتخذة حيثما يلزم، حيث تستخدم هذه المراجعات كأساس لتقييم أداء الإدارة التنفيذية.
4. على المجلس أن يتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله، ويتم ذلك من خلال توفير سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول / الإطلاع عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم، ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة والحصول على موافقة المجلس عليها ونشرها للجمهور.
5. يقوم المجلس بإعتماد سياسة الإفصاح التي تشمل جميع الأمور التي يجب الإفصاح عنها للجمهور من خلال التقرير السنوي للبنك أو من خلال الصحافة أو الموقع الإلكتروني للبنك...الخ.
6. على المجلس إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
  - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
  - أن تستمد الإدارة التنفيذية سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

## في مجال أنظمة الضبط والرقابة

1. يقوم مجلس الإدارة بإعتماد السياسات والإجراءات والتعليمات والأنظمة الداخلية للبنك والتي تتضمن تحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الإتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
2. يقوم المجلس بالتأكد من توفير سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وبما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
3. يقوم المجلس بالتأكد من وجود إجراءات تضمن المراجعة المستمرة لهذه السياسات والإجراءات للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الإقتصادية وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.
4. يقوم المجلس بإعتماد أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
5. يقوم المجلس بإتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أية نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
6. على المجلس ضمان إستقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
7. على المجلس ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
8. يتحقق المجلس من إلزام إدارة وموظفي البنك بالسياسات والإجراءات المعتمدة من خلال التقارير المختلفة التي يتم رفعها له.
9. إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

## القسم السادس: مسؤوليات رئيس مجلس إدارة البنك

1. إقامة علاقة بناة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. خلق ثقافة - خلال إجتماعات المجلس- تساعد على النقد البناء حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
4. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
5. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند إنتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
6. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية ومواعيد الإجتماعات ومهام اللجان وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
7. تلبية إحتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر وأن يتاح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج كحد أدنى على المواضيع التالية:
  - البنية التنظيمية للبنك والحاكمية المؤسسية وميثاق قواعد السلوك المهني.
  - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياساته المعتمدة.
  - الأوضاع المالية للبنك.
  - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
8. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
9. مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في إجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
10. التأكد من توفر معايير عالية من التحكم المؤسسي لدى البنك.
11. الدعوة لإجتماعات مجلس الإدارة ولإجتماعات لجان المجلس بما يضمن الإلتزام بتعليمات هذا الدليل وكفاءة عمل اللجان.
12. التأكد من إستلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الإجتماعات السابقة وتوقيعها وإستلامهم جدول أعمال أي إجتماع قبل إنعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الإجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين السر.
13. على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور إجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية ليصار الى تسمية من يمثله.
14. على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضر إجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الإجتماع.

## القسم السابع: تنظيم أعمال المجلس

1. يجتمع المجلس ستة مرات على الأقل خلال العام.
2. بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في إجتماعات المجلس، تبادر الإدارة التنفيذية إلى طرح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل إجتماع.
3. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل أسبوع على الأقل من موعد إجتماع مجلس الإدارة تزويد أعضاء المجلس ببنود جدول الاجتماع وبالمعلومات الوافية والدقيقة للمواضيع المدرجة على جدول الإجتماع لتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.
4. على أعضاء المجلس أن يكونوا على إطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية. وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك والتطورات الأساسية في القطاع المصرفي بشكل دوري وعند الحاجة أو الطلب.
5. لأعضاء المجلس ولجانه صلاحية الإتصال المباشر بالإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس كلما إحتاج الأمر ذلك.
6. يكون لأعضاء المجلس ولجانه - إذا إقتضت الحاجة- صلاحية الإستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.



7. يتم تدوين إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية بصورة دقيقة وكاملة تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الإجتماعات منعاً لحدوث أي إلتباس ومن هنا تكمن أهمية مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأي عمليات تصويت تمت خلال الإجتماعات وتدوين أي تحفظات أثبتت من قبل أي عضو مع ضرورة إرفاق أية مستندات أو الإشارة إلى أية وثائق تم الرجوع إليها خلال الإجتماعات، وبحيث يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

## القسم الثامن: أمين سر المجلس

1. يتم إتخاذ قرار تعيين أمين سر للمجلس أو تنحيته من قبل المجلس بالإجماع.
2. يراعى عند تعيين أمين سر المجلس إختياره من أحد موظفي البنك المعروفين بالدقة والإلتزام العالي بالعمل.
3. على المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار إليها في هذا الدليل.
4. تشمل مسؤوليات أمين سر المجلس ما يلي على الأقل:
  - تزويد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند إنتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته.
  - التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية.
  - حضور جميع إجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات والإقتراحات والإعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
  - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الإجتماعات والقرارات.
  - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أية مواضيع تم إرجاء طرحها في إجتماع سابق.
  - تحديد مواعيد إجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس وكتابة محاضر الإجتماعات حسب المواصفات المحددة أعلاه.
  - إعداد جدول إجتماع مجلس الإدارة وتزويد الأعضاء بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالإجتماع قبل موعد الإجتماع بوقت كافٍ.
  - حفظ سجلات ووثائق إجتماعات مجلس الإدارة.
  - إتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
  - التحضير لإجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
  - تزويد البنك المركزي بإقرارات الملازمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
  - تسهيل حصول أعضاء المجلس على كافة المعلومات اللازمة.
  - إدارة العلاقة بالمساهمين وضمان سهولة حصولهم على كافة المعلومات اللازمة لمتابعة وتقييم أعمال البنك.

## القسم التاسع: العلاقة مع المساهمين

1. يقوم البنك بالإجراءات اللازمة لضمان فعالية الإتصال المستمر مع المساهمين من خلال الدائرة المعنية بهذه المهمة.
2. يتم إنشاء دائرة معنية بشؤون المساهمين لضمان كفاءة الإتصال بهم وتوفير المعلومات الخاصة بهم من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وقنوات الإتصال الأخرى.
3. يتم الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة للمساهمين وتسهيل حصولهم على هذه المعلومات.
4. يقوم البنك بإتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة، والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم.
5. يجب أن يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
6. يراعى التصويت على كل قضية تثار خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة على حدة.
7. ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد إنتخابهم خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة، كما يجري إنتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الإجتماع.
8. بعد إنتهاء الإجتماع السنوي للهيئة العامة يتم إعداد تقرير لإطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.



## القسم العاشر: الملائمة

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة والقدرة على الالتزام وتكريس الوقت لعمل البنك ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

### ملاءمة أعضاء المجلس

1. على المجلس اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من إستيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة وإستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.
2. يجب أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:
  - أن لا يقل عمره عن 25 سنة.
  - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
  - أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
  - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
  - أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
  - لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة بنك آخر مشابه أو منافس له في أعماله أو مماثل له في غايته وأن لا يكون عضو في مجلس إدارة في أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري.
  - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
  - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
3. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) ويحتفظ به لدى البنك مع نسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً بها السيرة الذاتية للعضو.
4. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.

### ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

1. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من إستيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة وإستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.
2. على المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
3. الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
4. على المجلس إقرار خطة إحلال (succession plan) لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
5. على المجلس إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.



6. يجب أن يتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
  - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
  - أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
  - أن يكون حاصل على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك
  - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
  - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
  - أن لا يشكل تعيينه تضارب مصالح ناشئاً عن صلة مع رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو فيه أو أي مساهم رئيسي بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام وحتى الدرجة الأولى في حالة شاغلي المراكز العليا.
7. الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا وبالتالي على البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا سواء أكان تعيين/ترقية/نقل (بما في ذلك التكليف المؤقت) أن يحصل من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، وتوقيع الإقرار المطلوب وتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً بها السيرة الذاتية للعضو.

## القسم الحادي عشر: تقييم أداء الإداريين

1. على المجلس إستحداث نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
  - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
  - تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية وإستخدامها لقياس أداء المجلس.
  - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
  - دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
  - دور العضو في إجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
2. على المجلس تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
3. على المجلس إعتداد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشتمل هذا النظام كحد أدنى على الآتي:
  - أن يعطي وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الإلتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
  - أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
  - عدم إستغلال النفوذ وتعارض المصالح.

## القسم الثاني عشر: المكافآت المالية للإداريين

1. على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
2. على لجنة الترشيح والمكافآت في البنك وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت المالية والمزايا والحوافز والرواتب في البنك بما في ذلك الإداريين بحيث تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ إتمامها من المجلس ومراجعتها بشكل سنوي.
3. يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:
  - أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة وإستقطابهم وتحفيزهم والإرتقاء بأدائهم.
  - أن تكون مصممة لضمان عدم إستخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
  - أن تأخذ بالإعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
  - أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (-3 5) سنوات.
  - أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه وإستراتيجيته.
  - تحدد شكل المكافآت على أن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
  - أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة مقبولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
  - أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الإمتثال وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

## القسم الثالث عشر: تعارض المصالح

1. على الإداريين تجنب تعارض المصالح.
2. على المجلس اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف آخذاً بالإعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
3. على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت ضمن السياسة والإجراءات المعتمدة، وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
4. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
5. على المجلس اعتماد ضوابط لحركة إنتقال المعلومات بين مختلف الإدارات تمنع الإستغلال للمنفعة الشخصية.
6. على المجلس اعتماد سياسات وميثاق للسلوك المهني وتعميمها على جميع الإداريين وبحيث تتضمن بحد أدنى الآتي:
  - عدم إستغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
  - قواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة.
  - الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح.
7. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.



## القسم الرابع عشر: أحكام عامة

1. يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس، ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.
2. يمكن دمج بعض اللجان عند الحاجة مع مراعاة عدم تأثير هذا الدمج على مسؤوليات اللجان علماً أنه لا يجوز دمج أعمال أي لجنة مع أعمال لجنة التدقيق.
3. على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ إجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه أو إعادة انتخابه من قبل الهيئة العامة.
4. على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1 % أو أكثر من رأس مال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
5. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
6. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المخصصة لذلك بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

## القسم الخامس عشر: بيئة الضبط والرقابة الداخلية

### أولاً: الهيكل التنظيمي

1. يتم تطوير الهيكل التنظيمي للبنك ومراجعته بشكل دوري من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للتأكد من أن هذا الهيكل يضمن ما يلي:
  - أن يتماشى هذا الهيكل مع متطلبات العمل وخطط البنك الاستراتيجية.
  - أن يضمن وجود خطوط اتصال كفؤة.
  - أن يضمن المستوى المطلوب من الرقابة الداخلية والفصل بين المهام التي تمثل أدوات رقابية.
2. على المجلس اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
3. على المجلس أن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
  - مجلس الإدارة.
  - إدارات منفصلة للمخاطر والإمتهال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
  - وحدات/موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية للأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الإئتمان ومiddle Office).
4. على المجلس اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والإلتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
5. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي إعتمدها المجلس.
6. على المجلس اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
7. على الرغم مما ورد في قانون الشركات لا يجوز الجمع بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصفة قرابة اقل من الدرجة الرابعة.
8. على المدير العام إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات أن يعمل على مايلي:
  - تطوير التوجه الإستراتيجي للبنك.
  - تنفيذ إستراتيجيات وسياسات البنك.
  - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
  - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.



- توصيل رؤية ورسالة استراتيجية البنك إلى الموظفين.
- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
- إدارة العمليات اليومية للبنك.
- 9. يتم اعتماد ميثاق خاص بكل دائرة من دوائر البنك الأمر الذي يضمن تحديد المسؤوليات بشكل واضح لتجنب التكرار في أداء المهمات المختلفة ويضمن مستوى عالي من المحاسبة والمسؤولية.
- 10. يتم إعداد وصف وظيفي لكافة الوظائف في البنك لضمان مبدئي المحاسبة والمسؤولية ولضمان وجود أسس موضوعية لقياس الأداء.

### ثانياً: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

1. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة سنوياً على الأقل.
2. يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

### ثالثاً: تفعيل دور الدوائر المعنية بإدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله

وتشمل هذه الدوائر ما يلي:

#### التدقيق الداخلي

1. لضمان كفاءة وفعالية أعمال التدقيق الداخلي يتم ربط هذه الدائرة بمجلس الإدارة/ لجنة التدقيق بشكل مباشر ولا يتم تكليفها بأي أعمال تنفيذية لضمان استقلالها الكامل حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس واعضاء لجنة التدقيق.
2. على المجلس ضمان وتعزيز إستقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والإتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون تدخل خارجي.
3. على المجلس إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
4. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطوير إستراتيجية لها كما تقوم بتحديد خطة للتدقيق لتقوم لجنة التدقيق بإعتمادها بالإضافة الى إقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي.
5. على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلين لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
6. يكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والإتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.
7. على البنك توثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.
8. تكون إدارة التدقيق مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.
9. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها دون أي تدخل خارجي ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.
10. تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي - والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر - مراجعة ما يلي كحد أدنى:
  - عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب).
  - الإمتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
  - التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والإلتزام بها.
  - تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
  - مراجعة الإلتزام بدليل الحاكمة المؤسسية.
  - مراجعة صحة وشمولية إختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
  - التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).



## إدارة المخاطر

1. يتم رصد إدارة المخاطر بالكوادر البشرية المؤهلة وتوفير التدريب اللازم لها لتطوير أدائها بشكل مستمر.
2. على المجلس ضمان إستقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها الى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها
3. تتضمن مسؤوليات إدارة المخاطر في البنك ما يلي كحد أدنى وبحيث يتم تحديد مسؤولياتها وصلاحياتها بشكل كامل من خلال ميثاق إدارة المخاطر الذي يتم إعداده من خلال لجنة المخاطر:
  - التوصية لمجلس الإدارة بمستوى المخاطر المقبول Risk Appetite.
  - تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
  - مراقبة إلزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر المطلوبة.
  - مراجعة إطار إدارة المخاطر Risk Management Framework في البنك قبل إعداده من المجلس.
  - تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
  - تطوير سياسات إدارة المخاطر المختلفة.
  - دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
  - تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
  - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الإستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
  - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة Risk Appetite ومتابعة معالجة الإنحرافات السلبية. (يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل إجتماع للمجلس).
  - التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
  - توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لإستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
  - المشاركة في عضوية اللجان المعنية بإدارة مخاطر البنك مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO).
  - على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مسائلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
  - تأكد مجلس الإدارة من أن إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وأن يكون للمجلس دور رئيسي في إعتداد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات وإعتداد الإجراءات الواجب إتخاذها بناء على هذه النتائج.
  - على المجلس إعتداد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، بحيث تكون منهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بعين الإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من إحتفاظ البنك برأس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
  - على المجلس وقبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك الأخذ بالإعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي إدارة المخاطر.
  - على المجلس إعتداد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.

## Compliance Department إدارة الإمتثال

1. على المجلس ضمان إستقلالية إدارة الإمتثال وعدم تكليفها بأي أعمال تنفيذية وضمان إستمرار ردها بكوادر كافية ومدربة وتكافأ بشكل كاف.
2. يتم توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الإمتثال وتعميمها داخل البنك بعد إعتدادها من قبل المجلس.
3. تقوم إدارة الإمتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان إمتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
4. تتحمل دائرة الإمتثال مسؤولية تطوير إجراءات وسياسات مكافحة غسل الأموال وتقوم بإتخاذ الإجراءات اللازمة للكشف عن أي عمليات مشبوهة للإبلاغ عنها للجهات الرقابية المعنية.
5. يعتمد المجلس ويراقب سياسة الإمتثال من خلال لجنة الإمتثال بحيث تتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها ويكون إعدادها وتطويرها في البنك من صلاحيات إدارة الإمتثال.
6. ترفع إدارة الإمتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للإمتثال إلى المجلس من خلال لجنة الإمتثال المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.



### رابعاً: تفعيل دور المدقق الخارجي

1. على المجلس ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أقصى وتحسب مدة السبع سنوات الأولى إعتباراً من عام 2010.
2. تكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم.
3. لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
4. يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره.
5. يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة سنوياً على الأقل.

### خامساً: السياسات والإجراءات

1. لضمان سلامة عمليات البنك يتم تطوير سياسات وإجراءات تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك.
2. يتم تعميم هذه السياسات والإجراءات على كافة المستويات الإدارية في البنك.
3. تتم مراجعة كافة السياسات والإجراءات بانتظام للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك، بالإضافة إلى إصدار أية سياسات جديدة تظراً الحاجة لها.
4. على الإدارة التنفيذية في البنك التأكد من أن سياسات البنك تحدد أسس التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، من حيث ضوابط الإقراض لهم أو شراء الأجهزة والخدمات منهم أو أي تعامل آخر، بما في ذلك تحديد الجهة صاحبة الصلاحية في كل مما تقدم.
5. على دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لهذه السياسة.
6. تحدد سياسات البنك المكتوبة جميع العمليات التنفيذية التي تتطلب موافقة المجلس، ويحدد المجلس داخلياً الآلية التي يتم بها الموافقة على هذه العمليات.

### سادساً: الإفصاح

1. على المجلس التأكد من نشر وتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى مالية منها وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين والمودين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين.
2. يقوم مجلس الإدارة بإعتماد سياسة الإفصاح التي تحدد بشكل واضح كافة الأمور التي تتطلب الإفصاح من قبل البنك، بالإضافة إلى تحديد دورية الإفصاح والأساليب المستخدمة للإفصاح.
3. على المجلس أن يتأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
4. تقع على إدارة البنك مسؤولية التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
5. يجب أن يكون البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.
6. تقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات في مجال الإفصاح إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإفصاح وبشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
7. على البنك نشر دليل الحاكمية الخاص به على موقعه الإلكتروني وبأي طريقة أخرى مناسبة لإطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل الحاكمية المؤسسية لديه، والإفصاح أيضاً عن المعلومات التي تهم أصحاب المصالح بما فيها الدليل وعن مدى إلتزامه بتطبيق ما جاء فيه.
8. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
9. على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الإطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.



10. على مجلس الإدارة التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
- ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لهذه اللجان.
- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى إلتزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأس مال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأية عضويات يشغلها في مجالس إدارة شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأية عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الإجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.
- ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة، وذلك عن السنة المنصرمة.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء أكانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

### سابعاً: حقوق أصحاب المصالح

تقتضي مبادئ الحاكمية المؤسسية معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح وتمكن أصحاب المصالح من تقييم وضعية البنك بما في ذلك أدائه المالي، كما تقتضي أن تكون العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح محكومة بقواعد المساءلة، حيث أنه يجب الإلتزام بما يلي:

1. على المجلس توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
  - إجتماعات الهيئة العامة.
  - التقرير السنوي.
  - تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
  - الموقع الإلكتروني للبنك.
  - قسم علاقات المساهمين.
2. على المجلس ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في إجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالإجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الإجتماعات.



### القسم السادس عشر: لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة اللجان التالية أو أية لجان أخرى يرى المجلس ضرورة تشكيلها لتوجيه ومتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير الدورية والتوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة:

لجنة التدقيق.

لجنة الإدارة.

لجنة المخاطر.

لجنة التحكم المؤسسي.

لجنة الترشيح والمكافآت.

لجنة الإمتثال.

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

لجنة التسهيلات.

علماً بأنه يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الأساسية (لجنة التدقيق/لجنة المخاطر/ لجنة التحكم المؤسسي/لجنة الترشيحات والمكافآت) كما يحظر على العضو أيضاً أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس،

والتالي توضيح لمهام وصلاحيات وعضويات كل من هذه اللجان:

#### لجنة التدقيق

##### الهدف:

مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف والمراقبة على إعداد التقارير المالية وبيئة انظمة الضبط والرقابة الداخلية وعملية التدقيق ومدى الالتزام بالتشريعات التي تحكم عمل البنك وتفعيل دور المدقق الخارجي.

ويتم اعتماد ميثاق اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر جزء لا يتجزأ من دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، ويحدد صلاحياتها ومسؤولياتها الاشرافية المطلوب منها ممارستها وتنفيذها في البنك وشركاته التابعة.

##### التشكيل:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة ويتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة على أن يكون غالبية اعضاءها بما فيهم رئيس اللجنة من الاعضاء المستقلين وتنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن لا يكون هو رئيس المجلس أو ان يكون رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال المحاسبة او المالية او اي من التخصصات او المجالات المشابه ذات العلاقة بأعمال البنك.

##### الاجتماعات:

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من اعضائها الآخرين، وكذلك تجتمع اللجنة بناءً على طلب من المدقق الخارجي أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي اذا ارتأت اللجنة ضرورة لذلك.
- يحضر رئيس إدارة التدقيق الداخلي اجتماعات اللجنة.
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور اغلبية الاعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني



### الصلاحيات:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها وتتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.
- للجنة التدقيق طلب أي معلومات من الإدارة التنفيذية أو الاستعانة بمصادر خارجية ودعوة أي إداري في البنك لحضور اجتماعاتها
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس الإدارة أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
- تسوية الخلافات بين الإدارة التنفيذية وبين المدققين الداخليين والخارجيين والسلطات الرقابية بشأن التقارير المالية وملاحظات التدقيق الداخلي ونطاق عمله.

### المهام والمسؤوليات:

إن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية أو التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي.

### وفيما يلي عرض لمسؤوليات اللجنة:

#### التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح:

- مراجعة البيانات المالية السنوية ونصف السنوية والرابعة لفروع الاردن والبنك موحداً وقبل عرضها على مجلس الإدارة ومراجعة مدى انسجامها مع التشريعات والمعايير الدولية وتقديم التوصيات بشأنها مع التأكد والادخ بعين الاعتبار ما يلي:
  - الحصول على شهادة من المدقق الخارجي بمدى كفاية المخصصات/الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والاستثمارات والالتزامات المحتملة والحاجة لأي مخصصات اضافية ودقة احتساب الفوائد والارباح المعلقة، ودقة احتساب مخصص العقارات المستملكة وأي نقص في المخصصات وصحة احتساب التدني في قيمة الشهرة.
  - إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
  - القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية مثل أي تغير في السياسات المحاسبية، وكذلك أي حركات غير عادية وأي أمور يخضع تقييمها بدرجة عالية للحكم الشخصي، دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها والحصول على رأي المدقق الخارجي حول صحة المعالجات المحاسبية على أي تعديلات على البيانات المالية.
- التأكد من التزام البنك بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS والافصاحات التي حددتها وتعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والتشريعات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على هذه المعايير وأن يتم رفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.

### التدقيق الداخلي:

- مراجعة ميثاق إدارة التدقيق الداخلي والتوصية إلى المجلس بالموافقة عليه بحيث يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، والتأكد من تعميمه داخل البنك.
- مراجعة ودراسة خطة التدقيق الداخلي المعدة على أساس المخاطر الرئيسية والهامة بما فيها خطة تدقيق انظمة المعلومات والتأكد من مدى شموليتها من حيث نطاقها وعدم وجود أي محددات ونتائجها ومدى كفايتها وتضمينها بالأهداف الاستراتيجية للبنك واعتمادها ومتابعتها والموافقة على أي تعديلات جوهرية عليها.
- مراجعة الهيكل التنظيمي وموازنة دائرة التدقيق الداخلي مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي والتأكد من توفير الكوادر المؤهلة بما فيها كوادر تدقيق انظمة المعلومات وأي موارد أخرى لازمة بالإضافة إلى تدريبها لتنفيذ أعمال إدارة التدقيق الداخلي بشكل فعال وكفوء.
- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى.
- الاطلاع على تقرير التدقيق الربع سنوي والذي يشمل أهم ملاحظات التدقيق الداخلي، أهم التوصيات الصادرة بموجب مذكرات التدقيق الداخلي أو نتائج التحقيقات، أهم توصيات لجنة التدقيق، المخاطر الناشئة Emerging Risks، وهو يمثل في حد ذاته تقرير نظام الرقابة الداخلية المطلوب من البنك المركزي ولكن بشكل ربعي بدلا من سنوي كما يتم تحديثه سنويا بنتائج مدى الالتزام بالحاكمة المؤسسية، والاطلاع على المنجز من خطة التدقيق المعتمدة والمهام الاستشارية ومتطلبات الجهات الرقابية وإية انحرافات أو إية تغيرات جوهرية علي هذه الخطط ان وجدت وتحديد الاسباب المؤدية إلى ذلك مثل محدودية الموارد وأثرها على تنفيذ الخطة وأي ظروف أو اسباب خارجية واعلام المجلس بأية ملاحظات ترتأبها ا جوهرية



- التأكد من تزويد البنك المركزي خلال الربع الاول من كل عام بتقرير تدقيق المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها صادر عن التدقيق الداخلي يتضمن رد الادارة التنفيذية واطلاع وتوصيات مجلس الادارة، وفقاً لتعليمات حاكمية وادارة المعلومات والتكنولوجيا.
- التأكد ان خطط التدقيق الداخلي تتضمن متطلبات البنك المركزي والجهات الرقابية مثل مراجعة اختبارات الاوضاع الضاغطة والتقييم الداخلي لكفاية راس المال ورفع تقارير بذلك الى مجلس الادارة.
- الاجتماع مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي مع عدم حضور الادارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الاقل.
- التأكد من استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وعدم تكليفه بأي اعمال تنفيذية واعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان ان يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، ورفع تقارير بذلك الى مجلس الادارة.
- إتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال اعطاء الاهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق وان يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الادارة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها
- التوصية لمجلس الادارة بتعيين او قبول استقالة او انتهاء خدمات رئيس إدارة التدقيق الداخلي، على ان يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالته او انتهاء خدماته
- القيام بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي بشكل سنوي وتحديد رواتبه وزيادته السنوية ومكافآته وما يتمتع به من امتيازات أخرى.
- تقييم أداء موظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم وزياداتهم السنوية، والتأكد من قدرتهم على التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية وتدقيق الامور المالية والادارية والالتزام بالسياسات الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة في البنك.
- الإطلاع على نتائج تقييم أعمال ادارة التدقيق الداخلي ومدى التزامها بمعايير التدقيق الداخلي ومبادئ اخلاقيات المهنة وتعريف التدقيق الداخلي.

### المدقق الخارجي:

- التأكد من استقلالية المدقق الخارجي ودورانه المنتظم وترشيحه بعد التأكد من استيفائه لشروط ترشيح وتكليف مكتب التدقيق حسب تعليمات التدقيق الخارجي للبنوك الصادرة عن البنك المركزي والتوصية الى مجلس الادارة بأتعابه وإنهاء خدماته.
- مراقبة فاعلية المدقق الخارجي في كافة مراحل التدقيق والتحقق من التزامه بنطاق وخطة عمله وتقديم تقارير نصف سنوية الى مجلس الادارة ومناقشتها مع المجلس.
- التأكد من قيام المدقق الخارجي بتزويد البنك المركزي خلال الربع الاول بتقرير تدقيق المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها يتضمن رد الادارة التنفيذية والتوصيات الصادرة بخصوصه وفقاً لما تتطلبه تعليمات حاكمية وادارة المعلومات والتكنولوجيا.
- دعوة الشريك المسؤول في مكتب التدقيق الخارجي لحضور إجتماعاتها المتعلقة بأعمال التدقيق الخارجي بإستثناء الاجتماعات التي تتعلق بمناقشة تقييم فعالية التدقيق الخارجي، وتسهل اللجنة حضوره لاجتماعات اللجان الاخرى التي لها صلة بأعمال التدقيق اذا رأت لجنة التدقيق ان ذلك ضرورياً.
- مناقشة اي تحفظات ومعوقات مع الشريك المسؤول في مكتب التدقيق بدون حضور الادارة التنفيذية مرة واحدة على الاقل سنوياً، واعلام مجلس الادارة باي ملاحظات تترأىها جوهريه.
- التوصية لمجلس الادارة بالموافقة او عدمها في حال تم تكليف مكتب التدقيق بخدمات اضافية خارج نطاق تدقيق الحسابات بعد التأكد من اثر ذلك على استقلاليته، وفي حال تم طلب تقديم خدمات اضافية من خلال مكتب تدقيق آخر او اي جهة متخصصة فيتم التأكد من عدم تعارضها مع استقلاليته وموضوعيته.
- تنفيذ مهام لجنة التدقيق المحددة في سياسة التدقيق الخارجي المعتمدة.

### الإمتثال:

- الاجتماع مع مسؤول الامتثال مرة واحدة في السنة على الاقل وبدون حضور الادارة التنفيذية للتأكد من مدى التزام البنك بالقوانين والسياسات والاجراءات واعلام مجلس الادارة بأية ملاحظات تترأىها جوهريه.
- الحصول على تحديث مستمر من ادارة الامتثال والإدارة التنفيذية والمستشار القانوني للبنك لأي قضايا متعلقة بالإمتثال.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن القيام بعقد الصفقات او إبرام العقود او الدخول في مشروعات مع الاطراف ذوي العلاقة والقيام بمراجعة جميع التعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة ومراقبتها واطلاع المجلس عليها وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الادارة بهذا الخصوص بالتنسيق مع ادارة الامتثال.



- مراجعة ومراقبة سياسة واجراءات التبليغ عن الممارسات الخاطئة والتي تمكن الموظف من الابلاغ بشكل سري عن اي خطأ في التقارير المالية او اية امور اخرى، وان تضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية بالتنسيق مع ادارة الامتثال.
- مراقبة الالتزام بميثاق السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل.

### نظام الضبط والرقابة:

- التأكد من قيام التدقيق الداخلي سنوياً على الاقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية والحاكمة المؤسسية واعلام مجلس الادارة بأية ملاحظات ترتأبها جوهريه.
- التأكد من قيام المدقق الخارجي سنوياً على الاقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية من خلال مراجعة الملاحظات في تقاريره ومراسلاته، ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات والإجراءات التصويبية المتخذة من الادارة التنفيذية ازاها، واعلام مجلس الادارة بأية ملاحظات ترتأبها جوهريه.

### مسؤوليات أخرى:

- الإطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي يشارك بها التدقيق الداخلي ومراجعة الاجراءات التصويبية المتخذة من قبل الادارة التنفيذية في حال الحاجة لذلك، واعلام مجلس الادارة بأية ملاحظات ترتأبها جوهريه.
- التحقق من اخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) للتأكد من قيام جهة مستقلة محايدة بشكل سنوي على الاقل بالتأكد من توفر خطط لاستمرارية الاعمال لدى الغير المعتمد عليها تضمن التوافرية والسرية لبيانات وعمليات البنوك لدى حدوث اي طارئ.
- التأكد من قيام التدقيق الداخلي بمواكبة أفضل الممارسات السليمة في حال حدوث اي طارئ يستدعي ذلك من خلال النشرات الطارئة وغيرها والتي تصدر عن الجهات المهنية او المتخصصة في مجال التدقيق.
- المراجعة السنوية لميثاق اللجنة ورفع أية تعديلات عليه لمجلس الادارة لاعتمادها.
- التأكد بشكل سنوي على الاقل من ان جميع المسؤوليات المشار اليها في الميثاق يتم الالتزام بها.

### مسؤوليات أمين السر:

- تزويد كل عضو من اعضاء اللجنة بميثاق لجنة التدقيق الموافق عليه من مجلس الادارة.
- التنسيق مع رئيس واعضاء اللجنة ورئيس إدارة التدقيق الداخلي لتحديد مواعيد اجتماعات اللجنة.
- نقل المعلومات بين اعضاء اللجنة ولجان المجلس والادارة وتسهيل حصول اعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تحضير جدول الاجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وارساله مع محتوياته الى الاعضاء ورئيس لجنة التدقيق والمدعويين من الادارة التنفيذية قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- تدوين اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الاعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث اي مواضيع تم ارجاء طرحها في اجتماع سابق وعلى ان يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأية عمليات تصويت او تحفظات او اقتراحات وارفاق أية مستندات أو الاشارة الي أية وثائق تم الرجوع اليها خلال الاجتماعات، وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة اصوليا.
- إعداد مسودة محضر اصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.

### لجنة الإدارة

- يتم إعتقاد ميثاق لجنة الإدارة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أية تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك



### عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
- تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل.
- يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من إتخاذ القرارات السليمة.

### رئاسة اللجنة

يكون أحد أعضاء اللجنة رئيساً لها.

### النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني

### التصويت

تُتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين.

### أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الائتمان أمانة سر اللجنة.

### إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها.

### مهام ومسؤوليات اللجنة

#### في مجال الإستثمار

- دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء للإستثمارات والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
- دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتصنيف أو إعادة تصنيف أسهم الشركات القائمة في محافظ البنك لمحفظة المتاجرة أو المتوفر للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
- دراسة توصية إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتعهدات التغطية للأوراق المالية التي تطرح لإكتتاب الجمهور في السوق الأولي والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.

#### في مجال النفقات والمشتريات

- دراسة توصيات لجنة النفقات والمشتريات المتعلقة بمشتريات اللوازم والأجهزة والخدمات المساندة والتأكد من مطابقتها للإجراءات الصحيحة حسب نظام النفقات والمشتريات من حيث إستدراج العروض ودراساتها وتحليلها وإختيار الأفضل منها والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
- تقييم الدراسات المعدة لشراء العقارات لغايات استخدام البنك وإتخاذ القرارات بشأنها.
- أية أمور أخرى ذات علاقة ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.



### في مجال الإدارة

- تعديل النظام الداخلي وعقد التأسيس وتحديثه بما يتلائم مع متطلبات القوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية ورفع التوصيات بخصوصه لمجلس إدارة البنك.
- أية أمور إدارية أخرى يرى المدير العام عرضها على اللجنة.

### لجنة إدارة المخاطر

- يتم اعتماد ميثاق لجنة إدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع إدارة المخاطر في البنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإعتماده.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

### عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر في البنك.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة المخاطر في البنك.
- يجب أن تتوفر لديهم معرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- يجب أن يكون الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية والمصارف.

### رئاسة اللجنة

يكون رئيس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

### النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني

### التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالإجماع، ولا يحق لرئيس إدارة المخاطر التصويت.

### أمانة سر اللجنة

يتولى رئيس إدارة المخاطر أمانة سر اللجنة.

### إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع لجنة إدارة المخاطر بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.



### مهام ومسؤوليات اللجنة

1. مراجعة واعتماد اطار ادارة المخاطر، والتي تتضمن حاكمية ادارة المخاطر، Risk Appetite، Risk Profile، بالإضافة الى استراتيجية ادارة المخاطر والاطار العام لاعداد التقارير.
2. اعتماد الخطة السنوية لادارة المخاطر.
3. اعتماد سياسات ادارة المخاطر، والتي تتضمن سياسات ادارة مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق وسياسة مخاطر السيولة ومخاطر اسعر الفائدة، اضافة الى السياسة الاستثمارية وخطة استمرارية العمل وخطة الطوارئ على ان يتم مراجعتها بشكل سنوي من قبل اللجنة.
4. متابعة وتقييم مختلف انواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
5. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الاثر الجوهري، وأية أنشطة يقوم بها البنك يمكن ان تعرضه لمخاطر اكبر من مستوى المخاطر المقبولة ورفع تقارير بذلك الى المجلس ومتابعة معالجتها.
6. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
7. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
8. دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
9. اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية راس المال والاخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة راس المال ومراجعة المنهجية بصورة دورية والتأكد من احتفاظ البنك براس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
10. اعتماد سياسة اختبارات الأوضاع الضاغطة ومناقشة نتائج الاختبارات بشكل دوري واعتماد الاجراءات الواجب اتخاذها بناءا على هذه النتائج.
11. يجب أن تقدم اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تبين مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات والمستويات المقبولة من المخاطر لتمكين مجلس الإدارة من إتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة معالجتها.
12. اعتماد سياسة أمن المعلومات بما في ذلك سياسات الأمن السيبراني.
13. اعتماد برنامج الأمن السيبراني.

### لجنة التحكم المؤسسي

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث تكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.
- ينتخب مجلس إدارة البنك أعضاء اللجنة من بين أعضائه، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة إستمرار عضوية مجلس الإدارة.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.

### رئاسة اللجنة

يكون رئيس المجلس هو رئيس اللجنة.

### النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور اغلبية الاعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع و نصابه القانوني

### التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

### أمين السر

يكون أمين سر اللجنة مدير إدارة الإمتثال.



### إجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد أعضائها.

### مسؤوليات اللجنة

1. التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على سياسات التحكم المؤسسي في البنك ومراجعتها سنوياً، والتأكد من موافقة هذه السياسة لتعليمات البنك المركزي وقانون الشركات وقانون البنوك.
2. التأكد من توفير هذه السياسة لكافة المساهمين (خاصة صغار المساهمين).
3. المراجعة السنوية لسياسة الإفصاح وميثاق السلوك المهني والتوصية بأية تعديلات عليه لمجلس الإدارة.
4. التأكد من التزام كافة الأطراف المعنية من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية بسياسة التحكم المؤسسي المعتمدة وميثاق السلوك المهني.
5. التأكد من تطبيق البنك لسياسات التحكم المؤسسي بكافة عملياته ونشاطاته.
6. التأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمتعلقة بمراقبة التحكم المؤسسي في البنك.

## لجنة الترشيحات والمكافآت

### تشكيل اللجنة

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث تكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

### رئاسة اللجنة

تنتخب اللجنة رئيساً لها من بين أعضائها شريطة أن يكون مستقلاً.

### النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع و نصابه القانوني

### التصويت

تأخذ لجنة الترشيح والمكافآت قراراتها وتوصياتها بالأكثرية المطلقة للأعضاء وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.

### أمين السر

يكون أمين سر اللجنة رئيس إدارة الموارد البشرية أو حسب ما تقرر اللجنة.

### إجتماعات اللجنة

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد أعضائها بحيث لا يقل عدد إجتماعاتها عن إجتماعين في السنة وتدور محاضر هذه الإجتماعات بشكل أصولي.
- تقدم لجنة الترشيح والمكافآت قراراتها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة وتقريراً حول أعمالها إلى إجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للشركة.



1. ضمان تشكيلة مجلس الإدارة حسب التعليمات والقوانين السارية وكما يلي:

- لا يقل عدد أعضاء المجلس عن أحد عشر عضواً وأن لا يزيد عن ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده النظام الداخلي للبنك.
- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً
- لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن ثلث أعضاء المجلس وفي حال وجود كسر يقرب إلى أقرب عدد صحيح ولا يزيد عن نصف أعضاء المجلس، وفيما يلي المتطلبات والشروط اللازمة لضمان إستقلالية العضو كحد أدنى:
  - أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.
  - أن لا يكون للعضو أو لأحد أقربائه (الدرجة الأولى) مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والإرتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50,000 دينار.
  - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
  - أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكا لها أو مساهما رئيسيا فيها على إئتمان من البنك تزيد نسبته على 5% من رأسمال البنك المكتتب به وأن لا يكون ضامنا لإئتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
  - أن لا يكون مساهما رئيسيا في البنك أو ممثلا لمساهم رئيسي أو حليفا لمساهم رئيسي في البنك أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي أو مساهما رئيسيا في إحدى الشركات التابعة أو الحليفة للبنك أو مساهما رئيسيا في المجموعة المالكة للبنك.
  - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
  - أن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (حتى الدرجة الثانية) يعمل أو كان قد عمل عضواً في مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية العليا لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه.
  - أن لا يكون العضو عاملاً أو كان قد عمل موظفاً لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه.
  - أن لا يكون العضو أحد الأقرباء من (الدرجة الأولى) لمدقق الحسابات الخارجي للبنك وأن لا يكون العضو أو أحد أقربائه من (الدرجة الأولى) شريكاً لمدقق الحسابات الخارجي للبنك أو موظفاً لديه وأن لا يكون شريكاً أو موظفاً لديه خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه.

2. ضمان ملائمة أعضاء مجلس الإدارة على أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:

- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة
  - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
  - أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك
  - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن إقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
  - أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
  - لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة بنك آخر مشابه أو منافس له في أعماله أو مماثل له في غايته وأن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري.
  - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
  - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
  - على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) ويحتفظ به لدى البنك مع نسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً بها السيرة الذاتية للعضو.
  - على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.
3. تحديد فيما إذا كان العضو المستقل يحقق صفة العضو المستقل بشكل مستمر ومراجعة ذلك بشكل سنوي وإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية في حال إنتفاء صفة الإستقلالية عن أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.



4. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في إجتماعات المجلس والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشحهم قبل تاريخ إجتماع الهيئة العامة لى لمساهمي البنك بمدة كافية لا تقل عن أسبوعين.
5. العمل على أيجاد منهجية واضحة للتأكد من تخصيص كافة أعضاء مجلس الإدارة للوقت الكافي للإضطلاع بمهامهم كأعضاء في المجلس بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد إرتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات، الخ.
6. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي
7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
8. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه بشكل سنوي، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم.
9. تحديد إحتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس إختيارهم والترشيح الى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام الى الإدارة التنفيذية العليا سواء أكان تعيين /ترقية/ نقل (بما في ذلك التكليف المؤقت) والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي.
10. وضع السياسات الخاصة بالموارد البشرية في البنك بما في ذلك سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي وسياسة التدريب ومراقبة تطبيقها ومراجعتها بشكل سنوي.
11. إتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء المجلس والمدير العام، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً.
12. إعداد نظام تقييم لأداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وتقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم
13. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت إداري البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة كما توصي اللجنة بتحديد رواتب المدير العام وباقي الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وإمتيازاتهم الأخرى.
14. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت المالية والمزايا والحوافز والرواتب في البنك بما في ذلك الإداريين بحيث تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ إعتقادها من المجلس ومراجعتها بشكل سنوي.
15. ضمان ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتوافر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
  - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
  - أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك
  - أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك
  - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات بإستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
  - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
  - أن لا يشكل تعيينه تضارب مصالح ناشئاً عن صلة مع رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو فيه أو أي مساهم رئيسي بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام وحتى الدرجة الأولى في حالة شاغلي المراكز العليا.

### صلاحيات اللجنة

تتمتع اللجنة بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أية إيضاحات ضرورية.



### لجنة الإمتثال

- يتم إعتداد ميثاق لجنة الإمتثال من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بمشاركة إدارة الإمتثال ويتم رفع أية تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

#### عضوية اللجنة:

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون غالبيتهم من الأعضاء المستقلين بالإضافة الى مدير إدارة الإمتثال في البنك مقررًا للجنة.
- يجب أن تتوفر لديهم خبرة مصرفية عامة، والمعرفة والفهم التام لتعليمات البنك المركزي الأردني والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة والتي تنظم عمل البنك والشركات التابعة له.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة الإمتثال في البنوك.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال الإدارة المالية والمصارف أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.
- على رئيس لجنة الإمتثال حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

#### رئاسة اللجنة:

تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن يكون من الأعضاء المستقلين.

#### النصاب:

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور اغلبية الاعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع يعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع و نصابه القانوني

#### التصويت:

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية، ولا يحق لمدير إدارة الإمتثال التصويت.

#### إجتماعات اللجنة:

تجتمع لجنة الإمتثال بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.

#### مقرر اللجنة:

يتولى مدير إدارة الإمتثال مهام مقرر اللجنة.

#### مسؤوليات مقرر اللجنة:

- يتولى مقرر اللجنة إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة الإمتثال المعتمد من مجلس الإدارة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل حصول إعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تدوين إجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أية مواضيع تم إرجاء طرحها في إجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأية عمليات تصويت أو تحفظات أو إقتراحات وإرفاق أية مستندات أو الاشارة الى اية وثائق تم الرجوع اليها خلال الإجتماعات.
- تحضير جدول الإجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالإجتماع بناءً على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته الى الرئيس والأعضاء والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الإجتماع بوقت كاف.
- حفظ سجلات ووثائق إجتماعات اللجنة أصولياً.



### مهام ومسؤوليات اللجنة:

1. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير وحدة الإمتثال وتقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي وتقارير التدقيق الداخلي والمتعلقة بمراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
  2. التوصية لمجلس الإدارة بإعتماد سياسات إدارة الإمتثال أو أية تعديلات عليها.
  3. التأكد من دقة إجراءات مراقبة الإمتثال وسلامتها ومدى التقيد بها.
  4. إستلام تقارير المراجعة السنوية من قبل وحدة الإمتثال حول إمتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
  5. التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
  6. إستلام تقارير إحصائية بالعمليات المشبوهة التي تم إعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنها.
  7. تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة بنتائج أعمال الإمتثال في البنك.
  8. دراسة أي مسألة تعرض على اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
  9. الموافقة على تنفيذ أية توصيات صادرة عن أي من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإسناد أية مهام لدائرة الإمتثال وأية أمور أخرى ذات علاقة بهذا الخصوص.
- مع التأكيد إن مسؤولية لجنة الإمتثال لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بإمتثال البنك لتعليمات وتوجيهات الجهات الرقابية المختلفة وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الإتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية.

### لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

#### تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الادارة.
- تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الادارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات.
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.

#### صلاحيات اللجنة:

- للجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى.
- للجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير المخاطر والإمتثال) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.

#### اجتماعات اللجنة:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب أي من أعضائها الآخرين.
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الاعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع و نصابه القانوني
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.



### مقرر اللجنة:

يتولى مدير التكنولوجيا CTO مهام مقرر اللجنة.

### مهام ومسؤوليات اللجنة:

إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

### لجنة التسهيلات

- يتم اعتماد ميثاق لجنة التسهيلات من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق كلما إقتضت الحاجة لذلك من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أية تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك

### عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
- تتكون اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل ويجوز أن يكون أحد أعضائها من المستقلين على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق.
- يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من إتخاذ القرارات السليمة.
- للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجان الإئتمان المعنية (أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية حسب التعليمات) مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم إتخاذ من قرارات ضمن هذه الصلاحيات كما وأنه يجب العمل على تعديل هيكل الصلاحيات بما يتلائم مع ما ذكر سابقاً بهذا الخصوص.

### رئاسة اللجنة

يكون رئيس مجلس إدارة البنك رئيساً للجنة.



### النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أربعة أعضاء على الأقل ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع و نصابه القانوني

### التصويت

تُتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم وفي حال تساوي عدد الأصوات فيتم ترجيح تصويت رئيس اللجنة.

### أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الإئتمان أمانة سر اللجنة.

### إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها.

### مهام ومسؤوليات اللجنة

1. دراسة توصيات لجان الإئتمان المعنية لإتخاذ القرار المناسب بشأن منح و/أو تجديد و/أو تعديل و/أو إلغاء التسهيلات الإئتمانية والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع توصيتها إلى مجلس الإدارة ويجب تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الإئتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بهذا الخصوص.
2. الموافقة على البرامج الإئتمانية الخاصة والموافقة على الإستثناءات المرفوعة إليها على هذه البرامج.
3. دراسة التقارير التي تعدها دائرة المتابعة والدائرة القانونية بخصوص متابعة الديون المتعثرة والديون المرفوع بها قضايا وإتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع التوصيات بخصوصها إلى مجلس الإدارة.
4. الموافقة على أية تعديلات على السياسات الخاصة بمنح التسهيلات للموظفين.
5. الموافقة على منح أية تسهيلات للموظفين خارج صلاحية الرئيس التنفيذي.
6. أية أمور أخرى تخص الإئتمان ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.
7. أن ترفع اللجنة الى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تمت الموافقة عليها من قبلها.
8. الإطلاع على السياسة الإئتمانية وأية تعديلات عليها، والتي يجب أن تشمل كحد ادنى ما يلي:

- سقوف الإئتمان المختلفة
- سياسة التسعير المرجحة بالمخاطر
- صلاحيات المنح المختلفة
- سياسة قبول المخاطر
- المنتجات الإئتمانية المختلفة

وذلك بهدف ضمان الإلتزام بها على كافة المستويات

القرارات المتعلقة بأعضاء مجلس الادارة وذوي الصلة بهم: يتم الحصول على الموافقات اللازمة من خلال البريد الالكتروني للقرارات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وذوي الصلة بهم بحيث يتم ارسالها الى جميع أعضاء المجلس باستثناء الأعضاء ذوي العلاقة.

### بيان عن مدى الإلتزام بدليل التحكم المؤسسي

يلتزم البنك بتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن مجلس ادارته.



# دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)



### القسم الأول: المقدمة

تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها عملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال إعتدال القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الإستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص إمتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.

وإنطلاقاً من اعتبار موارد تكنولوجيا المعلومات مرتكزاً مهماً من حيث الحجم النسبي ومن حيث التأثير على قدرة البنك في تسيير أهدافها وبالتالي تحقيق أهدافها ودورها الحساس في التأثير على تنافسية منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، الأمر الذي يبرر حجم الاستثمارات الضخمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات المصرفية.

وعليه كان لابد للبنك بشكل خاص أن يقوم باتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص لتقليل مخاطرها وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة تمتد عبر السنوات والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك.

وحيث أن موضوع حاكمية تكنولوجيا المعلومات في العالم شهد تطوراً إيجابياً خرج بأطر عامة لمجموعة من المرتكزات والمبادئ على مستوى عال من النضوج وعلى رأسها إطار (COBIT Control Objective for Information and Related Technology)، حيث يتكون الإطار العام لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من مجموعة من المرتكزات والمبادئ الأساسية، أولها التوافق الاستراتيجي (Strategic Alignment) المطلوب تحقيقه من خلال الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والواجب أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، كما أنه على البنك أن يقوم بتوظيف موارد تكنولوجيا المعلومات (Resource optimization) لديه ضمن الخيارات المتاحة التي تعظم من خلالها القيمة المضافة (Benefit realization) مقاسة بشكل رئيسي بمعيار مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية والعمل على إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات (Risk optimization) بشكل متكامل ينسجم وعمليات إدارة المخاطر الكلية للبنك وبحسب الإجراءات والممارسات السليمة التي تؤدي إلى آليات سليمة لصنع القرار المرتكز على المخاطر وتضمن تحقيق القيمة المضافة بأقل التكاليف مع التخفيف من الخسائر والمخاطر المتوقعة بما يعكس رؤية البنك بهذا الخصوص وضمن حدود المخاطر المقبولة ما أمكن، بالإضافة لذلك فإنه يتوجب على الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) أن تتولى عمليات التخطيط والتنظيم المؤسسي من خلال رسم الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل وتقوم ببناء وتطوير الهياكل التنظيمية الهرمية والدائرية (التي تكون على شكل لجان) بما يؤدي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وبناء الآليات والأدوات والمعايير الكفيلة بقياس القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات وبما يمكن المجلس والإدارة التنفيذية العليا من مراقبة عمليات البنك للتأكد من سلامة آليات التخطيط والتنظيم والتوظيف لموارد تكنولوجيا المعلومات بهدف أخذ التغذية الراجعة بغية التحسين والتطوير المستمرين، كل ذلك ضمن بُعد الارتكاز على مبدأ فصل المهام والأدوار وتوزيعها بشكل سليم بين المجلس من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى.

وإيماناً من بنك الاتحاد بأهمية حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك فقد قرر مجلس الإدارة إعتدال هذا الدليل (دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها)، حيث تم تطوير هذا الدليل بناءً على دليل البنك المركزي الأردني بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها التي تنسجم مع وتكمل دليل التحكم المؤسسي المعتمد في البنك ودليل البنك المركزي الخاص بدليل الحاكمية المؤسسية للبنوك وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، تم إعتدال هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة وستتم مراجعته وتحديثه كلما اقتضت الحاجة من خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات المنبثقة عن مجلس الإدارة.



### القسم الثاني: التعاريف

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الدليل المعاني المحددة لها فيما بعد ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك، ويتم الرجوع إلى قانون البنوك بشأن أية تعريفات أخرى لم ترد في هذا الدليل:

1. حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والادارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.
2. أهداف الحاكمية والإدارة: مجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللائمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
3. أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: مجموعة الأهداف الرئيسية والفرعية المتعلقة بنشاطات الحاكمية والادارة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واللائمة لتحقيق الأهداف المؤسسية.
4. الأهداف المؤسسية: مجموعة الأهداف المتعلقة بالحاكمية والادارة المؤسسية واللائمة لتحقيق احتياجات اصحاب المصالح واهداف هذه الدليل.
5. المجلس: مجلس ادارة البنك.
6. الادارة التنفيذية: تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام ومساعد المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير ادارة المخاطر ومدير الخزينة ومدير الامتثال.
7. أصحاب المصالح: أي ذي مصلحة في البنك مثل المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية المعنية.
8. المدقق: الشخص (الطبيعي أو المعنوي) أو الجهة المختصة بفحص عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وبما ينسجم مع متطلبات التعليمات بهذا الخصوص والمتفق معه من قبل إدارة البنك لتحقيق تلك المتطلبات لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية ولا تزيد عن ستة سنوات متتالية.

### القسم الثالث: هيكل التحكم المؤسسي

هيكل التحكم المؤسسي موضح بشكل تفصيلي في دليل الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance Manual).

### القسم الرابع: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

#### 1. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholder's Needs) وتحقيق توجهات وأهداف البنك

يكون ذلك من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:

1. توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
2. إدارة حسيطة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر منها.
3. توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
4. الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة وذات اعتمادية متميزة.
5. إدارة حسيطة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
6. المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية.
7. تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلي.
8. تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
9. إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام خدمات ومنتجات.



### 2. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

وذلك من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير عناصر تمكين (دعامات) سبعة (Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل ب:

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل.
2. أهداف الحاكمية والادارة.
3. الهياكل التنظيمية.
4. المعلومات والتقارير.
5. الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
6. المعارف والمهارات والخبرات.
7. منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات، وضرورة توفيرها بمواصفات وأبعاد محددة لتحقيق وخدمة متطلبات وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ليس فقط في عمليات تكنولوجيا المعلومات وحسب وإنما في كافة عمليات البنك المرتكزة على المعلومات والتكنولوجيا.

### 3. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم

وذلك بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.

### 4. فصل العمليات والمهام

وذلك بفصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

### 5. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال

تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يساهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

## القسم الخامس: الأهداف وأهداف الحاكمية والادارة

1. تعتبر الأهداف وأهداف الحاكمية والادارة ومعطياتها حدا أدنى يتوجب على إدارة البنك العليا الامتثال لها وتحقيقها بشكل مستمر، وتعتبر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات المسؤول الأول عن ضمان الامتثال بتحقيق متطلباتها، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمجلس ككل المسؤول النهائي بهذا الخصوص، ويتوجب على كافة دوائر البنك وعلى وجه الخصوص دائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة المشاريع تحديد عملياتها وإعادة صياغتها بحيث تحاكي وتغطي متطلبات كافة أهداف الحاكمية والادارة.
2. يتولى المجلس المسؤولية المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة.
3. يتولى المجلس ودائرة إدارة المخاطر المسؤولية المباشرة عن عملية "ضمان إدارة حييفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات" وعملية "إدارة المخاطر".



## القسم السادس: نشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

يقوم البنك بنشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الخاص به على موقعه الإلكتروني و/أو بأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور، حيث يقوم البنك بالافصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لديه، والإفصاح أيضاً عن معلومات تهم أصحاب المصالح وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

وتعتبر متطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعد تطبيقها خطوة أولى ونقطة بداية تجاه التطوير والتحسين المستمر لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وعليه يتوجب على إدارة البنك مواكبة الإصدارات الناشئة المستقبلية وتحديثاتها فيما يخص الإطار العام.

## القسم السابع: الواجبات والمسؤوليات

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والادارات، وتعتبر جميع الأطراف المعنية بتطبيق الدليل كل بحسب دوره وموقعه، فيما يلي الأطراف المعنية ومسؤولياتها الرئيسية بهذا الخصوص:

1. رئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين المستعان بهم  
تولي مسؤوليات التوجيه العام والموافقة على المهام والمسؤوليات والدعم وتقديم التمويل اللازم.
2. الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات والفروع  
تولي مسؤوليات تسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم
3. لجنة تكنولوجيا المعلومات التوجيهية  
تولي مسؤوليات إدارة وتوجيه والإشراف عليه بشكل مباشر والتوصية بتوفير الموارد اللازمة لإتمامه، والتأكد من الفهم الصحيح من قبل كافة الأطراف بمتطلبات وأهداف التعليمات.
4. التدقيق الداخلي  
تولي مسؤولياته المناطة به كما هو مذكور في البند سابقاً، والمشاركة بما يمثل دور التدقيق الداخلي في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل.
5. إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانون  
تولي مسؤوليات المشاركة في المشروع / البرنامج بما يمثل دور تلك الإدارات، والتأكد من تمثيل المشروع / البرنامج من قبل كافة الأطراف المعنية.
6. المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار  
COBIT 5 Foundation, COBIT 5 Assessor, COBIT 5 Implementation, CGEIT المستعان بهم من داخل ومن خارجه  
تولي دور المرشد لنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية التطبيق.



## القسم الثامن: اللجان

### لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

#### تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة.
- تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات.
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.

#### صلاحيات اللجنة:

- لجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى.
- لجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير المخاطر والامتثال) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.

#### اجتماعات اللجنة:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب أي من أعضائها الآخرين.
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

#### مقرر اللجنة:

يتولى مدير التكنولوجيا CTO مهام مقرر اللجنة.

#### مهام ومسؤوليات اللجنة:

- إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:
- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
  - اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي أهداف الحاكمية والإدارة.



## دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة أهداف الحاكمية والادارة.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.
10. تتولى لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بالإضافة لمهامها المنصوص عليها في التعليمات اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الأهداف (Enterprise Goals and Alignment Goals) ، بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers and Components) الستة الواردة في التعليمات وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار ال (Design Factors) الواردة في (COBIT 2019 – Design Guide).

### اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات

تقوم اللجنة بضمان عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق المنافع، وتقليل الأخطار، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وبشكل مستدام.

#### تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من الإدارة التنفيذية العليا.
- تتشكل اللجنة برئاسة المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية بما في ذلك مدير التكنولوجيا CTO ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات.
- ينتخب المجلس أحد أعضائه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي.

#### صلاحيات اللجنة:

للجنة دعوة الغير لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم.

#### اجتماعات اللجنة:

- تجتمع اللجنة بشكل دوري على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث توثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية.

#### النصاب:

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور 3 أعضاء من التصنيف (أ) و2 من التصنيف (ب) على الأقل حيث ان عدد اعضاء اللجنة 15، حيث يكون كل من المدير العام، ونائب المدير العام، ورئيس التكنولوجيا، ورئيس المخاطر تصنيف (أ) وباقي الأعضاء تصنيف (ب)، وكل من رئيس ادارة التدقيق الداخلي وعضو مجلس الادارة عضوين مراقبين.

#### مقرر اللجنة:

يتولى مدير التكنولوجيا CTO مهام مقرر اللجنة.



### مهام ومسؤوليات اللجنة:

تتولى اللجنة على وجه الخصوص القيام بالمهام التالية:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وأهداف الحاكمية والإدارة.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
  - تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
  - أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
  - أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
  - تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.

## القسم التاسع: التدقيق الداخلي والخارجي

- أ. على المجلس رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمصدق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها مراجعة فنية متخصصة (IT Audit) من خلال كوادرات مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، حاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/ أو أية معايير أخرى موازية.
- ب. على لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمصدق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك بحسب ما ورد في النقطة الثانية في البند (د/2) من هذه المادة ووفق النموذج المعتمد وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- ج. على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المصدق الخارجي من جهة أخرى.
- د. على المجلس التأكد ومن خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه من قيام المصدق الداخلي والمصدق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصصة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الإلتزام بما يلي:

1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:
  - تنفيذ مهام التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
  - توفير والإلتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
  - الإلتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
  - الإلتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل المناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.



2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المركزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المبينة في الدليل الصادر عن البنك المركزي وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1) مع مراعاة التغيير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، وعلى أن يتم تزويد البنك المركزي الاردني بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للصوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والموني اتباعها من قبل إدارة البنك بتاريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك مالك كل ملاحظة.
3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية تأخذ كل ما ورد في النقطة (د) بعين الاعتبار أعلاه، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
5. يسمح باعتماد تقارير المدقق الداخلي والخارجي من قبل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات أو اللجنة القائمة مقامها، على أن يتم إطلاع المجلس على التقارير.

هـ. من الممكن الحصول على خدمات التدقيق الداخلي (Outsource) للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لجهة خارجية متخصصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الخصوص، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص وأية تعليمات أخرى ذات صلة واحتفاظ لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس والمجلس نفسه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية هذه المتطلبات كحد أدنى.

## القسم العاشر: المبادئ والسياسات وأطر العمل

- على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وأهداف الحاكمية والادارة.
- على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد المبادئ والسياسات وأطر العمل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات أهداف الحاكمية والادارة.
- على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وأهداف الحاكمية والادارة، وعلى أن تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال.
- يراعى لدى انشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثها كمراجع لصياغة تلك السياسات

## القسم الحادي عشر: الهياكل التنظيمية

- على المجلس اعتماد الهياكل التنظيمية الهرمية واللجان وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات أهداف الحاكمية والادارة وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية.
- يراعى ضمان فصل المهام المتعارضة بطبيعتها ومتطلبات الحماية التنظيمية المتعلقة بالرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.



## القسم الثاني عشر: المعلومات والتقارير

- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات والمتمثلة بالمصداقية ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافقية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في المعيار (COBIT 5 – Enabling Information).
- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة المعلومات والتقارير، مع مراعاة تحديد مالكي تلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالها وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، على أن يتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

## القسم الثالث عشر: الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا

### المعلومات

- على المجلس أو من يفوض من لجانته والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق أهداف الحاكمية والإدارة وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية.
- على المجلس أو من يفوض من لجانته والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وعلى أن يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك بما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

## القسم الرابع عشر: المعارف والمهارات والخبرات

- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة ومتطلبات تعليمات البنك المركزي الأردني بشكل عام، وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- على إدارة البنك توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية المعترف بها من قبل جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه.
- على الإدارة التنفيذية في البنك الاستمرار بتسجيل موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق أهداف الحاكمية والإدارة.
- على الإدارة التنفيذية في البنك تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.



## القسم الخامس عشر: منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات

- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاها.
- على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لمنظومة الأخلاق والممارسات المهنية المعتمدة من قبل المجلس بحيث تتضمن بالحد الأدنى منظومة الأخلاق المهنية الواردة في المعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته.
- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات على سبيل المثال لا الحصر.

## القسم السادس عشر: اتفاقيات الإسناد (Outsourcing) مع الغير

على البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك التأكد من إلتزام الغير بتطبيق بنود التعليمات الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، وبما لا يعفي المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات بما في ذلك متطلبات التدقيق.

## بيان عن مدى الإلتزام بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

يلتزم بنك الاتحاد بتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بحاكمية تكنولوجيا المعلومات.



# القوائم المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2021



تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / 010932

إلى السادة المساهمين

بنك الاتحاد

(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

## تقرير حول القوائم المالية الموحدة

### الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الاتحاد (شركة مساهمة عامة محدودة) "البنك" وشركاته التابعة المشار إليها "بالمجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2021، وكل من قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وإيضاحات حول القوائم المالية متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني.

### أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

### أمور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك بناء عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.



تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل امر من الأمور المشار إليها ادناه ضمن إجراءات التدقيق:

### أمور التدقيق الرئيسية

#### 1. انخفاض القيمة الدفترية للتسهيلات والتمويلات الائتمانية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9):

تدرج التسهيلات والتمويلات الائتمانية للمجموعة في قائمة المركز المالي بمبلغ حوالي 3,35 مليار دينار كما في 31 كانون الأول 2021. بلغ مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة حوالي 141,5 مليون دينار كما في هذا التاريخ، والذي يمثل مخصص بحوالي 57,1 مليون دينار عن تعرضات المرحلة (1) و(2)، ومخصص بحوالي 84,4 مليون دينار مقابل التعرضات المصنفة تحت المرحلة (3).

وتعد مراجعة انخفاض القيمة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية أمراً هاماً لتدقيقنا نظراً لمقدارها (إذ تمثل نسبة تلك الموجودات حوالي 53.5% من إجمالي الموجودات) ويرجع ذلك إلى أهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف تلك التسهيلات والتمويلات الائتمانية في المراحل المختلفة وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة علاوة على تعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة الواردة في الإيضاح رقم (2) حول القوائم المالية الموحدة والمتعلق بالسياسات المحاسبية، والإيضاح رقم (4) الخاص بالأحكام والتقديرات الجوهرية التي تستخدمها الإدارة والإيضاح رقم (44) بشأن الإفصاحات حول مخاطر الائتمان.

تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً للمرحلة (1) أو الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة بالكامل للمرحلة (2). ويتعين رصد مخصص عن الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة بالكامل لأي أداة مالية إذا كانت مخاطر الائتمان عليها قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي. ويتم مقارنتها مع احتساب المخصصات حسب تعليمات البنك المركزي الأردني وقيّد الاشد بينهما ويستثنى من ذلك التعرضات الائتمانية مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها أو أي ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني.

وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة تقدير مرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب التعاقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها والناجمة من ترجيح سيناريوهات اقتصادية مستقبلية متعددة، مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأصل. ويستخدم البنك نماذج إحصائية لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث تعد المتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الحسابات هي احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر والتعرض عند التعثر والواردة في الإيضاح رقم (44) حول القوائم المالية الموحدة.

### نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

لقد حصلنا على فهم تفصيلي لعمليات أعمال التسهيلات والتمويلات الائتمانية للمجموعة والسياسات المحاسبية عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد المالية رقم (9) بما في ذلك التقديرات المحاسبية الهامة والأحكام المستخدمة. لقد قمنا بإشراك خبراءنا المعنيين بالأمر لمساعدتنا في تدقيق نماذج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2021.

لقد اخترنا تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل عناصر التحكم ذات الصلة والتي تضمنت اختبار ما يلي:

- نظم الرقابة القائمة على النظام البنكي واليدوي بشأن الاعتراف في الوقت المناسب بالتسهيلات والتمويلات الائتمانية؛
- نظم الرقابة المتعلقة بنماذج حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- نظم الرقابة المتعلقة بتقديرات تقييم الضمان.
- نظم الرقابة المتعلقة بالحكومة وعملية الموافقة على شروط انخفاض القيمة ونماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التقييم المستمر الذي تجريه الإدارة.

لقد قمنا بفهم لطبيعة السلامة النظرية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييمها من خلال إشراك خبراءنا المعنيين بالأمر لضمان امتثاله للحد الأدنى من متطلبات المعيار. ولقد أجرينا اختباراً للصحة الحسابية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق إجراء عمليات إعادة الاحتساب حسب تعليمات المعيار وتعليمات البنك المركزي الأردني وقيّد الاشد بينهما ويستثنى من ذلك التعرضات الائتمانية مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها أو أي ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني. قمنا بتقييم اتساق مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد انخفاض القيمة.

وفيما يتعلق بالمخصصات مقابل التعرضات المصنفة كمرحلة (1) والمرحلة (2)، فقد حصلنا على فهم لطبيعة منهجية المجموعة المتعلقة بتحديد المخصص وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية وكفاية البيانات التي تستخدمها الإدارة. لقد أجرينا تقييماً لمدى ملاءمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات في مراحل مختلفة. ولقد قمنا بفحص مدى ملاءمة عملية التصنيف التي تقوم بها المجموعة لعينات من التعرض.



### أمور التدقيق الرئيسية

### نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

يتم تقييم محفظة الشركات الخاصة بالتسهيلات والتمويلات الائتمانية بشكل فردي للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويقضي ذلك من الإدارة جميع المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان أو أثناء تقييم معايير انخفاض قيمة الائتمان للتعرض. وقد يتضمن حكم الإدارة كذلك التفاوضي عن تحديد الفئات يدوياً ووفقاً لسياسات المجموعة.

يتم تنفيذ قياس قيم الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعرضات الأفراد والمصنفة ضمن المرحلة (1) والمرحلة (2) بواسطة النماذج اليدوية.

يتم تصنيف تعرضات الأفراد على أنها منخفضة القيمة بمجرد وجود شكوك حول قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته نحو السداد للمجموعة وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية.

يتم قياس التسهيلات والتمويلات الائتمانية منخفضة القيمة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما في ذلك الأسعار السوقية الملحوظة أو القيمة العادلة للضمان. ويتم احتساب خسارة انخفاض القيمة على أساس النقص في التسهيلات والتمويلات الائتمانية المدرجة بالقيمة الحالية صافية من التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي بعد مقارنتها مع تعليمات البنك المركزي الأردني لأحتساب المخصصات وقيد الاشد بينهما ويستثنى من ذلك التعرضات الائتمانية مع الحكومة الاردنية أو بكفالتها أو

أي ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني. وتتضمن العوامل التي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر انخفاض القيمة الحسابات التي خضعت للتقييم الفردي القروض الإجمالية للعميل، وتقييم المخاطر، وقيمة الضمان، واحتمال التملك التام والتكاليف المترتبة على استرداد الديون.

كما يرد في الإيضاح رقم (51)، ان أثر جائحة كوفيد 19 أثرت بشكل كبير على تحديد الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة وتطلب تطبيق أحكام مشددة. لمعالجة أوجه عدم التيقن المتأصلة في البيئة الحالية والمستقبلية ولعكس جميع عوامل المخاطر ذات الصلة التي لم يتم اخذها في نتائج نموذج البنك، طبقت الإدارة تعديلات كمية ونوعية لتأثيرات سيناريوهات الاقتصاد الكلي غير المسبوق الناشئة عن الوباء، والتأثيرات المؤقتة لبرامج دعم المدفوعات التي تفوقها البنوك والحكومة، والتي قد لا تخفف بشكل تام الخسائر المستقبلية، والتأثيرات على القطاعات الضعيفة بشكل خاص المتأثرة بكوفيد 19.

أجرى البنك تعديلات على نماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمراعاة التأثير المحتمل لوباء كوفيد 19 لمعالجة التأثير على قطاعات معينة أو عملاء محددين بناءً على توقعات التدفق النقدي بهم.

لقد أجرينا مناقشات مع الإدارة بشأن الافتراضات المستقبلية التي تستعين بها إدارة المجموعة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ثم قمنا بمقارنة الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعلن.

لقد قمنا باختيار عينات من التسهيلات والتمويلات الائتمانية وقيمتنا دقة التعرض لحسابات احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر والتعرض عند التعثر المستخدمة من قبل الإدارة في حساباتهم للخسائر الائتمانية المتوقعة.

قمنا باختبار عينات لبعض المخاطر من التسهيلات والتمويلات الائتمانية التي تم تحديدها على أنها فردية وفحصنا تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية، وقمنا بتقييم معقوليتها وتقييم حسابات المخصصات الناتجة. علاوة على ذلك، لقد فحصنا بشكل دقيق التقديرات والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة حول حساب الخسائر بافتراض التعثر للتعرضات ذات الانخفاضات الفردية من خلال اختبار قابلية التنفيذ وكفاية تقييم الضمانات الأساسية والاسترداد المقدّر عند التعثر.

ولقد قمنا أيضاً بتقييم دقة الإفصاحات الواردة بالقوائم المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

قمنا بتقييم التعديلات التي أجرتها الإدارة للاستجابة لحدث كوفيد 19 من خلال تقييم تعديلات النموذج فيما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المستقبلية المدمجة في احتساب انخفاض القيمة من خلال إشراك المتخصصين لدينا لتحدي السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة والوزن المطبق للأخذ بعين الاعتبار الخسائر غير النمطية؛

قمنا بتحديد فيما إذا كان مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة تم قيده وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

لقد قمنا بالتعاون مع متخصصي تكنولوجيا المعلومات الداخليين لدينا باختبار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في عملية انخفاض قيمة الائتمان والتحقق من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات للنماذج بما في ذلك نقل البيانات بين الأنظمة المصدر ونماذج انخفاض القيمة. كما وقمنا بتقييم الضوابط المستندة إلى النظام واليدوية المتعلقة بالاعتراف والقياس لمخصص انخفاض القيمة. بما في ذلك النظر في الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن كوفيد 19؛



## أمور التدقيق الرئيسية

## نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

## 2. أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد القوائم المالية

لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كمجال التركيز نظرًا لكبر وتنوع حجم المعاملات التي تتم معالجتها يوميًا بواسطة البنك والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية الآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. وتنطوي إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة على مخاطر تتعلق بعدم تصميمها تصميمًا دقيقًا ولا عملها بشكل فعال. على وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المدمجة تعد ضرورية للحد من احتمال الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.

لقد ارتكنا منهجنا في التدقيق على الضوابط التكنولوجية ومن ثم فقد تم تحديد الإجراءات التالية لإجراء اختبار على عملية الحصول والضوابط المتعلقة بالأنظمة التكنولوجية.

لقد أجرينا اختبارًا على الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بعناصر التحكم الآلي والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي والتي تغطي الأمور المتعلقة بأمن الدخول إلى الوسائل التكنولوجية وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة.

لقد راجعنا المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية المتعلقة بمنطقها الحاسوبي في التقارير.

لقد أجرينا اختبارات على عناصر الضوابط الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجوهرية ذات الصلة بإدارة أساليب الأعمال.

## معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهريّة.

## مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن إعداد القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

## مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة بصورة عامة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن احتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين استناداً لهذه القوائم المالية الموحدة.



كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال، التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
- تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل ضمن المجموعة "البنك وشركاته التابعة" لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة، إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء حول تدقيق المجموعة. نبقي المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد أمثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليّتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم ذكر أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

## تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

21 شباط 2022



احمد فتحي شتيوي  
إجازة رقم (1020)

Deloitte & Touche (M.E.)  
ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)  
010105



## قائمة (أ)

31 كانون الأول		إيضاح	
2020	2021		
دينار	دينار		
			<b>الموجودات</b>
721,060,432	934,430,468	5	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
397,084,528	541,476,707	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,448,457	8,770,685	7	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
15,219,896	18,296,366	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
2,951,628,133	3,351,124,328	9	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
31,654,110	44,159,121	10	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
904,003,434	1,099,096,231	11	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
349,507	343,708	12	استثمار في شركة حليفة
68,782,265	66,425,046	13	ممتلكات ومعدات - بالصافي
25,590,727	27,747,673	ب/21	موجودات ضريبية مؤجلة
27,031,520	27,555,989	43	موجودات حق إستخدام
27,046,436	27,451,684	14	موجودات غير ملموسة - بالصافي
99,743,804	115,643,211	15	موجودات أخرى
5,273,643,249	6,262,521,217		مجموع الموجودات
			<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
			<b>المطلوبات:</b>
280,688,045	316,782,838	16	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
4,003,010,992	4,910,374,102	17	ودائع عملاء
251,302,459	244,827,786	18	تأمينات نقدية
90,152,003	108,566,531	أ/19	أموال مقترضة
21,300,000	21,300,000	ب/19	قروض مسانده
1,333,898	858,903	20	مخصصات متنوعة
26,453,949	27,366,812	43	التزامات عقود تأجير
24,618,987	21,931,794	أ/21	مخصص ضريبة الدخل
-	161,769	ب/21	مطلوبات ضريبية مؤجلة
68,379,574	80,883,165	22	مطلوبات أخرى
4,767,239,907	5,733,053,700		مجموع المطلوبات
			<b>حقوق الملكية</b>
			<b>حقوق مساهمي البنك</b>
160,000,000	160,000,000	23	رأس المال المكتتب به والمدفوع
80,213,173	80,213,173	23	علوّة اصدار
61,004,473	68,169,340	24	احتياطي قانوني
41,829,012	46,167,117	24	احتياطي اختياري
(2,609,036)	1,741,270	26	احتياطي القيمة العادلة
67,518,099	71,721,054	27	أرباح مدوّرة
407,955,721	428,011,954		مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك
98,447,621	101,455,563		حقوق غير المسيطرين
506,403,342	529,467,517		مجموع حقوق الملكية
5,273,643,249	6,262,521,217		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (52) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.



## قائمة (ب)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2020	2021		
دينار	دينار		
253,496,049	261,400,698	30	الفوائد والعوائد الدائنة
102,662,234	104,197,790	31	الفوائد والمصاريف المدينة
150,833,815	157,202,908		صافي إيرادات الفوائد والعوائد
22,413,261	26,002,840	32	صافي إيرادات العمولات
173,247,076	183,205,748		صافي إيرادات الفوائد والعوائد والعمولات
6,750,040	6,840,488	33	أرباح عملات أجنبية
2,334,837	2,141,994	34	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
108,872	758,949		صافي أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأه
619,013	469,491	35	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,456,600	2,159,068	36	إيرادات أخرى
184,516,438	195,575,738		إجمالي الدخل
44,157,399	48,751,704	37	نفقات موظفين
14,163,978	14,591,384	13 و 14	استهلاكات وإطفاءات
33,433,775	31,643,398	38	مصاريف أخرى
3,845,366	3,819,862	43	استهلاك موجودات حق الاستخدام
402,380	463,109	43	مصرف الایجار
984,241	1,027,420	43	تكاليف التمويل
40,175,434	28,892,263	28	مصرف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(18,297)	1,678,632	15	مخصص (وفر) تدني عقارات مستملكة
470,862	(474,995)	20	(وفر) مصرف مخصصات متنوعة
137,615,138	130,392,777		إجمالي المصروفات
46,901,300	65,182,961		الربح من التشغيل
5,485	451	12	حصة البنك من أرباح شركة حليفة
46,906,785	65,183,412		الربح للسنة قبل الضريبة - قائمة (هـ)
(16,862,741)	(23,758,117)	21 أ	ضريبة الدخل
30,044,044	41,425,295		الربح للسنة - قائمة (ج) و(د)
			ويعود إلى:
23,567,470	32,499,895		مساهمي البنك
6,476,574	8,925,400		حقوق غير المسيطرين
30,044,044	41,425,295		
فلس / دينار	فلس / دينار		
-/147	-/203	39	حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة العائد لمساهمين البنك



## قائمة (ج)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
30,044,044	41,425,295	الربح للسنة - قائمة (ب)
		ينود الدخل الشامل
		ينود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الأرباح أو الخسائر
(2,981,449)	4,350,306	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة بعد الضريبة
27,062,595	45,775,601	اجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
		الدخل الشامل للسنة العائد إلى:
20,586,021	36,850,201	مساهمي البنك
6,476,574	8,925,400	حقوق غير المسيطرين
27,062,595	45,775,601	



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

لا يمكن التصرف بمبلغ 27,326,810 دينار من الـ ارباح المحدرة كما في 31 كانون الاول 2021 (1,232,36,11) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤقتة، وبناء على تعليمات البنك المركزي الاردني يحظر التصرف بها إلا بموافقة مسبقة منه.

يشمل رصيد الـ ارباح المحدرة مبلغ 3,106,174 دينار والذي يمثل ارباح غير متحققة تخص فروقات اعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الـ ارباح أو الخسائر.

يحظر التصرف بالفاصل من رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة الذاتي والمحول الى الـ ارباح المحدرة والمبلغ 108,397 دينار كما في 31 كانون الاول 2021 و2020 والخاص بـ بنك صفوة الاسلامي الى بموافقة مسبقة من البنك المركزي الاردني.

## قائمة (هـ)

الأنشطة التشغيلية:		إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
			2021	2020
			دينار	دينار
الربح قبل الضريبة – قائمة (ب)			65,183,412	46,906,785
تعديلات بنود غير نقدية				
استهلاكات وإطفاءات		13 و 14	14,591,384	14,163,978
مخصص خسائر ائتمانية موقعه		28	28,892,263	40,175,434
استهلاك موجودات حق الاستخدام		43	3,819,862	3,845,366
الفوائد على التزامات التأجير		43	1,027,420	984,241
(أرباح) بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		11	(758,949)	(108,872)
مخصص (وفر) تدني عقارات مستملكة		15	1,678,632	(18,297)
(أرباح) خسائر موجودات مالية غير متحققة		34	(851,352)	67,097
خسائر بيع ممتلكات ومعدات		38	24,934	202,170
(أرباح) خسائر تقييم قروض محولة			(9,553)	3,455
مخصصات متنوعة - بالصافي		20	(474,995)	470,862
حصة البنك من (أرباح) شركة حليفة		12	(451)	(5,485)
خسائر بيع موجودات مستملكة وفاء لديون مستحقة		38	73,659	26,280
تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		33	(1,796,735)	(3,079,791)
الربح قبل التغير في الموجودات والمطلوبات			111,399,531	103,633,223
التغير في الموجودات والمطلوبات				
(الزيادة) في الأرصدة مقيدة السحب			(2,447)	(688,554)
(الزيادة) النقص في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر			(2,225,118)	1,248,625
(الزيادة) في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر			(4,322,868)	(1,449,068)
الزيادة (النقص) في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر			29,000,000	(20,983,000)
(الزيادة) في التسهيلات وتمويلات ائتمانية المباشرة			(427,140,073)	(353,448,874)
(الزيادة) في الموجودات الأخرى			(17,642,144)	(4,443,952)
الزيادة في ودائع العملاء			907,363,110	427,043,531
(النقص) الزيادة في تأمينات نقدية			(6,474,673)	65,604,435
الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى			11,876,176	(10,330,959)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة والمخصصات المدفوعة			601,831,494	206,185,407
ضريبة الدخل المدفوعة		21/أ	(30,374,240)	(25,200,592)
مخصصات متنوعة مدفوعة		20	-	(67,188)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			571,457,254	180,917,627
الأنشطة الاستثمارية				
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			(6,646,443)	(2,899,138)
المستحق من موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		11	203,587,969	122,138,008
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		11	(398,076,566)	(260,423,887)
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات عن حساب شراء ممتلكات ومعدات		13	(6,313,532)	(6,050,867)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		13	76,889	31,078
(الزيادة) في موجودات غير ملموسة		14	(6,427,704)	(7,626,586)
توزيعات نقدية مقبوضة في شركة حليفة		12	6,250	10,000
صافي (الاستخدامات) النقدية في الأنشطة الاستثمارية			(213,793,137)	(154,821,392)
الأنشطة التمويلية				
أرباح موزعة على المساهمين			(19,822,937)	(29,513)
الزيادة في أموال مقترضة			18,414,528	24,982,098
الزيادة في القروض المساندة		19/ب	-	21,300,000
دفعات سداد اصل التزام التأجير		43	(4,160,929)	(4,036,550)
إعادة سداد جزء من فائدة التزام التأجير		43	(297,959)	(304,256)
صافي التغير في حقوق غير المسيطرين نتيجة الزيادة في تملك حصة لشركة تابعة			(2,558,150)	-
صافي (الاستخدامات) النقدية في التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			(8,425,447)	41,911,779
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه			349,238,670	68,008,014
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		33	1,796,735	3,079,791
النقد وما في حكمه في بداية السنة			854,690,830	783,603,025
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		40	1,205,726,235	854,690,830

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (52) جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.



### 1. معلومات عامة

- ان بنك الاتحاد شركة مساهمة عامة أردنية تأسس خلال عام 1978. بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة (1964)، ومركزه الرئيسي مدينة عمان هذا وقد تم تحويله الى بنك خلال عام 1991.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها سبعة وخمسون فرعاً والشركات التابعة في الأردن.
- ان اسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للوراق المالية - الاردن.
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 17 شباط 2022 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

### 2. أهم السياسات المحاسبية:

#### أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الاردني.
- إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:
  - أ. يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
  - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة الى اي تعرضات ائتمانية اخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
  - عند احتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد.
  - في بعض الحالات الخاصة يوافق البنك المركزي الاردني على ترتيبات خاصة لإحتساب وقيّد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لعملاء تسهيلات إئتمانية مباشرة على مدى فترة محددة.
  - تستثنى التسهيلات المرتبطة بمستخلصات المشاريع الحكومية (تحويل مستحقات حكومية) من التصنيف عند احتساب المخصصات.
  - بناء على تعميمي البنك المركزي الأردني الى البنوك العاملة في الأردن رقم 10/3/4375 و 10/3/14960 الصادرين بتاريخ 15 آذار 2020 و 22 تشرين الثاني 2020، فإنه يجوز قيام البنك بتأجيل الأقساط المستحقة او التي تستحق على بعض العملاء دون اعتبار ذلك هيكلية، ودون ان يؤثر أيضاً على تصنيف العميل الائتماني.
  - ب. يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
  - ج. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. يتم احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون بموجب تعميم البنك المركزي رقم 10/3/13246 بتاريخ 2 أيلول 2021 والتي تم بموجبها يتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة المخالفة لاحكام المادة (48) من قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 اعتباراً من عام 2022 وبواقع 5% سنوياً من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات بحيث يتم الوصول الى النسبة المطلوبة والبالغة 50% من تلك العقارات مع نهاية عام 2030.
  - تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
  - ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
  - إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 وبإستثناء أثر ما يرد في الإيضاح (3 – أ) و(ب)).



### أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرته، وتحقق السيطرة عندما يكون للبنك السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويتمكن البنك من استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها.
- يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والائردات والمصرفيات فيما بين البنك والشركات التابعة.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة بقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيها السيطرة على الشركات التابعة.
- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة. يتم إظهار حقوق غير المسيطرين في صافي موجودات الشركات التابعة في بند منفصل ضمن قائمة حقوق الملكية للبنك.

كما في 31 كانون الأول 2021 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	31 كانون الأول 2021		طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021			
		رأس المال المدفوع	قيمة الاستثمار				الموجودات	المطلوبات	الائردات	المصرفيات
	%	دينار					دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الإتحاد للوساطة المالية	100	5,000,000	5,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	12,161,447	794,693	677,899	(371,542)
شركة الإتحاد للتأجير التمويلي	100	10,000,000	10,000,000	تأجير تمويلي	2015	الأردن	27,088,634	14,955,670	2,315,753	(1,409,692)
شركة الإتحاد الإسلامي للإستثمار*	58	113,039,028	65,562,636	تملك الاسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك	2016	الأردن	114,197,423	29,427	3,742,215	(7,500)
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100	100,000	100,000	تصنيع وبرمجة واعداد وتطوير وتوريد برامج	2019	الأردن	747,564	661,663	376,736	(414,104)
المجموع		128,139,028	80,662,636							

كما في 31 كانون الأول 2020 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	31 كانون الأول 2020		طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020			
		رأس المال المدفوع	قيمة الاستثمار				الموجودات	المطلوبات	الائردات	المصرفيات
	%	دينار					دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الإتحاد للوساطة المالية	100	5,000,000	5,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	11,698,977	638,580	1,078,424	(475,067)
شركة الإتحاد للتأجير التمويلي	100	10,000,000	10,000,000	تأجير تمويلي	2015	الأردن	20,195,456	8,968,553	1,549,435	(880,725)
شركة الإتحاد الإسلامي للإستثمار*	58	113,039,028	65,562,636	تملك الاسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك	2016	الأردن	113,964,794	31,513	-	(30,050)
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100	100,000	100,000	تصنيع وبرمجة واعداد وتطوير وتوريد برامج	2019	الأردن	133,173	9,904	1,024,541	(995,086)
المجموع		128,139,028	80,662,636							

\* تمتلك شركة الاتحاد الإسلامي للإستثمار ما نسبته 62.4% من بنك صفوة الإسلامي حيث بلغ مجموع الموجودات مبلغ 2,336,135,319 دينار ومجموع المطلوبات مبلغ 432,048,569 دينار ومجموع الائردات مبلغ 49,198,762 دينار ومجموع المصرفيات 26,381,582 دينار.

- قام بنك الاتحاد خلال العام 2021 بشراء اسهم في بنك صفوة الإسلامي بشكل مباشر بلغت حوالي 1.36% من إجمالي اسهم بنك صفوة الإسلامي.



وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها؛
- تتعرض للعوائد المتغيرة، أو لها الحق في العوائد المتغيرة، الناتجة من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها؛ و
- لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.
- ويعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. وبأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى؛
  - حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى؛
  - الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
  - أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.
- عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة، يقوم البنك بـ:
- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها؛
  - إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطرة عليها؛
  - إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيد في حقوق الملكية؛
  - إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم؛
  - إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
  - إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الأرباح أو الخسائر؛
  - إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، وإذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

تمثل حقوق غير المسيطرين الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق ملكية الشركات التابعة.

### معلومات القطاعات

- قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى.

### صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و"مصرفات فوائد" في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.



تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد.

### صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض. تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

### صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

### صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطبق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر". ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبنء متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في قائمة الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبنء متحوط له يؤثر على قائمة الأرباح أو الخسائر.

### إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر؛ و



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنَّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

### الأدوات المالية

#### الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجبات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإقرار الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإقرار الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإقرار الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الاداء.

### الموجودات المالية

#### الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

#### القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.



ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر.
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

### أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل. بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

### تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كفاءة إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كفاءة إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ "سيناريوهات" الحالة الأسوأ أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

عند الإعراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

### الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم
  - موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحويل والبيع.
  - موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.
- يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

### إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

### أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.

### خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سيرزى بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار.



إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

### التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق ادوات الدين).
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مضمومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة الى اي تعرضات ائتمانية اخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.



### الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي "متدني ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد؛
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً؛ أو
- إخفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقرير ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعزبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدني ائتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدني ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إجمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

### الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

### تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة، إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.



### الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناءً على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر احتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (45) يومًا، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

### تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي وإستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تبسيط شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقرض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقرض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

- العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغيير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغيير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو الموائيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخضوع كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخضوع كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقرض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقرض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقرض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إفتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً.



### الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند استردادها.

### عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص؛ و
- عندما تشمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

### المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية. إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدية بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

### أدوات حقوق الملكية

#### راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

#### اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

#### أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.



### المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

#### المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) مدتلف بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
- عند الإعتراف الأولي، يعد هذا جزءًا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافًا لذلك؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءًا من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر".

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الإلتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبيًا في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولإعداد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالإلتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

#### مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخضم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للإلتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال، انظر "صافي إيرادات الفوائد" أعلاه.



### إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عندما يبذل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخضومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

### الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للإلتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

### المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

### عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.



### التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الالتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

### محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبى عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجمّع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الاعتراف بالبند غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبند غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط، يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.



### التحولات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدّل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدّل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبند المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

### تحويلات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتُؤهل كتحويلات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أُعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومتراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

### تحويلات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحويلات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحويلات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.



### ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها إن وجد، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية:

%	
4 - 2	مباني
15 - 7	معدات وأجهزة وأثاث
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

### القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضّل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أعراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1)** وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى (2)** وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى (3)** وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

### المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

### ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في المملكة الأردنية الهاشمية.



- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

### التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

### تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المتعلقة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.
- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

### تاريخ الإعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

## المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

### مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

### عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.



### • الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد، يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله مسبقاً. يتم استكمال احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات بموجب كتاب البنك المركزي رقم 13246/3/10 بتاريخ 2 أيلول 2021 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2022 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2030.

### الموجودات غير الملموسة

- تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- لا يتم رسلة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في نفس الفترة.
- تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وأنظمة الحاسب الآلي وخصصة بنك صفوة وودائع العملاء وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من 3 إلى 7 سنوات. وفيما يتعلق برخصة بنك صفوة الإسلامي عمرها الزمني غير محدد ولا يتم اطفاءها بل يتم احتساب فيما إذا كان هنالك تدني في قيمتها.

### التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات. في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات. المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحاً منها تكاليف البيع - أو قيمة استخدامه أيهما أكبر. يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك أو الاطفاء إذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

### تملك شركات تابعة والشهرة

- يتم تسجيل تملك شركات تابعة باستخدام طريقة التملك. يتم احتساب كلفة التملك بالقيمة العادلة للمبالغ الممنوحة بتاريخ التملك بالإضافة إلى قيمة حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة.
- يتم تسجيل حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة بقيمتها العادلة أو بحصتهم من صافي موجودات الشركة المملوكة. يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بعملية التملك كمصاريف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- يتم تسجيل الشهرة بالكلفة، والتي تمثل زيادة المبالغ الممنوحة بالإضافة إلى قيمة حقوق غير المسيطرين عن صافي القيمة العادلة للموجودات والإلتزامات المملوكة بعد انقاص قيمة التدني.
- تقوم المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المملوكة للتأكد من أن تصنيفها قد تم وفقاً للظروف الاقتصادية والشروط التعاقدية المتعلقة بهذه الموجودات والمطلوبات بتاريخ التملك.



### إستثمار في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- تظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بموجب طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفائها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

### العملات الأجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها. تُسجل المعاملات بعملة غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول الربود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصة في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً ماليًا)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالك البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.



#### البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعروفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة، وبالنسبة لهذه العقود، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الاستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يقوم البنك باستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة)، مطروفاً منها حوافز الإيجار مستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبنء منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقاً قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

لم يقم البنك بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبنء منفصل في قائمة المركز المالي الموحد.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الأرباح أو الخسائر.



### البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجراً كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجراً وسيطاً، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترة المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات أخرى غير التأجير، يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستلمة أو التي سيتم إستلامها بموجب العقد لكل مكون.

### النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقنتائها.

## 3. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

### أ. معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية

تم اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2021 في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة أو السنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية.

### إصلاح معيار سعر الفائدة المعياري

في السنة السابقة، طبقت المجموعة تعديلات المرحلة الأولى لإصلاح معيار سعر الفائدة (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ومعيار المحاسبة الدولي (39) والمعيار الدولي للتقارير المالية (7)). تعالج هذه التعديلات متطلبات محاسبة التحوط المحددة للسماح بمواصلة محاسبة التحوط للتحولات المتأثرة خلال فترة عدم التيقن السابقة يتم تعديل بنود التحوط أو أدوات التحوط كنتيجة لإصلاح معيار معدل الفائدة.

طبقت المجموعة في السنة الحالية تعديلات المرحلة الثانية لإصلاح معيار سعر الفائدة (تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية (9) ومعيار المحاسبة الدولي (39) والمعيار الدولي للتقارير المالية (7) والمعيار الدولي للتقارير المالية (4) والمعيار الدولي للتقارير المالية (16)). إن تطبيق هذه التعديلات يُمكّن المجموعة من عكس آثار الانتقال من سعر الاقتراض بين البنوك (IBOR) لأسعار الفائدة المعيارية البديلة (يشار إليها أيضاً باسم "المعدلات الخالية من المخاطر (RFR) ") دون التسبب في تأثيرات محاسبية لا توفر معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.

تقدم التعديلات أيضاً متطلبات إفصاح جديدة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) لعلاقات التحوط التي تخضع للاستثناءات التي أدخلتها التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (9).



### الانتقال من اللايبور الى اسعار الفائدة خالية المخاطر

بناءً على التغيرات التي فرضها السوق على استعمال مؤشر اللايبور، ومواكبة للتطورات الاقتصادية العالمية، قام البنك وخلال العام بالبدء بمراحل اعتماد اسعار الفائدة المرجعية RFR المقترحة ومن خلال مراجعة كافة التسهيلات والاستثمارات ودراسة أثر تغير سعر الاساس عليها، علاوة على ذلك فقد بدا البنك بالمباشرة بالاجراءات التقنية من تحضير الانظمة البنكية والمحاسبية لغايات الانتقال الناجح الى المؤشرات الاخرى البديلة.

بلغت قيمة العقود المتوقع تعديل سعر الفائدة المرجعي لها مستقبلاً كما في 31 كانون الاول من العام 2021 مبلغ 13,205,664 دينار. تم دراسة اثر التعديلات المتوقعة على الاسعار المرجعية ولم يكن هنالك أي أثر جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة لأي من تعديلات المرحلة الأولى والمرحلة الثانية حيث ان الأدوات المالية للمجموعة غير مرتبطة بسعر الاقتراض بين البنوك (IBOR).

### امتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد 19 لما بعد 30 حزيران 2021 - تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16

في العام السابق، اعتمدت المجموعة امتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد 19 (تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16) التي قدمت إعفاءً عملياً للمستأجرين في المحاسبة عن امتيازات الإيجار التي حدثت كنتيجة مباشرة لكوفيد 19، من خلال تقديم وسيلة عملية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 16. كانت هذه الوسيلة العملية متاحة لامتيازات الإيجار بحيث أن أي أثر تخفيض في مدفوعات الإيجار بشأنها يؤثر المدفوعات المستحقة أصلاً في 30 حزيران 2021 أو قبل ذلك التاريخ.

في آذار 2021، أصدر مجلس المعايير امتيازات الإيجار ذات الصلة بكوفيد 19 لما بعد 30 حزيران 2021 (تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16) الذي يوسع الوسيلة العملية لتشمل تطبيق تخفيض مدفوعات الإيجار المستحقة أصلاً في أو قبل 30 حزيران 2022.

تسمح الوسيلة العملية للمستأجر باختيار عدم تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بكوفيد 19 يعد تعديلاً لعقد الإيجار. يجب على المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار إحتساب أي تغيير في مدفوعات الإيجار الناتج عن امتياز الإيجار المتعلق بكوفيد 19 والذي يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 كما لو أن التغيير لم يكن تعديلاً لعقد الإيجار.

تنطبق الوسيلة العملية فقط على امتيازات الإيجار التي تحدث كنتيجة مباشرة لكوفيد 19 وفقط إذا تم استيفاء جميع الشروط التالية:

- يؤدي التغيير في مدفوعات الإيجار إلى تعديل المقابل لعقد الإيجار الذي يكون إلى حد كبير نفس أو أقل من مقابل عقد الإيجار الذي يسبق التغيير مباشرة.
- أي تخفيض في مدفوعات الإيجار يؤثر فقط على المدفوعات المستحقة أصلاً في أو قبل 30 حزيران 2022 (امتياز الإيجار يفي بهذا الشرط إذا أدى إلى تخفيض مدفوعات الإيجار في أو قبل 30 حزيران 2022 وزيادة مدفوعات الإيجار التي تمتد إلى ما بعد 30 حزيران 2022).
- لا يوجد تغيير جوهري على شروط وأحكام عقد الإيجار.

لم يكن هنالك أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه القوائم المالية الموحدة حيث لم يكن لدى المجموعة أي عقود إيجار متأثرة بالتعديل.



### ب. معايير صادرة وغير سارية المفعول

كما في تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية الموحدة، لم تطبق المجموعة المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد:

تاريخ السريان	المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة
يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023، ما لم يكن ذلك غير عملي، وفي هذه الحالة يتم تطبيق نهج الأثر الرجعي المعدل أو نهج القيمة العادلة.	<p><b>المعيار الدولي للتقارير المالية (17) عقود التأمين (بما في ذلك تعديلات حزيران 2020 على المعيار الدولي للتقارير المالية (17))</b></p> <p>يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية (4) عقود التأمين.</p> <p>يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) نموذجًا عامًا، يتم تعديله لعقود التأمين مع ميزات المشاركة المباشرة، الموصوف على أنه نهج الرسوم المتغيرة. يتم تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نهج تخصيص الأقساط.</p> <p>يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير المبلغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية ويقاس بشكل صريح تكلفة عدم التأكد. يأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات وضمانات حاملي الوثائق.</p> <p>في حزيران 2020، أصدر المجلس تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (17) لمعالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية (17). تؤجل التعديلات تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) (متضمنًا التعديلات) إلى فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023. وفي الوقت نفسه، أصدر المجلس تمديدًا للإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) (تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (4)) التي تمديد تاريخ انتهاء الإعفاء الثابت والمؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في المعيار الدولي للتقارير المالية 4 إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023.</p> <p>لغرض متطلبات الانتقال، يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة المعيار للمرة الأولى، ويكون تاريخ الانتقال هو بداية الفترة التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي.</p> <p><b>تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك.</b></p> <p>إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (10) وعلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (28) تعالج الحالات التي يكون فيها بيع أو المساهمة بأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. تنص التعديلات تحديداً على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي لا تنطوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي يتم معالجتها محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الإستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (والتي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم السابقة فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك الجديد.</p>

لم يُحدد تاريخ السريان بعد. يُسمح بالتطبيق المبكر.



تاريخ السريان	المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة
<p>تُطبق التعديلات بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.</p>	<p><b>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة</b></p> <p>إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تؤثر فقط على عرض الالتزامات في قائمة المركز المالي كمتداولة أو غير متداولة وليس على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو إيرادات أو مصاريف، أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.</p> <p>توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، كما توضح أن الحقوق تعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفاً لـ "التسوية" لتوضح أنها تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل.</p>
<p>تسري التعديلات التي أجريت على عمليات اندماج الأعمال التي يكون لها تاريخ استحواذ في أو بعد بداية الفترة السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2022. يُسمح بالتطبيق المبكر إذا طبقت المنشأة كافة المراجع الأخرى المحدثة.</p>	<p><b>تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) - مرجع لإطار المفاهيم</b></p> <p>تُحدّث التعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) بحيث يشير إلى الإطار المفاهيمي لسنة 2018 بدلاً من إطار سنة 1989. كما أنها تضيف إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) متطلباً يتعلق بالالتزامات المحددة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37)، وهو أن تطبق المنشأة المستحوذة معيار المحاسبة الدولي رقم (37) لتحديد ما إذا كان هناك التزام قائم في تاريخ الاستحواذ نتيجة لأحداث سابقة. بالنسبة للضريبة التي ستندرج ضمن نطاق تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21): الرسوم، تُطبق المنشأة المستحوذة تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21) لتحديد ما إذا كان الحدث الملزم الذي نتج عنه التزام بسداد الضريبة قد وقع بحلول تاريخ الاستحواذ.</p> <p>وأخيراً، تضيف التعديلات بياناً صريحاً بأن المنشأة المستحوذة لا تعترف بالموجودات المحتملة المستحوذ عليها في اندماج الأعمال.</p>
<p>أول كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.</p>	<p><b>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والآلات والمعدات - المتحصلات قبل الاستخدام المقصود.</b></p> <p>لا تسمح التعديلات بخصم أي عائدات ناتجة من بيع الأصناف التي تم إنتاجها قبل أن يصبح هذا الأصل متاحاً للاستخدام من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات، أي العائدات المحققة أثناء إحضار الأصل إلى الموقع والحالة التشغيلية اللازمة له لإنجاز الأعمال بالطريقة التي تستهدفها الإدارة. وبالتالي، تعترف المنشأة بعائدات تلك المبيعات إلى جانب التكاليف ذات الصلة ضمن الربح أو الخسارة. وتقيس المنشأة تكلفة هذه البنود وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (2) "المخزون".</p> <p>توضح التعديلات أيضاً معنى "اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم". ويحدد معيار المحاسبة الدولي (16) ذلك على أنه تقييم لما إذا كان الأداء الفني والمادي للأصل يمكن استخدامه في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو تأجيرها للآخرين أو لأغراض إدارية.</p> <p>وإذا لم يتم عرضها بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل، ينبغي أن تفصح القوائم المالية عن قيمة العائدات والتكلفة المدرجة في الربح أو الخسارة والتي تتعلق ببنود منتجة وليست إحدى مخرجات الأنشطة الاعتيادية للمنشأة، وأي بند (بنود) يتضمن تلك العائدات والتكلفة في قائمة الدخل الشامل.</p> <p>تطبق التعديلات بأثر رجعي، ولكن فقط على بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي تم إحضارها إلى الموقع والحالة التشغيلية اللازمة لها لإنجاز الأعمال بالطريقة التي تستهدفها الإدارة في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة في القوائم المالية التي تطبق فيها المنشأة التعديلات للمرة الأولى.</p> <p>ينبغي على المنشأة الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق الأولي للتعديلات كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة (أو أي بند آخر من بنود حقوق الملكية، كما هو ملائم) في بداية تلك الفترة الأولى المعروضة.</p>



تاريخ السريان	المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة
أول كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.	<p>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 - العقود المثقلة - تكلفة الوفاء بالعقد</p> <p>تنص التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". تتكون التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد من التكاليف الإضافية للوفاء بهذا العقد (على سبيل المثال العمالة المباشرة أو المواد المباشرة) وتوزيع التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بتنفيذ العقد (على سبيل المثال توزيع مصاريف الاستهلاك لأحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في الوفاء بالعقد).</p> <p>تطبق التعديلات على العقود التي لم تف المنشأة فيها بكافة التزاماتها كما في بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديلات للمرة الأولى. لا يتم تعديل أرقام المقارنة. وبدلاً من ذلك، يتعين على المنشأة الاعتراف بالأثر التراكمي لتطبيق التعديلات مبدئياً كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة أو أي بند آخر من بنود حقوق الملكية، كما هو ملائم، في تاريخ التطبيق الأولي.</p>
	التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية 2018-2020
أول كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.	<p><b>المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) - تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة</b></p> <p>يقدم التعديل إعفاءً إضافياً للشركة التابعة التي تصبح أول شركة تطبق التعديل بعد شركتها الأم فيما يتعلق بالمحاسبة عن فروق الترجمة المتراكمة. نتيجة لهذا التعديل، يمكن الآن للشركة التابعة التي تستخدم الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (د. 16 أ) ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) أن تختار أيضاً قياس فروق الترجمة التراكمية لجميع العمليات الأجنبية بالقيمة الدفترية التي سيتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للشركة الأم، بناءً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، إذا لم يتم إجراء تعديلات على إجراءات التوحيد والآثار المترتبة على اندماج الأعمال التي استحوذت الشركة الأم من خلالها على الشركة التابعة. يُتاح للشركة الزميلة أو المشروع المشترك خيار مماثل بالاستفادة من الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (د. 16 أ).</p>
أول كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.	<p><b>المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية</b></p> <p>يوضح التعديل أنه عند تطبيق اختبار "10 في المئة" لتحديد ما إذا كان ينبغي عدم الاعتراف بالالتزام المالي، تقوم المنشأة بتضمين الرسوم المدفوعة أو المستلمة فقط بين المنشأة (المقترض) والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة سواء من المنشأة أو المقرض نيابةً عن الغير. يُطبق التعديل بأثر مستقبلي على التعديلات والمبادلات التي تحدث في أو بعد التاريخ الذي تطبق فيه المنشأة التعديل للمرة الأولى.</p>
لا يوجد تاريخ سريان محدد	<p><b>المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16: عقود الإيجار</b></p> <p>يستبعد التعديل التوضيح المتعلق بالتعويض عن التحسينات على أرض مستأجرة.</p>
أول كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.	<p><b>معيار المحاسبة الدولي رقم 41 - الزراعة</b></p> <p>يلغي التعديل متطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (41) للمنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية للضرائب عند قياس القيمة العادلة. يعمل هذا على مواءمة قياس القيمة العادلة في معيار المحاسبة الدولي (41) مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13)، قياس القيمة العادلة، لاستخدام التدفقات النقدية المتسقة داخلياً ومعدلات الخصم وتمكين المُعدّين من تحديد ما إذا كانوا سيستخدمون التدفقات النقدية ومعدلات الخصم قبل خصم الضرائب أو بعد الضريبة ومعدلات الخصم لأفضل سعر عادل لقياس القيمة.</p> <p>يتم تطبيق التعديل بأثر مستقبلي، أي لقياس القيمة العادلة في أو بعد التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة بتطبيق التعديل.</p>

تاريخ السريان	المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة
<p>أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقه بأثر رجعي.</p> <p>لا تحتوي تعديلات بيان الممارسة (2) على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تاريخ سريان أو متطلبات انتقالية.</p>	<p><b>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية وبيان الممارسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2) إصدار الأحكام النسبية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية</b></p> <p>تُغير التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي (1) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات مصطلح "معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية" بمصطلح "السياسات المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مهمة إذا كان، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة، من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية.</p> <p>كما تم تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية جوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير جوهرية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هي جوهرية بحد ذاتها.</p> <p>وضع مجلس المعايير أيضاً إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" الموضحة في بيان الممارسة (2) الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.</p>
<p>أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.</p>	<p><b>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (8) - السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية</b></p> <p>تستبدل التعديلات تعريف التقديرات المحاسبية بتعريف التغيير في التقديرات المحاسبية. بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في القوائم المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس".</p> <p>تم حذف تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية. ومع ذلك، احتفظ المجلس بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع التوضيحات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحاً لخطأ.</li> <li>• إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء الفترة السابقة</li> </ul> <p>أضاف المجلس مثالين (4و5) إلى الإرشادات الخاصة بتنفيذ معيار المحاسبة الدولي (8)، المصاحب للمعيار. حذف المجلس مثالاً واحداً (مثال 3) لأنه قد يسبب ارتباكاً في ضوء التعديلات.</p>



تاريخ السريان	المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة
أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.	<p><b>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) الضرائب - الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة</b></p> <p>تقدم التعديلات استثناءً آخر من الإعفاء من الاعتراف الأولي. بموجب التعديلات، لا تطبق المنشأة إعفاء الاعتراف الأولي للمعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة ومتساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم.</p> <p>اعتمادًا على قانون الضرائب المعمول به، قد تنشأ الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والمقتطعة عند الاعتراف الأولي بأصل وإلتزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة. على سبيل المثال، قد ينشأ هذا عند الاعتراف بالتزام عقد الإيجار وما يقابله من حق استخدام الأصل بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 في تاريخ بدء عقد الإيجار.</p> <p>بعد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، يتعين على المنشأة الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبة المؤجلة ذات الصلة، مع إدراج أي أصل ضريبي مؤجل يخضع لمعايير الاسترداد الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (12).</p> <p>يضيف المجلس أيضًا مثالاً توضيحيًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (12) الذي يوضح كيفية تطبيق التعديلات.</p> <p>تنطبق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أول فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة، تعترف المنشأة بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• موجودات ضريبية مؤجلة (إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر ربح خاضع للضريبة يمكن في مقابله استخدام الفرق المؤقت القابل للخصم) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بما يلي:             <ul style="list-style-type: none"> <li>- حق استخدام الموجودات والتزامات الإيجار</li> <li>- إيقاف التشغيل والاستعادة والمطلوبات المماثلة والمبالغ المقابلة المعترف بها كجزء من تكلفة الأصل ذي الصلة</li> </ul> </li> <li>• الأثر التراكمي للتطبيق الأولي للتعديلات كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في ذلك التاريخ.</li> </ul>

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.

#### 4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراسات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم اتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:



### التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم إثبات التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة العقارات، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد.

يتم احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات بموجب كتاب البنك المركزي الأردني رقم 13246/3/10 بتاريخ 2 أيلول 2021 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2021 بحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2030.

### الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

### ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

### مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

### مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

### الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

### مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهاادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (44).

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الاحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة الى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

### تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت



الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

### زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدمومة. ان التقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (44).

### إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

### إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما تحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

### النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (44). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

### أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بالتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.



### ب. قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

### ج. الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسباً. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية حدوث التدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك؛ و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

### خيارات التمديد والإلغاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإلغاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإلغاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

### تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد، أو عدم خيار الإلغاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإلغاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

### المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

### تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.



### احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

### الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

### قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

### خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقدير لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

## 5. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
101,051,657	125,176,533	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى البنك المركزي الأردني:
269,306,430	265,155,626	حسابات جارية وتحت الطلب
165,000,000	315,000,000	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
185,702,345	229,098,309	متطلبات الاحتياطي النقدي
620,008,775	809,253,935	إجمالي الأرصدة لدى البنك المركزي
721,060,432	934,430,468	المجموع

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي كما في 31 كانون الأول 2021 و31 كانون الأول 2020.
- لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2021 و31 كانون الأول 2020.
- إن جميع الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني مصنفة ضمن المرحلة الأولى وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، كما لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021.

الحركة على إجمالي الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني:

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
503,730,148	620,008,775	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
202,978,627	354,245,160	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(86,700,000)	(165,000,000)	الأرصدة المسددة
620,008,775	809,253,935	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

## 6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		البيان
2020	2021	2020	2021	2020	2021	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
163,075,597	240,062,253	162,452,001	239,619,091	623,596	443,162	حسابات جارية وتحت الطلب
234,198,613	301,974,566	214,198,613	291,974,566	20,000,000	10,000,000	ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل
397,274,210	542,036,819	376,650,614	531,593,657	20,623,596	10,443,162	المجموع
(189,682)	(560,112)	(189,682)	(560,112)	-	-	مخصص التدني
397,084,528	541,476,707	376,460,932	531,033,545	20,623,596	10,443,162	صافي الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 55,348,360 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (46,289,804 دينار كما في 31 كانون الأول 2020).
- بلغت الارصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 7,548,214 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (7,545,767 دينار كما في 31 كانون الأول 2020).

فيما يلي الحركة على اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

2021		المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
		دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة		397,274,210	-	-	397,274,210
الأرصدة الجديدة خلال السنة		422,775,611	-	-	422,775,611
الأرصدة المسددة		(276,450,530)	-	-	(276,450,530)
التغيرات الناتجة عن تعديلات		(1,562,472)	-	-	(1,562,472)
إجمالي الرصيد في نهاية السنة		542,036,819	-	-	542,036,819

2020		المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
		دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة		331,017,085	-	-	331,017,085
الأرصدة الجديدة خلال السنة		336,335,033	-	-	336,335,033
الأرصدة المسددة		(270,077,908)	-	-	(270,077,908)
إجمالي الرصيد في نهاية السنة		397,274,210	-	-	397,274,210



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إفصاح الحركة على مخصص التدني:

31 كانون الأول 2021		المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
		دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2021	189,682	-	-	-	189,682
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	560,111	-	-	-	560,111
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(189,681)	-	-	-	(189,681)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على مخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاثة خلال السنة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
الأرصدة والإيداعات المعدومة	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
الرصيد كما في نهاية السنة	560,112	-	-	-	560,112

31 كانون الأول 2020		المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
		دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020	211,356	-	-	-	211,356
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	189,682	-	-	-	189,682
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(211,356)	-	-	-	(211,356)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على مخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاثة خلال السنة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
الأرصدة والإيداعات المعدومة	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
الرصيد كما في نهاية السنة	189,682	-	-	-	189,682

## 7. ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		المجموع 31 كانون الأول	
		2020	2021	2020	2021	2020	2021
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ايداعات تستحق خلال فترة من 3 اشهر الى 6 اشهر		-	-	1,449,068	2,771,936	1,449,068	2,771,936
اكثر من 6 اشهر الى 9 اشهر		3,000,000	6,000,000	-	-	3,000,000	6,000,000
المجموع		3,000,000	6,000,000	1,449,068	2,771,936	4,449,068	8,771,936
مخصص التدني		-	-	(611)	(1,251)	(611)	(1,251)
صافي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		3,000,000	6,000,000	1,448,457	2,770,685	4,448,457	8,770,685



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

فيما يلي الحركة على اجمالي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

2021	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	4,449,068	-	-	4,449,068
الایداعات الجديدة خلال السنة	8,771,936	-	-	8,771,936
الایداعات المسددة	(4,449,068)	-	-	(4,449,068)
إجمالي الرصيد في نهاية السنة	8,771,936	-	-	8,771,936

2020	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	3,000,000	-	-	3,000,000
الایداعات الجديدة خلال السنة	4,449,068	-	-	4,449,068
الایداعات المسددة	(3,000,000)	-	-	(3,000,000)
إجمالي الرصيد في نهاية السنة	4,449,068	-	-	4,449,068

إفصاح الحركة على مخصص التدني:

31 كانون الأول 2021	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2021	611	-	-	611
خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة	1,251	-	-	1,251
المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة	(611)	-	-	(611)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة والإيداعات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد كما في نهاية السنة	1,251	-	-	1,251

31 كانون الأول 2020	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020	-	-	-	-
خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة	611	-	-	611
المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة والإيداعات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد كما في نهاية السنة	611	-	-	611



## 8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
78,294	143,948	سندات حكومية مدرجة في الاسواق المالية
1,463,324	1,512,207	سندات شركات مدرجة في الاسواق المالية
5,667,508	3,275,739	اسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية
8,010,770	13,364,472	صناديق استثمارية
15,219,896	18,296,366	المجموع

## 9. تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
		<b>الأفراد (التجزئة)</b>
2,481,742	1,794,970	حسابات جارية مدينة
691,793,785	821,425,508	قروض وكمبيالات *
14,494,456	17,807,394	بطاقات الائتمان
		<b>القروض العقارية</b>
783,136,250	897,926,656	
		<b>الشركات الكبرى</b>
81,996,125	66,202,150	حسابات جارية مدينة
1,100,136,150	1,046,668,567	قروض وكمبيالات *
		<b>منشآت صغيرة ومتوسطة</b>
25,149,124	24,662,480	حسابات جارية مدينة
176,403,540	201,854,139	قروض وكمبيالات *
		<b>الحكومة والقطاع العام</b>
212,514,816	431,243,828	
3,088,105,988	3,509,585,692	المجموع
16,995,241	16,920,366	ينزل: فوائد وعوائد معلقة
119,482,614	141,540,998	ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة
2,951,628,133	3,351,124,328	صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة

\* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 5,395,416 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (5,057,807 دينار كما في 31 كانون الأول 2020).

- بلغت التسهيلات الائتمانية والتمويلات ضمن المرحلة الثالثة 130,919,534 دينار أي ما نسبته 3/73% من رصيد التسهيلات الائتمانية والتمويلات المباشرة كما في 31 كانون الأول 2021 (118,245,398 دينار أي ما نسبته 3/83% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2020).

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 113,999,168 دينار أي ما نسبته 3/26% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2021 (101,250,157 دينار أي ما نسبته 3/30% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2020).

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 323,740,585 دينار أي ما نسبته 9/22% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2021 (305,008,749 دينار أي ما نسبته 9/88% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2020).

- بلغت التمويلات وفقاً للشريعة الإسلامية والتي تخص بنك صفوة الإسلامي 1,635,040,078 دينار أي ما نسبته 46/59% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2021 (1,193,020,390 دينار أي ما نسبته 38/63% كما في 31 كانون الأول 2020).



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

### إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,088,105,988	118,245,398	30,726,382	342,616,631	572,632,425	2,023,885,152	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
1,080,653,693	5,589,877	11,684,408	76,916,417	236,184,831	750,278,160	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(417,194,865)	(14,706,179)	(2,796,948)	(53,793,088)	(43,112,125)	(302,786,525)	التسهيلات المسددة
-	(3,665,586)	(786,102)	(56,175,283)	786,149	59,840,822	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(4,084,249)	32,796,228	140,087,906	(32,188,318)	(136,611,567)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	38,574,192	(1,692,361)	(25,374,658)	(4,952,724)	(6,554,449)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(33,368,427)	584,624	(2,953,445)	(12,736,601)	(266,360)	(17,996,645)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(200,211,414)	(1,219,260)	(1,747,686)	(6,477,291)	(57,433,758)	(133,333,419)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(8,399,283)	(8,399,283)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة أو المحولة كبنود خارج قائمة المركز المالي
3,509,585,692	130,919,534	65,230,476	405,064,033	671,650,120	2,236,721,529	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,749,551,213	116,450,626	31,396,579	285,111,909	442,937,612	1,873,654,487	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
717,891,055	8,154,253	9,149,588	60,697,305	177,653,092	462,236,817	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(279,614,714)	(5,471,781)	(1,845,521)	(36,057,970)	(25,168,082)	(211,071,360)	التسهيلات المسددة
-	(1,002,841)	(11,487,602)	(60,143,204)	11,524,200	61,109,447	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,132,444)	3,991,464	122,689,573	(2,934,877)	(121,613,716)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	24,292,588	(1,066,122)	(11,245,382)	(1,033,392)	(10,947,692)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(13,986,934)	(221,511)	(230,859)	(12,539,614)	(1,083,003)	88,053	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(68,020,667)	(4,109,527)	818,855	(5,895,986)	(29,263,125)	(29,570,884)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(17,713,965)	(17,713,965)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة أو المحولة كبنود خارج قائمة المركز المالي
3,088,105,988	118,245,398	30,726,382	342,616,631	572,632,425	2,023,885,152	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- تم خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 تحويل تسهيلات وتمويلات أئتمانية مباشرة بمبلغ 7,679,135 دينار إلى بنود خارج المركز المالي (14,822,171 دينار كما في 31 كانون الأول 2020) وشطب تسهيلات وتمويلات أئتمانية مباشرة بمبلغ 720,148 دينار وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص (2,891,794 دينار كما في 31 كانون الأول 2020).



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

- فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
119,482,614	-	12,675,056	67,069,526	14,336,802	25,401,230	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2021
22,751,705	-	2,691,006	13,173,332	2,592,837	4,294,530	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال العام
(17,867,845)	-	(1,584,591)	(9,924,727)	(2,813,721)	(3,544,806)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
2,467,947	-	(78,919)	(108,871)	816,969	1,838,768	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(5,079,819)	-	(13,859)	(5,067,934)	(568,155)	570,129	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
2,611,872	-	92,778	5,176,805	(248,814)	(2,408,897)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
13,346,653	-	1,021,510	7,449,335	84,891	4,790,917	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
9,413,365	-	(445,341)	10,339,158	(1,133,266)	652,814	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(5,585,494)	-	(512,685)	(2,594,479)	(363,585)	(2,114,745)	التسهيلات المعدومة أو المحولة
141,540,998	-	13,844,955	85,512,145	12,703,958	29,479,940	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						إعادة التوزيع
138,387,898	-	13,167,915	85,512,145	12,703,784	27,004,054	المخصصات على مستوى إفرادي
3,153,100	-	677,040	-	174	2,475,886	المخصصات على مستوى تجميعي
141,540,998	-	13,844,955	85,512,145	12,703,958	29,479,940	

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
97,016,801	189,784	9,708,250	61,873,990	8,438,426	16,806,351	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020
10,069,581	-	1,403,202	4,871,545	449,582	3,345,252	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال العام
(5,528,842)	-	(576,193)	(3,355,349)	(273,618)	(1,323,682)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
1,115,340	-	22,126	346,280	156,753	590,181	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(913,161)	-	11,264	(1,161,016)	(16,189)	252,780	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(202,179)	-	(33,390)	814,736	(140,564)	(842,961)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
13,223,043	-	2,008,715	3,327,599	2,963,848	4,922,881	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
19,952,614	(189,784)	2,188,585	13,503,004	2,774,879	1,675,930	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(15,250,583)	-	(2,057,503)	(13,151,263)	(16,315)	(25,502)	التسهيلات المعدومة أو المحولة
119,482,614	-	12,675,056	67,069,526	14,336,802	25,401,230	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						إعادة التوزيع
118,436,621	-	12,502,541	67,069,526	14,336,750	24,527,804	المخصصات على مستوى إفرادي
1,045,993	-	172,515	-	52	873,426	المخصصات على مستوى تجميعي
119,482,614	-	12,675,056	67,069,526	14,336,802	25,401,230	

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى بمبلغ 17,867,845 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (5,528,842 دينار كما في 31 كانون الأول 2020).



## الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

الإجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للعام 2021
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
16,995,241	-	2,282,901	7,655,932	2,935,998	4,120,410	الرصيد في بداية السنة
4,458,653	-	752,560	1,342,528	427,845	1,935,720	يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
(1,719,739)	-	(83,060)	(508,584)	(455,395)	(672,700)	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات
(2,813,789)	-	(313,495)	(782,166)	(437,295)	(1,280,833)	الفوائد المعلقة التي تم شطبها بموجب قرارات
16,920,366	-	2,638,906	7,707,710	2,471,153	4,102,597	الرصيد في نهاية السنة

الإجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للعام 2020
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
16,683,041	-	1,707,055	9,312,423	2,423,484	3,240,079	الرصيد في بداية السنة
4,385,515	-	836,422	1,280,781	646,343	1,621,969	يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
(1,609,934)	-	(54,334)	(738,822)	(108,749)	(708,029)	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات
(2,463,381)	-	(206,243)	(2,198,450)	(25,080)	(33,609)	الفوائد المعلقة التي تم شطبها بموجب قرارات
16,995,241	-	2,282,901	7,655,932	2,935,998	4,120,410	الرصيد في نهاية السنة



فيما يلي التعرضات الائتمانية وفق للمعيار الدولي للتقارير المالية (9):

كما في 31 كانون الأول 2021

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني												
المجموع			المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الاولى			
فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,102,597	29,479,940	841,027,872	4,102,597	22,472,623	30,522,499	-	2,990,363	30,940,041	-	4,016,954	779,565,332	للموارد
2,471,153	12,703,958	897,926,656	2,471,153	5,958,515	16,894,804	-	5,508,400	132,472,608	-	1,237,043	748,559,244	القروض العقارية
7,707,710	85,512,145	1,112,870,717	7,707,710	45,846,859	62,386,168	-	28,714,382	251,230,166	-	10,950,904	799,254,383	الشركات الكبرى
2,638,906	13,844,955	226,516,619	2,638,906	10,149,583	21,116,063	-	2,549,592	55,651,694	-	1,145,780	149,748,862	المشآت الصغيرة والمتوسطة
-	-	431,243,828	-	-	-	-	-	-	-	-	431,243,828	للحكومة والقطاع العام
16,920,366	141,540,998	3,509,585,692	16,920,366	84,427,580	130,919,534	-	39,762,737	470,294,509	-	17,350,681	2,908,371,649	

كما في 31 كانون الأول 2020

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني												
المجموع			المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الاولى			
فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,120,410	25,401,230	708,769,983	4,120,410	20,113,075	28,323,459	-	1,534,974	22,088,956	-	3,753,181	658,357,568	للأفراد
2,935,998	14,336,802	783,136,250	2,935,998	5,945,750	18,460,780	-	7,276,536	106,458,733	-	1,114,516	658,216,737	القروض العقارية
7,655,932	67,069,526	1,182,132,275	7,655,932	36,743,565	53,292,394	-	18,790,244	195,780,692	-	11,535,717	933,059,189	الشركات الكبرى
2,282,901	12,675,056	201,552,664	2,282,901	8,960,871	18,168,765	-	1,359,772	49,014,632	-	2,354,413	134,369,267	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
-	-	212,514,816	-	-	-	-	-	-	-	-	212,514,816	للحكومة والقطاع العام
16,995,241	119,482,614	3,088,105,988	16,995,241	71,763,261	118,245,398	-	28,961,526	373,343,013	-	18,757,827	2,596,517,577	



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,088,105,988	118,245,398	30,726,382	342,616,631	572,632,425	2,023,885,152	إجمالي التعرضات في بداية السنة
1,080,653,693	5,589,877	11,684,408	76,916,417	236,184,831	750,278,160	التعرضات الجديدة خلال السنة
(417,194,865)	(14,706,179)	(2,796,948)	(53,793,088)	(43,112,125)	(302,786,525)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(3,665,586)	(786,102)	(56,175,283)	786,149	59,840,822	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(4,084,249)	32,796,228	140,087,906	(32,188,318)	(136,611,567)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	38,574,192	(1,692,361)	(25,374,658)	(4,952,724)	(6,554,449)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(33,368,427)	584,624	(2,953,445)	(12,736,601)	(266,360)	(17,996,645)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(200,211,414)	(1,219,260)	(1,747,686)	(6,477,291)	(57,433,758)	(133,333,419)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(8,399,283)	(8,399,283)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
<u>3,509,585,692</u>	<u>130,919,534</u>	<u>65,230,476</u>	<u>405,064,033</u>	<u>671,650,120</u>	<u>2,236,721,529</u>	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,749,551,213	116,450,626	31,396,579	285,111,909	442,937,612	1,873,654,487	إجمالي التعرضات في بداية السنة
717,891,055	8,154,253	9,149,588	60,697,305	177,653,092	462,236,817	التعرضات الجديدة خلال السنة
(279,614,714)	(5,471,781)	(1,845,521)	(36,057,970)	(25,168,082)	(211,071,360)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(1,002,841)	(11,487,602)	(60,143,204)	11,524,200	61,109,447	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,132,444)	3,991,464	122,689,573	(2,934,877)	(121,613,716)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	24,292,588	(1,066,122)	(11,245,382)	(1,033,392)	(10,947,692)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(13,986,934)	(221,511)	(230,859)	(12,539,614)	(1,083,003)	88,053	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(68,020,667)	(4,109,527)	818,855	(5,895,986)	(29,263,125)	(29,570,884)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(17,713,965)	(17,713,965)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
<u>3,088,105,988</u>	<u>118,245,398</u>	<u>30,726,382</u>	<u>342,616,631</u>	<u>572,632,425</u>	<u>2,023,885,152</u>	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على خسارة التدني كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
119,482,614	71,763,261	154,124	28,807,402	891,869	17,865,958	رصيد بداية السنة
22,751,705	8,677,923	260,432	7,893,105	637,405	5,282,840	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(17,867,845)	(9,519,217)	(3,324)	(3,815,132)	(77,533)	(4,452,639)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(1,554,205)	(994)	(2,664,820)	1,040	4,218,979	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,813,612)	416,966	3,058,678	(44,479)	(1,617,553)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,979,689	(10,405)	(5,879,244)	(27,577)	(62,463)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
13,346,653	14,513,401	850,535	1,662,786	(862)	(3,679,207)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
9,413,365	1,965,834	277,087	8,755,541	(171,184)	(1,413,913)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(5,585,494)	(5,585,494)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
<u>141,540,998</u>	<u>84,427,580</u>	<u>1,944,421</u>	<u>37,818,316</u>	<u>1,208,679</u>	<u>16,142,002</u>	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
97,016,801	73,841,760	311,412	10,513,762	288,324	12,061,543	رصيد بداية السنة
10,069,581	3,956,768	23,766	4,809,191	460,707	819,149	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(5,528,842)	(2,138,657)	(5,693)	(1,957,837)	(22,902)	(1,403,753)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(609,898)	(138,482)	(931,618)	150,096	1,529,902	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(786,125)	373,869	896,460	(4,309)	(479,895)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,193,844	(67,887)	(1,045,503)	(6,454)	(74,000)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
13,223,043	9,312,277	(290,102)	5,049,217	(141,221)	(707,128)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
19,952,614	2,243,875	(52,759)	11,473,730	167,628	6,120,140	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(15,250,583)	(15,250,583)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
119,482,614	71,763,261	154,124	28,807,402	891,869	17,865,958	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك للأفراد:

المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	2020
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
805,977	168,320	-	-	-	-	168,320	1
928,263	873,341	-	-	-	-	873,341	2
3,552,051	4,300,905	-	-	305,360	-	3,995,545	3
5,279,016	8,119,442	-	-	139,568	-	7,979,874	4
4,527,185	4,087,850	-	-	138,999	-	3,948,851	5
2,120,357	2,608,964	-	-	16,429	-	2,592,535	6
401,706	1,081,490	-	-	157,484	-	924,006	7
1,530,094	1,483,270	1,483,270	-	-	-	-	8
689,625,334	818,304,290	29,039,229	16,676,575	13,505,626	278,416,032	480,666,828	غير مصنف
708,769,983	841,027,872	30,522,499	16,676,575	14,263,466	278,416,032	501,149,300	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالأفراد كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
708,769,983	28,323,459	3,602,075	18,486,881	226,708,921	431,648,647	إجمالي التعرضات في بداية السنة
279,104,233	2,781,619	1,268,194	1,039,363	125,350,364	148,664,693	التعرضات الجديدة خلال السنة
(82,528,208)	(2,798,188)	(316,884)	(1,830,905)	(20,884,918)	(56,697,313)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(2,083,912)	(43,845)	(10,473,167)	43,892	12,557,032	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,910,037)	14,929,211	11,048,488	(14,567,611)	(9,500,051)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	9,913,622	(789,648)	(2,039,401)	(3,471,017)	(3,613,556)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(5,181,406)	(83,480)	(1,641,595)	(1,741,085)	(27,250)	(1,687,996)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(55,741,152)	(225,006)	(330,933)	(226,708)	(34,736,349)	(20,222,156)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(3,395,578)	(3,395,578)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
841,027,872	30,522,499	16,676,575	14,263,466	278,416,032	501,149,300	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
566,371,619	20,328,578	6,889,181	13,646,473	166,724,067	358,783,320	إجمالي التعرضات في بداية السنة
220,952,643	2,689,190	57,690	1,767,991	90,556,310	125,881,462	التعرضات الجديدة خلال السنة
(50,305,780)	(1,924,211)	(357,495)	(951,957)	(11,937,851)	(35,134,266)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(556,919)	(2,781,317)	(6,197,702)	2,802,432	6,733,506	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(899,198)	983,786	13,535,216	(434,214)	(13,185,590)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	8,191,430	(737,189)	(2,868,952)	(461,560)	(4,123,729)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(789,922)	198,028	(119,213)	(391,420)	(369,951)	(107,366)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(27,399,466)	355,672	(333,368)	(52,768)	(20,170,312)	(7,198,690)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(59,111)	(59,111)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
<u>708,769,983</u>	<u>28,323,459</u>	<u>3,602,075</u>	<u>18,486,881</u>	<u>226,708,921</u>	<u>431,648,647</u>	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للأفراد كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
25,401,230	20,113,075	40,025	1,494,949	833,401	2,919,780	رصيد بداية السنة
4,294,530	2,378,292	215,521	147,025	627,258	926,434	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(3,544,806)	(2,051,610)	(2,489)	(152,793)	(68,273)	(1,269,641)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(1,250,296)	(680)	(722,752)	726	1,973,002	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,359,671)	381,479	1,078,593	(34,652)	(65,749)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	201,070	(9,607)	(156,904)	(12,367)	(22,192)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
4,790,917	6,158,196	628,928	(157,675)	(618)	(1,837,914)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
652,814	398,312	41,941	164,802	(164,707)	212,466	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(2,114,745)	(2,114,745)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
<u>29,479,940</u>	<u>22,472,623</u>	<u>1,295,118</u>	<u>1,695,245</u>	<u>1,180,768</u>	<u>2,836,186</u>	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
16,806,351	14,786,867	279,014	415,907	260,802	1,063,761	رصيد بداية السنة
3,345,252	1,241,353	1,285	180,372	432,037	1,490,205	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,323,682)	(1,152,213)	(3,634)	(44,559)	(18,592)	(104,684)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(423,233)	(119,420)	(117,566)	129,873	530,346	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(607,228)	355,813	297,445	(2,022)	(44,008)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	187,500	(64,997)	(98,495)	(2,359)	(21,649)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
4,922,881	5,061,411	(348,133)	786,943	(123,674)	(453,666)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
1,675,930	1,044,120	(59,903)	74,902	157,336	459,475	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(25,502)	(25,502)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
<u>25,401,230</u>	<u>20,113,075</u>	<u>40,025</u>	<u>1,494,949</u>	<u>833,401</u>	<u>2,919,780</u>	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك العقارية:

2020	2021						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجمعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجمعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
411,436	287,650	-	-	-	-	287,650	1
3,758,447	6,439,643	-	-	-	-	6,439,643	2
28,845,155	36,642,669	-	-	77,269	-	36,565,400	3
23,832,011	30,535,746	-	-	3,313,419	-	27,222,327	4
64,677,398	102,665,201	-	-	40,492,786	-	62,172,415	5
64,495,394	31,400,125	-	-	16,906,940	-	14,493,185	6
17,783,660	29,194,032	-	-	26,447,894	-	2,746,138	7
5,523,181	7,045,137	7,045,137	-	-	-	-	8
573,809,568	653,716,453	9,849,667	27,063,550	18,170,750	372,174,409	226,458,077	غير مصنف
783,136,250	897,926,656	16,894,804	27,063,550	105,409,058	372,174,409	376,384,835	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالعقارية كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
783,136,250	18,460,780	14,165,914	92,292,819	320,689,571	337,527,166		إجمالي التعرضات في بداية السنة
226,327,877	692,890	3,259,471	12,084,766	105,664,812	104,625,938		التعرضات الجديدة خلال السنة
(63,191,499)	(3,997,469)	(1,715,735)	(10,757,621)	(19,079,003)	(27,641,671)		التعرضات المسددة خلال السنة
-	(1,560,307)	(160,202)	(12,385,669)	160,202	13,945,976		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,457,811)	12,983,266	33,578,112	(12,848,545)	(32,255,022)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,303,840	(766,803)	(3,293,935)	(822,513)	(420,589)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(3,473,092)	536,541	(698,193)	(2,120,729)	(47,284)	(1,143,427)		إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(44,072,000)	(282,780)	(4,168)	(3,988,685)	(21,542,831)	(18,253,536)		التغيرات الناتجة عن تعديلات
(800,880)	(800,880)	-	-	-	-		التعرضات المعدومة أو المحولة
897,926,656	16,894,804	27,063,550	105,409,058	372,174,409	376,384,835		إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
731,907,486	17,042,952	18,933,371	89,903,810	261,730,344	344,297,009		إجمالي التعرضات في بداية السنة
117,063,258	46,042	355,634	6,080,129	71,555,318	39,026,135		التعرضات الجديدة خلال السنة
(41,109,647)	(1,442,216)	(873,402)	(8,478,467)	(9,967,212)	(20,348,350)		التعرضات المسددة خلال السنة
-	(334,489)	(6,161,571)	(21,821,389)	6,161,571	22,155,878		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(771,570)	645,176	34,877,589	(196,334)	(34,554,861)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6,393,175	(97,993)	(4,051,426)	(109,600)	(2,134,156)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
4,771,947	301,356	53,193	(954,859)	50,081	5,322,176		إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(29,455,399)	(2,733,075)	1,311,506	(3,262,568)	(8,534,597)	(16,236,665)		التغيرات الناتجة عن تعديلات
(41,395)	(41,395)	-	-	-	-		التعرضات المعدومة أو المحولة
783,136,250	18,460,780	14,165,914	92,292,819	320,689,571	337,527,166		إجمالي التعرضات في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للعقارية كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
14,336,802	5,945,750	-	7,276,536	52	1,114,464		رصيد بداية السنة
2,592,837	858,131	-	1,656,757	148	77,801		خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,813,721)	(1,236,201)	-	(1,497,133)	-	(80,387)		المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(291,423)	-	(622,762)	-	914,185		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(332,375)	-	428,181	-	(95,806)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	374,984	-	(373,574)	-	(1,410)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
84,891	902,883	-	22,263	-	(840,255)		إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(1,133,266)	100,351	-	(1,381,868)	(26)	148,277		الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(363,585)	(363,585)	-	-	-	-		خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
12,703,958	5,958,515	-	5,508,400	174	1,236,869		إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
8,438,426	5,134,012	92	3,169,824	28	134,470		رصيد بداية السنة
449,582	7,195	-	383,754	16	58,617		خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(273,618)	(253,900)	-	(12,926)	-	(6,792)		المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(96,769)	(92)	(77,162)	92	173,931		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(64,740)	-	79,888	-	(15,148)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	20,945	-	(18,823)	-	(2,122)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
2,963,848	1,432,947	-	1,472,943	(69)	58,027		إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
2,774,879	(217,625)	-	2,279,038	(15)	713,481		الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(16,315)	(16,315)	-	-	-	-		خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
14,336,802	5,945,750	-	7,276,536	52	1,114,464		إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك لشركات الكبرى:

2020	2021						فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	1
108,019,183	15,761,685	-	-	7	-	15,761,678	2
85,730,072	127,648,472	-	-	687,528	-	126,960,944	3
276,769,489	90,006,253	-	-	603,334	-	89,402,919	4
272,746,401	249,276,983	-	-	21,074,290	-	228,202,693	5
213,687,262	310,092,814	-	-	52,931,828	-	257,160,986	6
150,580,002	253,344,155	-	-	172,956,269	-	80,387,886	7
34,449,656	50,099,052	50,099,052	-	-	-	-	8
40,150,210	16,641,303	12,287,116	-	2,976,910	-	1,377,277	غير مصنف
1,182,132,275	1,112,870,717	62,386,168	-	251,230,166	-	799,254,383	المجموع



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الكبرى كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,182,132,275	53,292,394	-	195,780,692	-	933,059,189	-	إجمالي التعرضات في بداية السنة
262,092,126	1,037,268	-	57,203,598	-	203,851,260	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(235,641,194)	(6,099,272)	-	(36,896,170)	-	(192,645,752)	-	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(25,045,462)	-	25,045,462	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(537,947)	-	85,610,219	-	(85,072,272)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	18,621,339	-	(16,590,049)	-	(2,031,290)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(22,666,556)	(52,729)	-	(8,260,081)	-	(14,353,746)	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(69,669,289)	(498,240)	-	(572,581)	-	(68,598,468)	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(3,376,645)	(3,376,645)	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
1,112,870,717	62,386,168	-	251,230,166	-	799,254,383	-	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,183,967,589	61,610,235	-	164,345,616	-	958,011,738	-	إجمالي التعرضات في بداية السنة
172,293,621	4,761,492	-	40,336,904	-	127,195,225	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(153,621,724)	(1,391,172)	-	(23,585,185)	-	(128,645,367)	-	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(29,251,640)	-	29,251,640	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(154)	-	59,926,248	-	(59,926,094)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,969,626	-	(1,368,446)	-	(4,601,180)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(17,389,879)	(824,047)	-	(11,784,603)	-	(4,781,229)	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
12,232,382	(1,483,872)	-	(2,838,202)	-	16,554,456	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(15,349,714)	(15,349,714)	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
1,182,132,275	53,292,394	-	195,780,692	-	933,059,189	-	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للشركات الكبرى كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
67,069,526	36,743,565	-	18,790,244	-	11,535,717	-	رصيد بداية السنة
13,173,332	4,174,831	-	5,018,498	-	3,980,003	-	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(9,924,727)	(5,201,815)	-	(1,967,294)	-	(2,755,618)	-	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(1,175,983)	-	1,175,983	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(61,931)	-	1,319,448	-	(1,257,517)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,238,736	-	(5,211,399)	-	(27,337)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7,449,335	6,515,110	-	1,813,598	-	(879,373)	-	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
10,339,158	1,032,842	-	10,127,270	-	(820,954)	-	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(2,594,479)	(2,594,479)	-	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
85,512,145	45,846,859	-	28,714,382	-	10,950,904	-	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
61,873,990	45,459,194	-	6,496,920	-	9,917,876	رصيد بداية السنة
4,871,545	2,311,751	-	3,943,123	-	(1,383,329)	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(3,355,349)	(359,719)	-	(1,815,860)	-	(1,179,770)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(712,784)	-	712,784	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(88)	-	316,761	-	(316,673)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	814,824	-	(764,993)	-	(49,831)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
3,327,599	1,240,712	-	2,374,303	-	(287,416)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
13,503,004	428,154	-	8,952,774	-	4,122,076	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(13,151,263)	(13,151,263)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
67,069,526	36,743,565	-	18,790,244	-	11,535,717	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك لشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs):

2020	2021						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
-	-	-	-	-	-	-	1
65,238	6,690	-	-	-	-	6,690	2
23,803,040	28,928,179	-	-	148,347	-	28,779,832	3
26,875,143	32,022,387	-	-	1,422,360	-	30,600,027	4
30,490,732	27,550,027	-	-	1,271,240	-	26,278,787	5
28,807,301	38,241,212	-	-	4,479,782	-	33,761,430	6
26,836,688	34,510,086	-	-	25,270,065	-	9,240,021	7
13,729,883	16,101,227	16,101,227	-	-	-	-	8
50,944,639	49,156,811	5,014,836	21,490,351	1,569,549	21,059,679	22,396	غير مصنف
201,552,664	226,516,619	21,116,063	21,490,351	34,161,343	21,059,679	128,689,183	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
201,552,664	18,168,765	12,958,393	36,056,239	25,233,933	109,135,334	إجمالي التعرضات في بداية السنة
63,997,767	1,078,100	7,156,743	6,588,690	5,169,655	44,004,579	التعرضات الجديدة خلال السنة
(24,479,131)	(1,811,250)	(764,329)	(4,308,392)	(3,148,204)	(14,446,956)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(21,367)	(582,055)	(8,270,985)	582,055	8,292,352	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(178,454)	4,883,751	9,851,087	(4,772,162)	(9,784,222)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	4,735,391	(135,910)	(3,451,273)	(659,194)	(489,014)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(2,047,373)	184,292	(613,657)	(614,706)	(191,826)	(811,476)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(11,681,128)	(213,234)	(1,412,585)	(1,689,317)	(1,154,578)	(7,211,414)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(826,180)	(826,180)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
226,516,619	21,116,063	21,490,351	34,161,343	21,059,679	128,689,183	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
160,414,291	17,468,861	5,574,027	17,216,010	14,483,201	105,672,192		إجمالي التعرضات في بداية السنة
80,109,079	657,529	8,736,264	12,512,281	15,541,464	42,661,541		التعرضات الجديدة خلال السنة
(27,206,979)	(714,182)	(614,624)	(3,042,361)	(3,263,019)	(19,572,793)		التعرضات المسددة خلال السنة
-	(111,433)	(2,544,714)	(2,872,473)	2,560,197	2,968,423		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(461,522)	2,362,502	14,350,520	(2,304,329)	(13,947,171)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	3,738,357	(230,940)	(2,956,558)	(462,232)	(88,627)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(579,080)	103,152	(164,839)	591,268	(763,133)	(345,528)		إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(8,920,902)	(248,252)	(159,283)	257,552	(558,216)	(8,212,703)		التغيرات الناتجة عن تعديلات
(2,263,745)	(2,263,745)	-	-	-	-		التعرضات المعدومة أو المحولة
201,552,664	18,168,765	12,958,393	36,056,239	25,233,933	109,135,334		إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
12,675,056	8,960,871	114,099	1,245,673	58,416	2,295,997		رصيد بداية السنة
2,691,006	1,266,669	44,911	1,070,825	9,999	298,602		خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,584,591)	(1,029,591)	(835)	(197,912)	(9,260)	(346,993)		المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(12,486)	(314)	(143,323)	314	155,809		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(59,635)	35,487	232,456	(9,827)	(198,481)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	164,899	(798)	(137,367)	(15,210)	(11,524)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
1,021,510	937,212	221,607	(15,400)	(244)	(121,665)		إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(445,341)	434,329	235,146	(154,663)	(6,451)	(953,702)		الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(512,685)	(512,685)	-	-	-	-		خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
13,844,955	10,149,583	649,303	1,900,289	27,737	1,118,043		إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
9,708,250	8,461,687	32,306	431,111	27,494	755,652		رصيد بداية السنة
1,403,202	396,469	22,481	301,942	28,654	653,656		خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(576,193)	(372,825)	(2,059)	(84,492)	(4,310)	(112,507)		المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(89,896)	(18,970)	(24,106)	20,131	112,841		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(114,069)	18,056	202,366	(2,287)	(104,066)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	170,575	(2,890)	(163,192)	(4,095)	(398)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
2,008,715	1,577,207	58,031	415,028	(17,478)	(24,073)		إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
2,188,585	989,226	7,144	167,016	10,307	1,014,892		الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(2,057,503)	(2,057,503)	-	-	-	-		خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
12,675,056	8,960,871	114,099	1,245,673	58,416	2,295,997		إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك الحكومة والقطاع العام:

2020	2021						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
138,117,687	328,504,301	-	-	-	-	328,504,301	1
21,081	415,294	-	-	-	-	415,294	2
12,996,017	17,914,960	-	-	-	-	17,914,960	3
17,660,857	17,660,765	-	-	-	-	17,660,765	4
40,504,057	39,332,166	-	-	-	-	39,332,166	5
3,215,117	2,416,341	-	-	-	-	2,416,341	6
-	-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	-	8
-	25,000,001	-	-	-	-	25,000,001	غير مصنف
212,514,816	431,243,828	-	-	-	-	431,243,828	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالحكومة والقطاع العام كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
212,514,816	-	-	-	-	212,514,816	إجمالي التعرضات في بداية السنة
249,131,690	-	-	-	-	249,131,690	التعرضات الجديدة خلال السنة
(11,354,833)	-	-	-	-	(11,354,833)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(19,047,845)	-	-	-	-	(19,047,845)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
431,243,828	-	-	-	-	431,243,828	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
106,890,228	-	-	-	-	106,890,228	إجمالي التعرضات في بداية السنة
127,472,454	-	-	-	-	127,472,454	التعرضات الجديدة خلال السنة
(7,370,584)	-	-	-	-	(7,370,584)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(14,477,282)	-	-	-	-	(14,477,282)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
212,514,816	-	-	-	-	212,514,816	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للحكومة والقطاع العام كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	رصيد بداية السنة
-	-	-	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	-	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	-	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
189,784	-	-	-	-	-	189,784	رصيد بداية السنة
-	-	-	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	-	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(189,784)	-	-	-	-	-	(189,784)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	-	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

## 10. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
20,184,837	23,863,120	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
9,736,478	12,115,197	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة
1,732,795	8,180,804	صناديق استثمارية
31,654,110	44,159,121	

- بلغت الخسائر المحولة نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 425,491 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (96,634 دينار أرباح محولة كما في 31 كانون الأول 2020).

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 469,491 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 (619,013 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020).



## 11. موجودات مالية بالتكلفة المطفأه - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية
32,058,762	31,996,765	سندات خزينة أجنبية
98,343,786	129,212,530	سندات واسناد قروض شركات
		موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية
35,091,483	40,577,646	أذونات خزينة حكومية
720,801,293	865,755,929	سندات مالية حكومية وبكفالتها
18,452,000	32,452,000	سندات واسناد قروض شركات
904,747,324	1,099,994,870	
451,976	648,639	ينزل: مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الأولى
41,914	-	مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الثانية
250,000	250,000	مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الثالثة
904,003,434	1,099,096,231	
		تحليل السندات:
897,958,770	1,099,192,171	ذات عائد ثابت
6,788,554	802,699	ذات عائد متغير
904,747,324	1,099,994,870	المجموع
		تحليل السندات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
903,067,980	1,099,744,870	المرحلة الأولى
1,429,344	-	المرحلة الثانية
250,000	250,000	المرحلة الثالثة
904,747,324	1,099,994,870	المجموع

فيما يلي الحركة على الموجوات المالية بالتكلفة المطفأه:

31 كانون الأول 2021				المجموع
المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
903,067,980	1,429,344	250,000	904,747,324	الاجمالي كما في بداية السنة
372,932,659	-	-	372,932,659	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(201,399,676)	(1,429,344)	-	(202,829,020)	الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
25,143,907	-	-	25,143,907	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	الاستثمارات المعدومة
1,099,744,870	-	250,000	1,099,994,870	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



31 كانون الأول 2020	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
766,102,573	-	250,000	766,352,573	الاجمالي كما في بداية السنة
260,423,887	-	-	260,423,887	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(117,911,929)	-	-	(117,911,929)	الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(1,425,515)	1,425,515	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	3,829	-	3,829	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(4,121,036)	-	-	(4,121,036)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	الاستثمارات المعدومة
903,067,980	1,429,344	250,000	904,747,324	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجبات المالية بالتكلفة المطفأة:

2020	2021	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
451,976	41,914	250,000	778,640	743,890	الرصيد كما في بداية السنة
217,565	-	-	213,800	217,565	خسارة التدني على الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(136,866)	(41,914)	-	(226,357)	(178,780)	المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	(5,958)	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
115,964	-	-	(16,235)	115,964	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	الاستثمارات المعدومة
-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
-	-	-	-	-	المقتطع خلال الفترة من الإيرادات
648,639	-	250,000	898,639	743,890	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- تم خلال عام 2021 بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة بقيمة اسمية بلغت 42,307,163 دينار (62,113,365 دينار خلال عام 2020) ونتج عن العملية ربح بمبلغ 758,949 دينار خلال عام 2021 (108,872 دينار خلال عام 2020) ان السبب الرئيسي لعملية البيع هو لتجنب التذبذب الكبير في أسعارها بعد اجتماع الفدرالي الأمريكي بتاريخ 16 حزيران 2021 الذي اعلن فيه انه سيبدأ برفع أسعار الفوائد على الدولار الأمريكي خلال فترة زمنية اقرب مما كان يتوقعه السوق المالي والمستثمرين.



## 12. استثمار في شركة حليفة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		طبيعة النشاط	نسبة الملكية	بلد الإقامة	اسم الشركة
2020	2021				
دينار	دينار				
349,507	343,708	صناعية	%25	الأردن	الشركة الأردنية لتجهيز الاسمدة

2020	2021	
دينار	دينار	
دينار	دينار	
354,022	349,507	رصيد بداية السنة
5,485	451	حصة المجموعة من أرباح السنة - بالصافي
(10,000)	(6,250)	توزيعات نقدية مقبوضة
349,507	343,708	الرصيد في نهاية السنة

إن تفاصيل موجودات ومطلوبات الشركة الحليفة كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
دينار	دينار	
1,716,423	1,671,117	مجموع الموجودات
(318,397)	(296,285)	مجموع المطلوبات
1,398,026	1,374,832	صافي الموجودات

## 13. ممتلكات ومعدات - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021						
المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الكلفة:						
124,062,225	18,313,111	1,353,399	59,555,949	22,211,369	22,628,397	الرصيد في بداية السنة
5,117,563	1,194,780	132,341	1,129,836	2,660,606	-	إضافات
(1,032,893)	(492,328)	(94,900)	(339,746)	(105,919)	-	استبعادات
128,146,895	19,015,563	1,390,840	60,346,039	24,766,056	22,628,397	الرصيد في نهاية السنة
الاستهلاك المتراكم:						
56,932,442	12,720,368	649,595	35,800,212	7,762,267	-	الرصيد في بداية السنة
8,568,928	2,260,666	177,326	5,518,308	612,628	-	إستهلاك السنة
(931,070)	(476,222)	(92,313)	(256,654)	(105,881)	-	استبعادات
64,570,300	14,504,812	734,608	41,061,866	8,269,014	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
63,576,595	4,510,751	656,232	19,284,173	16,497,042	22,628,397	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
2,848,451	404,440	-	1,619,226	824,785	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
66,425,046	4,915,191	656,232	20,903,399	17,321,827	22,628,397	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة



للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020					
المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة:					
119,127,314	16,397,840	1,387,399	56,290,434	22,422,863	22,628,778
7,799,018	2,519,058	106,000	5,173,960	-	-
(2,864,107)	(603,787)	(140,000)	(1,908,445)	(211,494)	(381)
124,062,225	18,313,111	1,353,399	59,555,949	22,211,369	22,628,397
الرصيد في نهاية السنة					
الاستهلاك المتراكم:					
50,389,355	10,800,868	594,507	31,449,949	7,544,031	-
9,173,946	2,493,104	195,086	6,065,114	420,642	-
(2,630,859)	(573,604)	(139,998)	(1,714,851)	(202,406)	-
56,932,442	12,720,368	649,595	35,800,212	7,762,267	-
67,129,783	5,592,743	703,804	23,755,737	14,449,102	22,628,397
1,652,482	75,075	-	928,629	648,778	-
68,782,265	5,667,818	703,804	24,684,366	15,097,880	22,628,397
الرصيد في بداية السنة					
إستهلاك السنة					
استيعادات					
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة					
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات					
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات					
صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة					
نسب الإستهلاك السنوية %					
20	15	15 - 7	4 - 2	-	-

- تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بقيمة 26,301,862 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (20,174,267 دينار كما في 31 كانون الأول 2020) وما زالت مستخدمة من قبل البنك.

## 14. موجودات غير ملموسة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021				
المجموع	الشهرة	ودائع العملاء	رخصة بنك (قيمة عادلة)	أنظمة حاسوب وبرامج
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
27,046,436	1,380,512	1,249,668	9,928,000	14,488,256
6,427,704	-	-	-	6,427,704
(6,022,456)	-	(624,833)	-	(5,397,623)
27,451,684	1,380,512	624,835	9,928,000	15,518,337
الرصيد في بداية السنة				
إضافات				
الإطفاء للسنة				
الرصيد في نهاية السنة				

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020				
المجموع	الشهرة	ودائع العملاء	رخصة بنك (قيمة عادلة)	أنظمة حاسوب وبرامج
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
24,409,882	1,380,512	1,874,501	9,928,000	11,226,869
7,626,586	-	-	-	7,626,586
(4,990,032)	-	(624,833)	-	(4,365,199)
27,046,436	1,380,512	1,249,668	9,928,000	14,488,256
الرصيد في بداية السنة				
إضافات				
الإطفاء للسنة				
الرصيد في نهاية السنة				

## 15. موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
14,389,293	14,733,131	فوائد وإيرادات برسم القبض
4,399,768	4,896,046	مصرفات مدفوعة مقدماً
49,408,223	51,302,874	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة *
100,397	37,765	شيكات مقاصة
59,178	179,570	حوالات وشيكات برسم التحصيل
3,780,704	2,982,731	تأمينات كفالات مدفوعة
16,449,582	28,236,148	أوراق تجارية مخصصة
699,185	176,988	قرض قابل للتحويل للاسهم
10,457,474	13,097,958	أخرى
99,743,804	115,643,211	المجموع

\* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملاكها، والبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة الى سنتين متتاليتين كحد أقصى.

- كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 15/1/4076 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 10/1/2510 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر مذكرة بتاريخ 2 أيلول 2021 رقم 10/3/13246 والتي تم بموجبها استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام المادة (48) من قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 اعتباراً من عام 2022 وبواقع 5% سنوياً من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات بحيث يتم الوصول الى النسبة المطلوبة والبالغة 50% من تلك العقارات مع نهاية عام 2030.

- ان تفاصيل الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
دينار	دينار	
42,371,291	49,408,223	رصيد بداية السنة
7,993,952	9,800,110	إضافات
(975,317)	(6,226,827)	استيعادات
18,297	(1,678,632)	(مخصص) وفر التدني
49,408,223	51,302,874	رصيد نهاية السنة
		فيما يلي ملخص الحركة على مخصص العقارات المستملكة:
3,515,161	3,496,864	رصيد بداية السنة
(18,297)	1,678,632	المضاف/ المسترد خلال السنة
3,496,864	5,175,496	رصيد نهاية السنة

- بلغ مخصص التدني مقابل العقارات المستملكة 1,792,742 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (1,025,228 دينار كما في 31 كانون الأول 2020) كما بلغ مخصص كما بلغ مخصص العقارات التي تملكها البنك لمدة تزيد عن (4) سنوات 3,382,754 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (2,471,636 دينار كما في 31 كانون الأول 2020).

## 16. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند مما يلي:

2020			2021			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
118,124,778	79,722,685	38,402,093	134,047,518	92,582,106	41,465,412	حسابات جارية وتحت الطلب
162,563,267	148,928,267	13,635,000	182,735,320	175,317,320	7,418,000	ودائع لأجل
280,688,045	228,650,952	52,037,093	316,782,838	267,899,426	48,883,412	المجموع



## 17. ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021	الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
442,030,552	357,945,726	307,652,101	17,204,152	1,124,832,531	حسابات جارية وتحت الطلب
845,840,833	39,406,551	28,043,366	2,239,391	915,530,141	ودائع توفير
1,480,697,923	609,689,896	151,319,249	270,288,299	2,511,995,367	ودائع لتجمل وخاضعة لإشعار
319,227,063	6,098,000	13,691,000	19,000,000	358,016,063	شهادات ايداع
3,087,796,371	1,013,140,173	500,705,716	308,731,842	4,910,374,102	المجموع

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020	الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
386,066,271	261,064,150	172,628,170	3,772,792	823,531,383	حسابات جارية وتحت الطلب
731,001,250	25,149,857	12,542,607	2,841,840	771,535,554	ودائع توفير
1,259,509,770	516,540,272	114,941,614	171,839,766	2,062,831,422	ودائع لتجمل وخاضعة لإشعار
308,840,633	6,209,000	13,963,000	16,100,000	345,112,633	شهادات ايداع
2,685,417,924	808,963,279	314,075,391	194,554,398	4,003,010,992	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام داخل المملكة 308,731,842 دينار أي ما نسبته 6/29% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2021 (194,554,398 دينار أي ما نسبته 4/86% كما في 31 كانون الأول 2020).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 1,093,277,884 دينار أي ما نسبته 22/26% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2021 (790,046,786 دينار أي ما نسبته 19/74% كما في 31 كانون الأول 2020).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 3,951,130 دينار أي ما نسبته 0/08% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2021 (3,101,815 دينار أي ما نسبته 0/08% كما في 31 كانون الأول 2020).
- بلغت الودائع الجامدة 41,491,499 دينار أي ما نسبته 0/84% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2021 (63,229,721 دينار أي ما نسبته 1/58% كما في 31 كانون الأول 2020).
- تشمل ودائع العملاء مبلغ 1,665,485,522 دينار والذي يمثل استثمارات العملاء المشتركة تخص بنك صفوة الإسلامي كما في 31 كانون الأول 2021 (1,285,977,704 دينار كما في 31 كانون الأول 2020).

## 18. تأميمات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
178,961,552	159,176,772	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
61,746,166	74,624,636	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
4,138,038	4,493,180	تأمينات التعامل بالهامش
6,456,703	6,533,198	تأمينات أخرى
251,302,459	244,827,786	المجموع



## 19. أموال مقترضة وقروض مساندة

### 19/أ. أموال مقترضة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2021
			المتبقية	الكلية		
%0.50 - %1.75	كمبالات بنكية	شهرية	6,088	9,348	30,485,626	اقترض من البنك المركزي الأردني *
%1.00	كمبالة بنكية	ربع سنوية	42	70	1,283,180	اقترض من البنك المركزي الأردني *
%0.50 - %1.00	كمبالة بنكية	نصف سنوية	28	37	3,538,044	اقترض من البنك المركزي الأردني *
%0.50 - %1.00	كمبالة بنكية	سنوية	7	22	781,433	اقترض من البنك المركزي الأردني *
-	كمبالة بنكية	شهرية	18,109	22,552	41,227,479	اقترض من البنك المركزي الأردني *
%1.99	كمبالة بنكية	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	12	20	3,600,000	البنك الدولي للإنشاء والتعمير **
%2.50	كمبالة بنكية	نصف سنوية	6	15	1,110,000	اقترض من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
%3.00	كمبالة بنكية	نصف سنوية	34	34	1,589,016	اقترض من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
%3.00	كمبالة بنكية	نصف سنوية	34	34	1,576,749	اقترض من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
%3.00	كمبالة بنكية	نصف سنوية	34	34	1,200,000	اقترض من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
%4.40	كمبالات بنكية	دفعة واحدة	1	1	10,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري
%4.60	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
%4.70	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
%4.70	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
%4.60	-	دفعة واحدة	1	1	2,500,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
%3.75	-	ربع سنوية	48	48	2,880,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
%5.90	-	شهرية	36	48	795,004	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
					108,566,531	المجموع

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2020
			المتبقية	الكلية		
%1.00 - %1.75	كمبالات بنكية	شهرية	4,602	7,595	29,143,705	اقترض من البنك المركزي الأردني *
%1.00	كمبالة بنكية	ربع سنوية	15	40	635,978	اقترض من البنك المركزي الأردني *
%0.50 - %1.00	كمبالة بنكية	نصف سنوية	27	35	2,753,865	اقترض من البنك المركزي الأردني *
%0.50 - %1.00	كمبالة بنكية	سنوية	4	6	376,245	اقترض من البنك المركزي الأردني *
-	كمبالة بنكية	شهرية	13,686	14,311	29,736,445	اقترض من البنك المركزي الأردني *
%3.87	كمبالة بنكية	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	14	20	4,200,000	البنك الدولي للإنشاء والتعمير **
%2.50	كمبالة بنكية	نصف سنوية	8	15	1,530,000	اقترض من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
%3.00	كمبالة بنكية	نصف سنوية	34	34	1,589,016	اقترض من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
%3.00	كمبالة بنكية	نصف سنوية	34	34	1,576,749	اقترض من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
%3.00	كمبالة بنكية	نصف سنوية	34	34	1,200,000	اقترض من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
%4.40	كمبالات بنكية	دفعة واحدة	1	1	10,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري
%4.60	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
%4.70	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
%3.75	-	ربع سنوية	72	72	3,000,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
%5.90	-	شهرية	24	24	410,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
					90,152,003	المجموع

- جميع المبالغ المقترضة لها دفعات ثابتة.

\* تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من البنك المركزي الأردني لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 0% إلى 8/75%.

\*\* تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 6% إلى 10%.

\*\*\* تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 5/5% إلى 9%.



## 19/ب. القروض المساندة

ان تفاصيل هذا البند كما يلي:

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	دورية استحقاق الاقساط	عدد الأقساط		المبلغ	2021
			المتبقية	الكلية	دينار	
6.50%	-	دفعة واحدة بتاريخ 8 نيسان 2027	1	1	21,300,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	دورية استحقاق الاقساط	عدد الأقساط		المبلغ	2020
			المتبقية	الكلية	دينار	
6.50%	-	دفعة واحدة بتاريخ 8 نيسان 2027	1	1	21,300,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

## 20. مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد نهاية السنة	ما تم رده للإيرادات	المدفوع خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	للعام 2021
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
81,479	-	-	39,602	41,877	مخصص تعويض نهاية الخدمة
677,424	12,000	-	158,403	531,021	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
100,000	661,000	-	-	761,000	مخصصات التزامات أخرى
858,903	673,000	-	198,005	1,333,898	المجموع

رصيد نهاية السنة	ما تم رده للإيرادات	المدفوع خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	للعام 2020
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
41,877	-	-	7,812	34,065	مخصص تعويض نهاية الخدمة
531,021	147,450	67,188	210,500	535,159	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
761,000	-	-	400,000	361,000	مخصصات التزامات أخرى
1,333,898	147,450	67,188	618,312	930,224	المجموع

## 21. ضريبة الدخل

## أ. مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
20,634,229	24,618,987	رصيد بداية السنة
(25,200,592)	(30,374,240)	ضريبة الدخل المدفوعة
28,629,610	27,665,660	ضريبة الدخل المستحقة
660,980	21,387	مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة
(105,240)	-	صافي تسويات سنوات سابقة لشركة تابعة
24,618,987	21,931,794	رصيد نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
28,629,610	27,665,660	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
660,980	21,387	ضريبة الدخل سنوات سابقة
(12,025,301)	(4,090,699)	موجودات ضريبية مؤجلة
-	161,769	مطلوبات ضريبية مؤجلة للسنة
(402,548)	-	تسوية مخصص ضريبة سنوات سابقة لشركة تابعة
16,862,741	23,758,117	

### ب. موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021					موجودات ضريبية مؤجلة
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضافة	المحذرة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,354,616	420,863	1,357,435	6,577,386	256,299	(4,963,652)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
351,203	-	-	-	60,287	60,287	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,290,166	1,928,046	5,073,805	1,678,632	-	3,395,173	مخصص عقارات مستملكة
985,104	1,637,846	4,310,120	4,310,120	2,592,380	2,592,380	مخصص مكافآت
85,500	57,000	150,000	-	75,000	225,000	مصاريف دعاية وأعلان
201,788	257,421	677,424	146,403	-	531,021	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
1,979,649	1,242,600	3,270,000	-	1,939,603	5,209,603	مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية مرحلة (3) غير مقبولة
11,420	28,217	100,775	59,989	-	40,786	مخصص عام
289,180	38,000	100,000	-	661,000	761,000	مخصص التزامات محتملة
189,733	241,970	636,762	137,464	-	499,298	فروقات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)
17,830,519	21,857,023	57,518,482	10,596,064	-	46,922,418	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مرحلة (1) أو (2)
15,913	30,962	81,479	39,602	-	41,877	مخصص تعويض نهاية الخدمة
5,936	7,725	27,589	6,389	-	21,200	مخصص مكافآت للتأجير التمويلي
25,590,727	27,747,673	73,303,871	23,552,049	5,584,569	55,336,391	المجموع
-	161,769	2,248,553	2,248,553	-	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
-	161,769	2,248,553	2,248,553	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
-	161,769	2,248,553	2,248,553	-	-	المجموع

ان الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:

مطلوبات		موجودات		
31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2020	2021	2020	2021	
دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	12,891,744	25,590,727	رصيد بداية السنة
-	161,769	14,715,376	6,523,174	المضاف
-	-	(2,016,393)	(4,366,228)	المستبعد
-	161,769	25,590,727	27,747,673	رصيد نهاية السنة



## ج. ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

2020	2021	
دينار	دينار	
46,906,785	65,183,412	الربح المحاسبي
(5,466,857)	(15,070,804)	أرباح غير خاضعة للضريبة
37,512,748	24,726,668	مصروفات غير مقبولة ضريبيا
78,952,676	74,839,276	الربح الضريبي
%35.95	%36.45	نسبة ضريبة الدخل الفعلية

- بلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية للبنك 35% بالإضافة إلى المساهمة الوطنية 3% وبلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي وشركات الاتحاد للوساطة المالية 24% بالإضافة إلى المساهمة الوطنية 4% وبلغت نسبة ضريبة الدخل لشركة الاتحاد لتكنولوجيا المعلومات 20% بالإضافة إلى المساهمة الوطنية 1%.
- قام البنك بتقديم الاقرار الضريبي لغاية عام 2020 وتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال البنك حتى نهاية عام 2018 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية للبنك للعوام 2019 و2020.
- تم الحصول على مخالصة نهائية لبنك صفوة الاسلامي من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية عام 2018، وهذا وتم تقديم كشوفات التقدير الضريبية للعوام 2019 و2020 ضمن المدة القانونية ولم يتم تدقيقها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة.
- تم الحصول على مخالصة ضريبية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن نتائج أعمال شركة مسك للوساطة المالية (الشركة التابعة لبنك صفوة الاسلامي) حتى نهاية عام 2018، وقد قامت الشركة بتقديم كشوفات الضريبة للعوام 2019 و2020 ولم يتم مراجعتها بعد من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. وتم خلال العام 2021 إقامة دعوة من قبل الشركة في مواجهة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وهي الان في مرحلة البداية، للمطالبة بإلغاء فرض ضريبة على الشركة عن الأعوام 2011 و2012 و2013، وفي ضوء كتاب محامي البنك بخصوص هذه القضية فإن تخصص ضريبة الدخل المرصود كما في 31 كانون الأول 2021 يعتبر كافي.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة الاتحاد للوساطة المالية حتى العام 2020.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة الاتحاد للتأجير التمويلي حتى العام 2019، وتم تقديم الاقرار الضريبي للعام 2020 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية لغاية تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة.
- بلغت نسبة الضرائب المؤجلة 38% و13% وفي تقدير ادارة البنك ان هذه الضرائب يمكن تحقيقها مستقبلا.

## 22. مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
24,649,651	28,652,911	فوائد ومصاريف برسم الدفع
1,607,396	1,524,079	إيرادات مقبوضة مقدما
383,688	553,459	ذمم دائنة
10,561,947	11,159,682	مصروفات مستحقة وغير مدفوعة
125,568	78,733	حوالات واردة
10,685,079	11,268,610	شيكات برسم الدفع
4,892,618	5,615,184	مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي
656,001	560,849	توزيعات أرباح غير مدفوعة
14,817,626	21,469,658	مطلوبات أخرى
68,379,574	80,883,165	المجموع



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,027,746,460	1,785,217	-	49,946,146	-	976,015,097	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
688,723,437	46,585	-	69,064,506	-	619,612,346	التعرضات الجديدة خلال السنة
(573,594,032)	(247,977)	-	(26,829,484)	-	(546,516,571)	التعرضات المستحقة
-	(91,405)	-	(3,202,438)	-	3,293,843	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	9,409,189	-	(9,409,189)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,444,258	-	(272,970)	-	(1,171,288)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7,793,964	(39,448)	-	154,954	-	7,678,458	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(36,234,973)	(199,100)	-	(1,692,189)	-	(34,343,684)	التغيرات الناتجة عن التعديلات
<u>1,114,434,856</u>	<u>2,698,130</u>	<u>-</u>	<u>96,577,714</u>	<u>-</u>	<u>1,015,159,012</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
975,209,945	1,211,776	-	59,032,995	-	914,965,174	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
584,589,897	279,695	-	27,265,723	-	557,044,479	التعرضات الجديدة خلال السنة
(536,649,122)	(263,549)	-	(19,303,767)	-	(517,081,806)	التعرضات المستحقة
-	(105,815)	-	(9,168,928)	-	9,274,743	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	5,432,757	-	(5,432,757)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	2,055,294	-	(1,659,796)	-	(395,498)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(4,763,771)	(1,408,424)	-	(1,816,571)	-	(1,538,776)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
9,359,511	16,240	-	(9,836,267)	-	19,179,538	التغيرات الناتجة عن تعديلات
<u>1,027,746,460</u>	<u>1,785,217</u>	<u>-</u>	<u>49,946,146</u>	<u>-</u>	<u>976,015,097</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على خسارة التدني للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,892,618	148,332	-	629,452	-	4,114,834	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2021
3,166,508	34,640	-	292,025	-	2,839,843	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,383,596)	(8,325)	-	(336,155)	-	(2,039,116)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(77,716)	-	77,716	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	39,008	-	(39,008)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,077	-	(1,068)	-	(9)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
167,753	20,023	-	100,000	-	47,730	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(228,099)	-	-	(44,148)	-	(183,951)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
<u>5,615,184</u>	<u>195,747</u>	<u>-</u>	<u>601,398</u>	<u>-</u>	<u>4,818,039</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,377,767	63,171	-	272,606	-	2,041,990	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020
2,689,519	52,909	-	418,798	-	2,217,812	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,313,665)	(6,522)	-	(158,146)	-	(1,148,997)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(6,775)	-	6,775	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	23,072	-	(23,072)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	36,360	-	(36,105)	-	(255)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
98,919	(2,583)	-	60,368	-	41,134	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
1,040,078	4,997	-	55,634	-	979,447	التغيرات الناتجة عن تعديلات
4,892,618	148,332	-	629,452	-	4,114,834	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (الكفالات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

المجموع	2021						2020
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	دينار
							فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
13,000	8,000	-	-	-	-	8,000	1
29,028,899	25,579,063	-	-	-	-	25,579,063	2
21,229,561	34,755,972	-	-	19,856	-	34,736,116	3
30,101,742	30,790,374	-	-	179,463	-	30,610,911	4
45,891,833	35,767,594	-	-	100,000	-	35,667,594	5
26,585,719	28,784,607	-	-	995,386	-	27,789,221	6
16,702,205	17,254,985	-	-	7,579,330	-	9,675,655	7
1,399,862	2,404,125	2,404,125	-	-	-	-	8
36,228,997	31,271,597	294,005	-	13,343,778	-	17,633,814	غير مصنف
207,181,818	206,616,317	2,698,130	-	22,217,813	-	181,700,374	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
207,181,818	1,785,217	-	22,818,742	-	182,577,859	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
60,310,018	46,585	-	4,815,042	-	55,448,391	التعرضات الجديدة خلال السنة
(53,126,622)	(247,977)	-	(5,966,164)	-	(46,912,481)	التعرضات المستحقة
-	(91,405)	-	(291,486)	-	382,891	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	2,760,251	-	(2,760,251)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,444,258	-	(272,970)	-	(1,171,288)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(90,261)	(39,448)	-	(266,561)	-	215,748	الأثر على التعرضات - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(7,658,636)	(199,100)	-	(1,379,041)	-	(6,080,495)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
206,616,317	2,698,130	-	22,217,813	-	181,700,374	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
213,252,055	1,211,776	-	25,313,564	-	186,726,715	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
52,635,788	279,695	-	8,995,475	-	43,360,618	التعرضات الجديدة خلال السنة
(56,094,530)	(263,549)	-	(2,169,433)	-	(53,661,548)	التعرضات المستحقة
-	(105,815)	-	(7,905,759)	-	8,011,574	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	581,483	-	(581,483)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	2,055,294	-	(1,659,796)	-	(395,498)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(2,571,528)	(1,408,424)	-	-	-	(1,163,104)	الأثر على التعرضات - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(39,967)	16,240	-	(336,792)	-	280,585	التغيرات الناتجة عن تعديلات
207,181,818	1,785,217	-	22,818,742	-	182,577,859	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

### إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
874,082	148,332	-	202,465	-	523,285	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2021
167,546	34,640	-	38,162	-	94,744	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(105,465)	(8,325)	-	(18,646)	-	(78,494)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(890)	-	890	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	10,909	-	(10,909)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,077	-	(1,068)	-	(9)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
27,675	20,023	-	6,572	-	1,080	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(141,107)	-	-	(27,901)	-	(113,206)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
822,731	195,747	-	209,603	-	417,381	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
439,296	63,171	-	91,012	-	285,113	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020
249,872	52,909	-	115,580	-	81,383	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(43,857)	(6,522)	-	(11,309)	-	(26,026)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(783)	-	783	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	567	-	(567)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	36,360	-	(36,105)	-	(255)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
40,591	(2,583)	-	892	-	42,282	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
188,180	4,997	-	42,611	-	140,572	التغيرات الناتجة عن تعديلات
874,082	148,332	-	202,465	-	523,285	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (سقوف غير مستغلة) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2020	2021						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجمعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجمعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
929,060	1,057,389	-	-	-	-	1,057,389	1
23,242,501	21,247,382	-	-	-	-	21,247,382	2
72,644,823	129,905,626	-	-	-	-	129,905,626	3
206,750,905	130,380,392	-	-	-	-	130,380,392	4
134,218,353	109,233,178	-	-	-	-	109,233,178	5
39,661,621	60,295,475	-	-	1,375,678	-	58,919,797	6
13,265,595	45,592,330	-	-	29,583,002	-	16,009,328	7
-	-	-	-	-	-	-	8
43,487,868	70,824,850	-	-	15,249,134	-	55,575,716	غير مصنف
534,200,726	568,536,622	-	-	46,207,814	-	522,328,808	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
534,200,726	-	-	11,543,057	-	522,657,669	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
352,424,787	-	-	37,694,359	-	314,730,428	التعرضات الجديدة خلال السنة
(321,628,526)	-	-	(7,565,144)	-	(314,063,382)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(2,910,952)	-	2,910,952	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	5,950,573	-	(5,950,573)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7,884,225	-	-	421,515	-	7,462,710	الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(4,344,590)	-	-	1,074,406	-	(5,418,996)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
568,536,622	-	-	46,207,814	-	522,328,808	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
451,373,293	-	-	15,906,784	-	435,466,509	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
317,932,849	-	-	5,863,590	-	312,069,259	التعرضات الجديدة خلال السنة
(253,775,239)	-	-	(12,563,392)	-	(241,211,847)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(1,263,169)	-	1,263,169	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	4,851,274	-	(4,851,274)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(2,192,243)	-	-	(1,816,571)	-	(375,672)	الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
20,862,066	-	-	564,541	-	20,297,525	التغيرات الناتجة عن تعديلات
534,200,726	-	-	11,543,057	-	522,657,669	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

افصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,650,758	-	-	393,477	-	3,257,281	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2021
2,714,184	-	-	204,454	-	2,509,730	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,032,090)	-	-	(298,683)	-	(1,733,407)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(76,826)	-	76,826	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	26,978	-	(26,978)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
139,183	-	-	92,533	-	46,650	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(40,634)	-	-	(4,159)	-	(36,475)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
4,431,401	-	-	337,774	-	4,093,627	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,521,195	-	-	150,754	-	1,370,441	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020
2,135,810	-	-	285,823	-	1,849,987	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(937,204)	-	-	(138,606)	-	(798,598)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(5,992)	-	5,992	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	22,505	-	(22,505)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
58,328	-	-	59,476	-	(1,148)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
872,629	-	-	19,517	-	853,112	التغيرات الناتجة عن تعديلات
3,650,758	-	-	393,477	-	3,257,281	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (اعتمادات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2020	2021						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
							فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
40,943,040	-	-	-	-	-	-	1
10,763,506	10,297,466	-	-	-	-	10,297,466	2
60,943,881	57,727,912	-	-	-	-	57,727,912	3
15,711,356	121,602,696	-	-	4,833,253	-	116,769,443	4
12,563,514	10,948,809	-	-	-	-	10,948,809	5
4,605,079	16,484,162	-	-	73,396	-	16,410,766	6
-	26,379,664	-	-	9,189,506	-	17,190,158	7
-	-	-	-	-	-	-	8
45,348,773	37,173,610	-	-	4,600,336	-	32,573,274	غير مصنف
190,879,149	280,614,319	-	-	18,696,491	-	261,917,828	المجموع



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
190,879,149	-	-	13,997,443	-	176,881,706	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
232,881,898	-	-	17,099,510	-	215,782,388	التعرضات الجديدة خلال السنة
(116,154,635)	-	-	(11,711,273)	-	(104,443,362)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	698,365	-	(698,365)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(26,992,093)	-	-	(1,387,554)	-	(25,604,539)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
280,614,319	-	-	18,696,491	-	261,917,828	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
208,781,007	-	-	16,705,028	-	192,075,979	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
126,182,835	-	-	10,819,755	-	115,363,080	التعرضات الجديدة خلال السنة
(135,910,901)	-	-	(3,463,324)	-	(132,447,577)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(8,173,792)	-	-	(10,064,016)	-	1,890,224	التغيرات الناتجة عن تعديلات
190,879,149	-	-	13,997,443	-	176,881,706	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

افصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
221,471	-	-	30,963	-	190,508	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2021
238,353	-	-	24,636	-	213,717	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(123,047)	-	-	(16,279)	-	(106,768)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,121	-	(1,121)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
895	-	-	895	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(56,523)	-	-	(12,088)	-	(44,435)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
281,149	-	-	29,248	-	251,901	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
269,272	-	-	29,297	-	239,975	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020
158,523	-	-	14,848	-	143,675	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(187,946)	-	-	(6,688)	-	(181,258)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(18,378)	-	-	(6,494)	-	(11,884)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
221,471	-	-	30,963	-	190,508	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (قبولات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2020	2021						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
-	-	-	-	-	-	-	1
4,932,036	39,628	-	-	-	-	39,628	2
6,736,745	11,507,384	-	-	-	-	11,507,384	3
12,750,094	7,903,859	-	-	-	-	7,903,859	4
48,048,392	2,618,016	-	-	-	-	2,618,016	5
9,827,804	640,639	-	-	-	-	640,639	6
814,763	9,226,363	-	-	8,990,027	-	236,336	7
-	-	-	-	-	-	-	8
12,374,933	26,731,709	-	-	465,568	-	26,266,141	غير مصنف
95,484,767	58,667,598	-	-	9,455,595	-	49,212,003	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - قبولات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
95,484,767	-	-	1,586,903	-	93,897,864	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
43,209,224	-	-	9,455,595	-	33,753,629	التعرضات الجديدة خلال السنة
(82,786,739)	-	-	(1,586,903)	-	(81,199,836)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على التعرضات - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
2,760,346	-	-	-	-	2,760,346	التغيرات الناتجة عن تعديلات
58,667,598	-	-	9,455,595	-	49,212,003	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
101,803,590	-	-	1,107,618	-	100,695,972	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
87,838,425	-	-	1,586,903	-	86,251,522	التعرضات الجديدة خلال السنة
(90,868,452)	-	-	(1,107,618)	-	(89,760,834)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(3,288,796)	-	-	-	-	(3,288,796)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
95,484,767	-	-	1,586,903	-	93,897,864	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

### إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - قبولات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
146,307	-	-	2,547	-	143,760	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2021
46,425	-	-	24,774	-	21,651	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(122,994)	-	-	(2,547)	-	(120,447)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
10,165	-	-	-	-	10,165	التغيرات الناتجة عن تعديلات
79,903	-	-	24,774	-	55,129	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
148,004	-	-	1,544	-	146,460	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020
145,314	-	-	2,546	-	142,768	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(144,658)	-	-	(1,543)	-	(143,115)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(2,353)	-	-	-	-	(2,353)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
146,307	-	-	2,547	-	143,760	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



## 23. رأس المال المكتتب به وعلاوة الإصدار

### رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به 160,000,000 مليون دينار موزعاً على 160,000,000 مليون سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2021 و2020.

### علاوة الإصدار

تبلغ علاوة الإصدار 80,213,173 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 و31 كانون الأول 2020.

### الأرباح الموزعة

بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين 16,000,000 دينار عن عام 2020 (لا يوجد أرباح موزعة عن عام 2019 بموجب تعميم البنك المركزي الاردني الى البنوك العاملة في الاردن رقم 1/1/4693 بتاريخ 9 نيسان 2020، وللتنحيط من الآثار السلبية لجائحة كورونا فقد تقرر تأجيل قيام البنوك الاردنية المرخصة بتوزيع أرباح على المساهمين عن عام 2019).

## 24. الإحتياطيات

ان تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الاول 2021 و2020 هي كما يلي:

### أ. احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

### ب. احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

ان الإحتياطيات المقيّد التصرف بها هي كما يلي:

طبيعة التقييد	31 كانون الأول		اسم الإحتياطي
	2020	2021	
	دينار	دينار	
بموجب قانون البنوك وقانون الشركات	61,004,473	68,169,340	إحتياطي قانوني
بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية	(2,609,036)	1,741,270	إحتياطي القيمة العادلة

## 25. الأرباح المقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة باجتماعه المنعقد بتاريخ 17 شباط 2022 الهيئة العامة للمساهمين الموافقة على توزيع 16,000,000 دينار كأرباح نقدية على المساهمين بواقع 10% من رأس المال. ان هذه التوصية خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.



**26. إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
372,413	(2,609,036)	الرصيد في بداية السنة
(3,558,496)	5,858,568	أرباح (خسائر) غير متحققة
673,681	(1,933,753)	موجودات ضريبية مؤجلة
(96,634)	425,491	خسائر (أرباح) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(2,609,036)	1,741,270	الرصيد في نهاية السنة

**27. أرباح مدورة**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
51,596,833	67,518,099	الرصيد في بداية السنة
23,567,470	32,499,895	الربح للسنة
96,634	(425,491)	(خسائر) أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
(7,742,838)	(11,502,972)	المحول الى الاحتياطي
-	(16,000,000)	أرباح موزعة
-	(368,477)	حصة تملك بشركات تابعة
67,518,099	71,721,054	الرصيد في نهاية السنة

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 3,106,174 دينار والذي يمثل أرباح فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- يحظر التصرف بمبلغ 27,326,810 دينار من الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2021 (23,236,111 دينار كما في 31 كانون الأول 2020) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة، وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها إلا بموافقة مسبقة منه.

**28. مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
(21,674)	370,430	أرصدة إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
611	640	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(34,750)	154,749	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
37,716,396	27,643,878	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
2,514,851	722,566	ارتباطات والتزامات محتملة
40,175,434	28,892,263	



## 29. الشركات التابعة الجوهرية والمملوكة جزئياً

### أولاً: النسبة المملوكة من قبل غير المسيطرين

31 كانون الأول 2021

اسم الشركة	بلد الإقامة	نسبة الملكية لغير المسيطرين	طبيعة النشاط	التوزيعات دينار
بنك صفوة الاسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الاسلامي)	الاردن	%62.47	تقديم جميع الاعمال المالية والمصرفية واعمال الاستثمار المنظمة وفقاً لاحكام الشرعية الاسلامية	6,000,000
شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	الاردن	%42.00	غايات الشركة تملك الاسهم والسندات والحصص في الشركات	3,500,000

31 كانون الأول 2020

اسم الشركة	بلد الإقامة	نسبة الملكية لغير المسيطرين	طبيعة النشاط	التوزيعات دينار
بنك صفوة الاسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الاسلامي)	الاردن	%63.83	تقديم جميع الاعمال المالية والمصرفية واعمال الاستثمار المنظمة وفقاً لاحكام الشرعية الاسلامية	-
شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	الاردن	%42.00	غايات الشركة تملك الاسهم والسندات والحصص في الشركات	-

### ثانياً: فيما يلي معلومات مالية مختارة للشركات التابعة الجوهرية والتي تتضمن حقوق غير المسيطرين

أ. قائمة المركز المالي المختصره للشركات التابعة قبل الغاء العمليات المتقابلة وبعد إجراء إعادة التوبيب لبعض البنود:

بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	
31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
دينار	دينار	
1,770,129,339	2,280,958,707	موجودات مالية
41,043,887	44,101,163	موجودات اخرى
1,811,173,226	2,325,059,870	اجمالي الموجودات
1,606,895,828	2,104,048,898	مطلوبات مالية
49,659,991	58,333,245	مطلوبات اخرى
1,656,555,819	2,162,382,143	اجمالي المطلوبات
154,617,407	162,677,727	حقوق الملكية
1,811,173,226	2,325,059,870	اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
98,137,365	100,988,449	حقوق الملكية العائدة الى غير المسيطرين
310,256	467,114	حصة غير المسيطرين في شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار
98,447,621	101,455,563	مجموع حقوق غير المسيطرين



ب. قائمة الأرباح أو الخسائر المختصرة للشركات التابعة قبل الغاء العمليات المتقابلة

بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	
31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
دينار	دينار	
53,696,910	59,991,991	إجمالي الدخل
10,167,139	14,060,320	الربح للسنة
10,167,139	14,060,320	مجموع الدخل الشامل
6,489,195	8,928,550	الحصة العائدة الى غير المسيطرين
(12,621)	(3,150)	حصة غير المسيطرين في ارباح (خسائر) شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار
6,476,574	8,925,400	حقوق غير المسيطرين

### 30. الفوائد والعوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
		تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
		للأفراد (التجزئة)
200,992	116,230	حسابات جارية مدينة
53,999,841	60,022,096	قروض وكمبيالات
1,601,515	1,417,247	بطاقات الإئتمانية
56,768,376	59,118,362	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
7,134,604	5,583,573	حسابات جارية مدينة
69,732,767	61,299,053	قروض وكمبيالات
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2,391,669	1,728,237	حسابات جارية مدينة
10,072,554	9,925,389	قروض وكمبيالات
9,213,147	16,924,103	الحكومة والقطاع العام
1,780,439	3,266,082	أرصدة لدى البنك المركزي
2,557,937	1,133,212	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,077	4,604	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
37,268,791	40,078,406	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
769,340	784,104	أخرى
253,496,049	261,400,698	

### 31. الفوائد والمصاريف المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
2,294,983	3,133,273	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
2,801,852	1,240,318	حسابات جارية وتحت الطلب
4,280,324	4,751,746	ودائع توفير
66,773,689	69,567,309	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
15,468,725	12,644,782	شهادات إيداع
2,700,546	3,779,283	تأمينات نقدية
1,379,415	1,455,659	أموال مقترضة
1,447,956	1,403,729	قروض مساندة
5,514,744	6,221,691	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
102,662,234	104,197,790	

### 32. صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
6,370,590	5,443,475	عمولات تسهيلات وتمويلات مباشرة
8,302,892	9,359,937	عمولات تسهيلات وتمويلات غير مباشرة
8,880,237	12,571,850	أخرى
(1,140,458)	(1,372,422)	ينزل: عمولات مدينة
22,413,261	26,002,840	صافي إيرادات العمولات

### 33. أرباح العملات الأجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
3,670,249	5,043,753	ناتجة عن التداول / التعامل
3,079,791	1,796,735	ناتجة عن التقييم
6,750,040	6,840,488	



**34. أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2021	أرباح متحققة	أرباح (خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أدونات خزينة وسندات	88,150	685	-	88,835
أسهم شركات	1,050,936	(413,243)	88,427	726,120
مشتقات مالية	(47,108)	-	-	(47,108)
صناديق استثمارية	108,679	1,263,910	1,558	1,374,147
	1,200,657	851,352	89,985	2,141,994

2020	أرباح متحققة	أرباح (خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أدونات خزينة وسندات	206,487	46,621	-	253,108
أسهم شركات	1,853,075	(498,142)	116,956	1,471,889
مشتقات مالية	225,416	-	-	225,416
صناديق استثمارية	-	384,424	-	384,424
	2,284,978	(67,097)	116,956	2,334,837

**35. توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
619,013	469,491	عوائد توزيعات أسهم الشركات

**36. إيرادات أخرى**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
181,006	230,762	إيجار صناديق الأمانات
101,648	114,742	حسابات جامدة
245,811	231,188	إيرادات البوندد
276,506	1,119,763	إيرادات ديون معدومة مستردة
390,630	-	إيرادات ناتجة عن تسوية حسابات
260,999	462,613	إيرادات أخرى
1,456,600	2,159,068	



### 37. نفقات موظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
35,714,401	38,396,757	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
3,872,851	4,001,503	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
375,531	-	مساهمة البنك في صندوق الإيداع
1,721,758	1,944,492	نفقات طبية
168,348	215,740	مياومات السفر
407,814	413,784	نفقات تدريب الموظفين
26,984	6,389	ملابس المستخدمين
1,696,262	3,588,089	حوافز بيعية وتسويقية
173,450	178,750	نفقات التأمين على حياة الموظفين
-	6,200	أخرى
44,157,399	48,751,704	

### 38. مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
2,842,157	3,063,435	بريد وهاتف ورويت
1,134,930	1,224,161	لوازم قرطاسية ومطبوعات
1,133,457	790,264	كهرباء ومياه ومحروقات
10,423,813	12,026,841	اصلاح وصيانة الآلات والأجهزة
1,130,235	1,495,116	مصاريف التأمين على الموجودات وعمليات البنك
3,849,258	2,042,409	أتعاب محاماه وتدقيق وصيانة وبرامج واستشارات
1,234,883	1,334,525	رسوم حكومية ورخص مهن
202,170	24,934	خسارة بيع ممتلكات ومعدات
1,234,268	1,502,738	أتعاب وتنقلات أعضاء مجلس الإدارة
4,664,899	4,477,052	دعاية وإعلان
3,497,083	1,902,770	اشتراكات وتبرعات *
128,750	106,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
26,280	80,567	خسائر بيع موجودات مستلمة
1,931,592	1,572,586	أخرى
33,433,775	31,643,398	

\* تم خلال عام 2020 التبرع بمبلغ 2 مليون دينار لصندوق همّة وطن الخاص بانتشار فايروس كورونا.



**39. حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
23,567,470	32,499,895	الربح للسنة - قائمة (ب)
160,000,000	160,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
		حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:
0/147	0/203	أساسي ومخفض

**40. النقد وما في حكمه**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021	
دينار	دينار	
721,060,432	934,430,468	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني تستحق خلال ثلاثة أشهر
397,274,210	542,036,819	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
256,098,045	263,192,838	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
7,545,767	7,548,214	ينزل: أرصدة مقيدة السحب
854,690,830	1,205,726,235	

**41. المشتقات**

يظهر الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المالية إلى جانب توزيع القيمة الإسمية لها حسب آجالها.

آجال القيمة الإسمية حسب الإستحقاق				مجموع القيمة الإسمية	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	2021
أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 3 - 12 شهر	خلال 3 أشهر				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	1,013,772	1,515,798	2,529,570	42,175	733	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	-	-	-	-	-	عقود مبادلة اسعار الفائدة
-	-	982,030	49,466,287	50,448,317	62,140	61,685	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	1,995,802	50,982,085	52,977,887	104,315	62,418	

آجال القيمة الإسمية حسب الإستحقاق				مجموع القيمة الإسمية	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	2020
أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 3 - 12 شهر	خلال 3 أشهر				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	223,647	19,483,145	19,706,792	24,254	335,537	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	-	-	-	-	-	عقود مبادلة اسعار الفائدة
-	-	233,271	127,781,385	128,014,656	409,694	168,414	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	456,918	147,264,530	147,721,448	433,948	503,951	

تدل القيمة الإعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.



## 42. الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

رأس مال الشركة		نسبة الملكية	اسم الشركة
2020	2021		
دينار	دينار	%	
113,039,028	113,039,028	58	شركة الإتحاد الإسلامي للإستثمار
100,000,000	100,000,000	37.53	بنك صفوة الإسلامي
5,000,000	5,000,000	100	شركة الإتحاد للوساطة المالية محدودة المسؤولية
10,000,000	10,000,000	100	شركة الإتحاد للتأجير التمويلي
100,000	100,000	100	شركة الإتحاد للتكنولوجيا المالية

تم استبعاد الأرصدة والمعاملات فيما بين البنك والشركة التابعة.

قامت البنك بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهات ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات باستثناء ما رود أدناه:

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		الجهات ذات العلاقة				
2020	2021	أخرى (أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية في البنك وذوي الصلة بهم)	الشركات التابعة	أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكبار المساهمين	أعضاء مجلس الادارة	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:						
71,172,428	75,104,514	68,620,827	1,846,224	3,621,553	1,015,910	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
111,030,732	133,603,635	17,983,755	25,193,420	3,859,362	86,567,098	الودائع
257,597	348,802	-	348,802	-	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
3,166,260	3,188,733	3,154,570	34,163	-	-	اعتمادات
2,702,096	-	-	-	-	-	قبولات
6,616,017	10,507,756	9,586,756	916,000	-	5,000	كفالات
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول						
2020	2021					
دينار	دينار					
عناصر قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة:						
4,785,500	7,381,742	5,056,758	2,081,976	165,687	77,321	فوائد وعمولات دائنة
2,756,071	2,072,677	181,512	485,835	48,498	1,356,832	فوائد ومصاريف وعمولات مدينة
معلومات إضافية						
-	-					تسهيلات وتمويلات ائتمانية تحت المراقبة
-	-					مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية تحت المراقبة

- تتراوح اسعار الفائدة الدائنة على التسهيلات الائتمانية ما بين 2% الى 17%، وتتراوح اسعار الفائدة المدينة على ودائع العملاء ما بين 0.5% الى 3.75%.



فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

2020	2021	
دينار	دينار	
5,842,810	5,633,181	رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا
1,302,270	1,549,433	بدل أتعاب وتنقلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
7,145,080	7,182,614	المجموع

## 43. موجودات حق الاستخدام / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

### 1. موجودات حق الاستخدام

يقوم البنك بإستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني، ان متوسط مدة الإيجار 9 سنوات، فيما يلي الحركة على موجودات حق الإستخدام خلال العام:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
26,517,873	27,031,520	الرصيد في بداية السنة
4,669,894	4,491,057	يضاف: إضافات خلال السنة
(310,881)	(146,726)	يطرح: الاستبعادات خلال السنة
(3,845,366)	(3,819,862)	يطرح: الإستهلاك للسنة
27,031,520	27,555,989	الرصيد كما في نهاية السنة

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
(3,845,366)	(3,819,862)	الإستهلاك للسنة
(984,241)	(1,027,420)	الفائدة خلال السنة
(402,380)	(463,109)	مصرفوف إيجار خلال السنة

### 2. إلتزامات عقود الإيجار

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
25,451,501	26,453,949	الرصيد في بداية السنة
4,669,894	4,344,331	يضاف: إضافات خلال السنة
984,241	1,027,420	الفائدة خلال السنة
(310,881)	(146,726)	يطرح: الاستبعادات خلال السنة
(4,340,806)	(4,312,162)	المدفوع خلال الفترة *
26,453,949	27,366,812	الرصيد كما في نهاية السنة

\* منها فائدة بمبلغ 297,595 دينار.



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للجنة المنتهية في 31 كانون الأول		تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار:
2020	2021	
دينار	دينار	
1,936,802	2,133,756	خلال أقل من سنة
8,641,534	9,924,805	من سنة إلى 5 سنوات
15,875,613	15,308,251	أكثر من 5 سنوات
26,453,949	27,366,812	

بلغت قيمة التزامات عقود الإيجار غير المخصومة كما في 31 كانون الأول 2021 مبلغ 32,800,307 دينار (31 كانون الأول 2020 مبلغ 32,069,195 دينار) وفيما يلي تحليل الإستحقاق:

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار غير المخصومة:

للجنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
2,601,631	2,810,979	خلال أقل من سنة
10,644,642	11,939,333	من سنة إلى 5 سنوات
18,822,922	18,049,995	أكثر من 5 سنوات
32,069,195	32,800,307	

## 44. إدارة المخاطر

يقوم البنك بالتطوير المستمر لهيكل إدارة المخاطر ولضمان الإدارة الفعالة له في كافة عملياته لضمان كفاءة عملية إدارة المخاطر والتطبيق السليم للضوابط الرقابية في كافة

عمليات البنك، تتوزع مسؤولية إدارة المخاطر على عدة مستويات يمكن تلخيصها بالتالي:

### 1. وحدات العمل:

تتكون وحدات العمل من الموظفين الذين يقومون من خلال عملهم اليومي بإدارة المخاطر التي تواجههم في أعمالهم أو قبولها وذلك حسب المستويات المقبولة من قبل البنك والمحددة في سياساته وإجراءاته.

ولضمان الإدارة الكفؤة للمخاطر يعمل البنك على الفصل الكامل لوظائف وحدات الأعمال عن وظائف إدارة المخاطر وعلى سبيل المثال فان دراسة وإدارة الرقابة على الائتمان مفصولة بشكل كامل عن إدارة علاقات العملاء ضمن وحدات الأعمال، الامر الذي يضمن استقلالية الدراسات والقرارات الائتمانية والتطوير المستمر لكفاءتها ونوعيه أعمالها بالإضافة لذلك يتم فصل المكتب الوسطي (Middle Office) وبتبعيته لإدارة مخاطر السوق عن الخزينة.

### 2. إدارة المخاطر:

تم تفعيل عمل هذه الدائرة حيث تعمل بشكل مستقل عن كافة خطوط الأعمال وتكون متصلة بمجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر لضمان استقلاليته وقدرتها على كشف وقياس وضبط ومراقبة المخاطر ضمن المستوى المقبول من البنك ورفع التقارير الدورية بها لمجلس الإدارة.

### 3. التدقيق الداخلي:

ان دائرة التدقيق الداخلي جهة مستقلة استقلالاً كاملاً من خلال اتصالها بلجنة التدقيق في مجلس الإدارة حيث تقوم هذه الدائرة بدور خط الدفاع الأخير من خلال تطبيق خطه تدقيق تشمل التدقيق الدوري على كافة أعمال البنك بما يضمن اكتشاف أي حاله من حالات الخرق للنظام او عدم الالتزام بسياسات وإجراءات البنك او الاسس المحددة من قبل الجهات الرقابية.



### 4. لجنة إدارة المخاطر:

تعمل لجنة إدارة المخاطر بموجب ميثاقها المقرر من قبل مجلس الإدارة والذي تم تطويره استناداً إلى أفضل الممارسات في إدارة المخاطر بالإضافة إلى المتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي. وقد تم تشكيلها بعضوية أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر بحيث يتم رفع كافة تقارير إدارة المخاطر إلى هذه اللجنة بشكل دوري بما يضمن اطلاع مجلس الإدارة على مستوى المخاطر في جميع أعمال البنك أولاً بأول الأمر الذي يمكنه من اتخاذ أي قرارات أو إجراءات لتعديل مستوى هذه المخاطر في حالة عدم توافقها مع المستوى المقبول للمخاطر للبنك ورفع تقارير بذلك لمجلس الإدارة.

### 5. مجلس الإدارة:

يطلع مجلس الإدارة بالمسؤوليات التالية في مجال إدارة المخاطر:

- تحديد مستوى المخاطر المقبول في عمليات البنك المختلفة.
- مراجعته سياسات المخاطر المختلفة والموافقة عليها.
- الرقابة على هذه المخاطر والتأكد من تطبيق الضوابط اللازمة من خلال لجنة إدارة المخاطر.
- تفويض الصلاحيات الخاصة بالموافقة على منح وتعديل وتجديد الائتمان للجان الائتمان المختلفة ومن ثم مراجعته أداء هذه اللجان وصحة قراراتها الائتمانية وبالتالي انعكاس ذلك على نوعيه المحفظة الائتمانية.
- اقرار السياسات الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار التي تقع ضمن صلاحيته والموافقة على سقوف الاستثمار والمتاجرة والتداول

### 6. لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

تشكل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات برئاسة رئيس إدارة المخاطر وعضوية الرئيس التنفيذي وكل من مدراء وحدات الأعمال ورئيس الإدارة المالية. تقوم اللجنة بمراجعته بنية قائمة المركز المالي والتوصية بإجراء أي تعديلات عليها لمجلس الإدارة بالإضافة إلى الموافقة على أسس إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق كما تقوم اللجنة بمراجعته سياسات إدارة هذه المخاطر والتوصية للمجلس باعتمادها واستلام تقارير المخاطر المختلفة لاتخاذ أي قرارات لازمه لتعديل مستوى هذه المخاطر حسب المستوى المقبول للبنك.

كما تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بتخصيص رأس المال لنشاطات البنك المختلفة بما يضمن كفاً استخدام لرأس المال.

### أ. مخاطر الائتمان:

يتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل البنك من خلال:

1. السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى البنك وأسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة إلى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
2. التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للعملاء بما يضمن فهم متطلبات العملاء بشكل أفضل ووجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفء.
3. صلاحيات منح الائتمان: تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.
4. تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان: يقوم البنك باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة.
5. تطبيق نظام التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال: طور البنك نموذج لعملية قياس كفاية رأس المال الداخلي اعتماداً على بيانات البنك المتوقعه للسنوات الخمسة القادمة لاحتساب متطلبات رأس المال المحتملة وتأثير الأوضاع الضاغطة على كفاية رأس المال للبنك والربحية والسيولة.
6. الرقابة على الائتمان:

تقوم وحده مختصة تابعه لإدارة المخاطر بالرقابة على المحفظة الائتمانية واعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص.

تقوم إدارة المخاطر ومن خلال نظام الإنذار المبكر عن مخاطر الائتمان بالتحري ما أمكن عن أي مؤشرات يمكن ان تشكل دلاله على تراجع الوضع الائتماني للعميل، حيث تشمل هذه المؤشرات مؤشرات خاصة بالعمل من حيث عملياته وإدائه المالي وأداء قطاعه الاقتصادي بالإضافة إلى مؤشرات متعلقة بأداء الحساب لدى البنك حيث يمكن هذا النظام من الكشف المبكر عن أي تراجع في



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

أداء الحساب وبالتالي يمكن البنك من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من أي خسائر من الممكن ان تنتج عن ذلك وتؤكد من كفاية المخصصات المرصودة على هذه الحسابات.

7. إدارة المحفظة الائتمانية:

تقوم كافة الجهات المعنية بالائتمان بالمراجعة المستمرة للمحفظة الائتمانية لضمان الحفاظ على نوعيه جيده للتعرضات الائتمانية. ويراعى في إدارة المحفظة ان تكون موزعه بشكل متوازن لتجنب اي تركيز من الممكن ان يؤدي الى زيادة مستوى المخاطر في المحفظة، وضمن هذا الإطار يراعى التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي للمحفظة بالإضافة الى تجنب التعرضات الائتمانية الكبيرة للعميل الواحد الا في الحالات الاستثنائية وللعلماء المميزين.

8. مخففات مخاطر الائتمان:

كخطوه أساسيه للتحوط لمخاطر الائتمان يتم مراعاة التدفقات النقدية للمشاريع الممولة عند تحديد برنامج السداد لاي تسهيلات ممنوحة لعملائنا وتحديد الضوابط اللازمة للسيطرة على هذه التدفقات النقدية لاستخدامها للسداد كما يتم الحصول على ضمانات عينيه حيثما تطلب مستوى مخاطر التسهيلات ذلك حيث يراعى عند الحصول على هذه الضمانات نوعيتها والسيولة العالية لها بالإضافة الى التطبيق الكفء للإجراءات التي تضمن السيطرة السليمة على هذه الضمانات والرقابة على قيمتها وسهولة تسيلها حيث يتطلب الأمر.

### ب. مخاطر التشغيل:

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تغطي سياسة مخاطر التشغيل دور إدارة المخاطر التشغيلية في كيفية تحديد وتقييم (بشكل دوري) ومتابعة والسيطرة على مخاطر التشغيل، والامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر. حيث اعتمدت على أكثر من منهجية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تطبيق نظام لتقييم الإجراءات الرقابية ذاتيا CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية الحالية، حيث يتم فحص هذه الإجراءات ذاتيا بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. ويهدف تقييم الإجراءات الرقابية الى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات بحيث يتم تحسين الإجراءات الرقابية الضعيفة او وضع إجراءات رقابية جديدة تهدف الى درء المخاطر او تخفيف حدتها. كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث الغير مرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها.

بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة. علماً بأنه عملية إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك لا تهدف إلى تصميم أنظمة تقوم بالتخلص من جميع مخاطر التشغيل المحتملة، وإنما إلى فهم الآثار المالية- وأي آثار أخرى محتملة - لهذه المخاطر واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة.

### ج. مخاطر أمن المعلومات:

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على استخدام الوسائل والأدوات والإجراءات وإتباع المعايير الدولية لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير مصرحين، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

ولأجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك لحماية أمن المعلومات والأمن السيبراني من الاختراقات الأمنية بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية معلومات البنك والعملاء، مع وجود خطة لاستمرارية العمل أثناء الكوارث والأزمات لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة لجميع عملاءه في كافة الأوقات.

### اختبارات الأوضاع الضاغطة

ضمن إطار إدارة البنك للمخاطر المتوقعة والتحوط لهذه المخاطر، بحيث يتم تحديد الأوضاع الضاغطة السلبية التي يمكن أن تواجه البنك وأعماله وقياس أثرها على ملاءة البنك وسيولته وسمعته. بالإضافة الى توضيح مكامن الضعف التي يوجهها البنك نتيجة هذه الأوضاع الضاغطة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، لوضع خطة استراتيجية للحد من أثرها ومواجهتها عند حدوثها او تجنبها، كما وتهدف عملية اختبارات الأوضاع الضاغطة تحسين وتعزيز الإدارة السليمة لمخاطر البنك علاوة على الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية الصادرة بهذا الخصوص، والممارسات العالمية الفضلى.



### الآلية اختيار سيناريوهات الأوضاع الضاغطة.

يتم اختيار سيناريوهات الأوضاع بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك المختلفة سواءاً على مستوى محفظة التسهيلات أو الاستثمارات وكما يلي

- 1 - قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركيز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال.
- 2 - قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الأسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال.
- 3 - قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
- 4 - قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة استثمارات البنك بالودائع لدى البنوك المراسلة، تركيز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.
- 5 - قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على مخاطر التشغيل الخاصة بعمليات البنك. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال.

وبناءً على نتائج هذه الاختبارات يتم وضع خطط طوارئ لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، وسياسات تحدد تركيز التسهيلات والاستثمارات، بالإضافة إلى سياسات لمواجهة موجودات ومطلوبات البنك، وتفعيل أدوات تخفيض المخاطر مثل التحوط والتقصص للبنود داخل الميزانية والضمانات المقبولة، وبما يتلاءم مع نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة.

### حكومية تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة:

#### مسؤولية مجلس الإدارة

1. الاطلاع على نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك بشكل نصف سنوي (كل ستة أشهر)، لاتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتي من شأنها ضمان سلامة البنك في حال تعرضه إلى أي من هذه الأوضاع.
2. لتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالخطط والسياسات الموضوعة لمواجهة أية أوضاع ضاغطة يتعرض لها البنك.
3. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري وان يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

#### مسؤولية الإدارة التنفيذية

1. وضع التوصيات المناسبة وعرضها على مجلس الإدارة والمبنية على نتائج الاختبارات الضاغطة التي قامت الإدارة بتنفيذها.
2. تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والمتعلقة بنتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك، وإعلام المجلس بنتائجها.
3. تنفيذ ومراقبة اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
4. اخذ نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بعين الاعتبار عند القيام بالتخطيط لرأس المال (Capital Planning) بهدف الوصول إلى رأس المال الذي يتواءم مع إستراتيجية البنك وهيكلة مخاطره، بالإضافة إلى مراعاة هذه النتائج عند القيام بعملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP).
5. التعاون الكامل بين دوائر البنك المختلفة بالتنسيق مع إدارة المخاطر للتوصل بالقدر الممكن للنتائج الواقعية لإختبارات الأوضاع الضاغطة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة الأوضاع المالية والاقتصادية المحلية والعالمية.

### تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر:

يلتزم البنك بتعليمات الجهات الرقابية وافضل الممارسات في القطاع المصرفي فيما يخص تطبيق التعثر وآلية معالجة الديون المتعثرة.



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تعرف التسهيلات المتعثرة بأنها تلك التسهيلات التي تحمل درجات مخاطر تحت المراقبة أو اسوء، وتاليا وصف مختصر لهذه الدرجات:

### • تحت المراقبة:

المقترض الذي ليس لديه ارباح مؤكده وايراداته التشغيلية متذبذبة بشكل كبير. واصوله تشهد انخفاضا مع ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها مع عدم وجود مخصصات كافية لها ومديونته على ارتفاع مستمر اعلى من المعايير المقبولة لدى القطاع التي ينتمي له. ايضا الإدارة والتحكم لديه ضعيفة. الديون المصنفة تحت المراقبة تبقى لفترة من الزمن تحت هذا التصنيف لمراقبتها بحيث يتم تحسين تصنيفها الائتماني بحال تغيرت المعطيات التي ادت الى تصنيفها تحت المراقبة او تخفيض تصنيفها الائتماني.

### • دون المستوى:

مقترض غير مقبول استمرار التعامل معه ائتمانيا حيث ان استرداد التسهيلات استنادا للإيرادات العميل التشغيلية قد أصبح مكان تساؤل وموجوداته غير محمية بدرجة مقبولة بصافي حقوق الملكية وقدرته على الوفاء بالتزاماته او تقديم ضمانات اضافية ضعيفة. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقا لتعليمات البنك المركزي الاردني.

### • مشكوك في تحصيله:

فرص استرداد البنك للدين الممنوح للمقترض أصبح مكان شك وهناك احتمالية لخسارة جزء من أصل الدين وذلك في ضوء الظروف والمعطيات المتوفرة والتي تظهر عدم قدره المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقا لتعليمات البنك المركزي الاردني.

### • خساره:

نالك احتمال لاسترداد جزء من الدين مستقبلا ولم تتوفر القناعة التامة لدى البنك بانعدام فرص التحصيل بعد، الامر الذي لا يشجع البنك نحو القيام بإعدام الديون اعداما نهائيا وتركه وعدم استمرار المطالبة به. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقا لتعليمات البنك المركزي الاردني.

## القواعد العامة التي يتم اتباعها في المعالجة الديون المتعثرة:

- اي جدول مقترحه يجب ان تستند الى قدره العميل على الالتزام بها ذلك ان هدف البنك يجب ان يستند الى استرداد امواله وليس فقط الى تحسين التصنيف الائتماني للمحفظة.
- عند جدوله المديونية يتوجب دراسه التدفقات النقدية لدى المقترض وخصوصا اذا كان يترتب على المقترض التزامات تجاه دائنين غير البنك وهذا يستلزم الوقوف على دراسة التدفقات النقدية للعميل، وضماناته الحالية، واية موجودات اضافية يمكن تسيلها كمصدر اضافي في السداد او الحصول عليها كضمانه اضافية تخفف من المخاطر الائتمانية للعميل. كما يتم دراسة معايير اخرى مثل قدرة العميل على ادارة التسهيلات وسلامة المستندات القانونية والعقود التي بحوزه البنك من حيث كونها تحفظ حق البنك بحال اللجوء الى اجراءات القانونيه بحق المقترض.
- في حال التزام العميل بالسداد بعد جدولة القرض ولفترة لا تقل عن ثلاثة اشهر يتم تحسين تصنيف الحساب الى دين عامل.

## نظام التصنيف الائتماني الداخلي:

يعتمد البنك نظام التصنيف الائتماني لعملاء الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة. إن الهدف من هذا النظام هو تقييم مخاطر الائتمان على مستوى العميل والتسهيل الممنوح له والتعبير عنها بشكل كمي بحيث يعطى كل عميل ممنوح تسهيلات تصنيف من 1 – 10 تعبر عن مستوى مخاطره بحيث يكون المستوى (1) أقل مستوى خطورة، وبحيث تكون مسؤولية تصنيف العملاء من مسؤوليات دائرة الائتمان.

وعند تطبيق هذا النظام يمكن ضمان الأمور التالية:

- القدرة على الاحتفاظ بجودة عالية لمحفظة البنك الائتمانية ومراقبة أداء هذه المحفظة وتحديد الاستراتيجية والخطط الفعالة المستقبلية لإدارة المخاطر الائتمانية.
- الربط بين جودة الائتمان وكفاءة الأداء والتسعير.
- تحديد الجهة ذات الصلاحية بالموافقة على منح و/أو تجديد التسهيلات.



والجدول التالي يوضح المعايير التي تم اعتمادها بأوزان مختلفة لغايات تصنيف العملاء:

المحدد	طبيعة المحدد
البنود المالية	كمي
الإدارة	نوعي
الشركة	نوعي
القطاع الاقتصادي	نوعي

وللقيام باحتساب التصنيف يجب توفير قوائم مالية تغطي ثلاث سنوات بالإضافة إلى توفر معلومات حول أداء القطاع الاقتصادي والخصائص النوعية لإدارة للعميل، وبحيث يتم تصنيف عملاء البنك الممنوحين تسهيلات حسب الجدول التالي:

مستويات المخاطر	درجة المخاطر
ممتاز	1
قوي	2- 2+
جيد	3- 3+
مرضي	4- 4+
مقبول	5- 5+
مرتفع	6- 6+
تحت المراقبة	7- 7+
غير عاملة	10-8

### الالية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية ولكل بند على حدة

يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى افرادي ((Individual Basis على النظام الذي تم تطبيقه من قبل البنك حسب منهجية الاحتساب التي تم اعتمادها من قبل مجلس الادارة والمدقق الخارجي عند اعداد للبيانات المالية المرحلية والختامية.

#### أ. احتمالية التعثر (PD):

يتم قياس احتمالية التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) باستخدام نماذج احصائية تعتمد على بيانات تعثر تاريخية والتصنيف الائتماني للتعرضات بالإضافة الى اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي لمحفظه التسهيلات الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغرى. أما بالنسبة الى محفظة التسهيلات للأفراد، تم اعتماد نماذج احصائية تعتمد على خصائص المنتج والسلوك الائتماني للعميل.

وفقا الى ما تضمنه المعيار (9) جميع التعرضات الائتمانية وأدوات الدين المدرجة في المرحلة الاولى. يتم الاخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر للتعرض/ الاداة لمدة (12) شهر اعتبارا من تاريخ البيانات المالية. أما بالنسبة الى التعرضات الائتمانية المدرجة في مرحلة الثانية فانه يتم الاخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني.

#### ب. الخسارة بافتراض التعثر (LGD) (الضمانات/مخففات المخاطر):

عند احتساب الخسارة بافتراض التعثر يتم تقييم الضمانات المقدمة مقابل منح التعرض الائتماني ويتم الاخذ بعين الاعتبار فقط الضمانات التي تصنف كمخففات مخاطر (الموثقة قانونيا ضمن عقود ائتمان ولا يوجد اي مانع قانوني يحول دون وصول البنك للضمانة) لغايات احتساب القيمة القابلة للاسترداد من التعرض الائتماني بعد تطبيق نسب الاقتطاع المحددة في تعليمات تصنيف الديون رقم (47/2009) للبنك المركزي الأردني وتطبيق. يتم تطبيق نسب الخسارة بافتراض التعرض (LGDs) على الجزء الغير مغطى من التعرض الائتماني اعتمادا على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل الى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الاخذ بعين الاعتبار البعد الزمني.

#### ج - التعرض الائتماني عند التعثر (EAD):

يتم الاخذ بعين الاعتبار المبالغ التي سيتم استغلالها من قبل الطرف المدين ونوع اداة الدين عند احتساب التعرض الائتماني عند التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9). يتم احتساب معامل الاستغلال بعد اجراء دراسة على نسب السحوبات والاستغلال التاريخي للعمليات وانواع الدين المختلفة.



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر أيضا التعرضات الائتمانية الغير مباشرة (غير ممولة) بمثابة تعرضات ائتمانية متحققة يتم احتساب لها خسارة الائتمانية ويتم ايضا احتساب نسب تعثر (PDs) خاصة بهذه التعرضات بناءا على دراسة تاريخية على نسب التعثر واحتمالات السحب.

### د - القيمة الزمنية للنقود

يتم احتساب القيمة الحالية للخسارة الائتمانية المتوقعة واستخدام العمر الزمني وسعر الفائدة الفعال (EIR) الممنوح على التعرض الائتماني كمعامل خصم. حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية وبما يتضمن مسؤوليات الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الإلتزام بمتطلبات تطبيق المعيار الدولي.

### مجلس الإدارة

سوف يقوم مجلس الإدارة بالإطلاع على عملية ونتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي لإتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتأكد بقيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالعمليات والسياسات الموضوعية لكفاية المخصصات ويتم إعتداد والموافقة على سياسة معتمدة تحدد الحالات الإستثنائية والمبررة التي يتم فيها التعديل على نتائج ومخرجات النظام وأن تحدد جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في اتخاذ قرار الإستثناء أو التعديل ويتم عرض هذه الحالات على المجلس والموافقة عليها.

### لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بالإشراف على عملية احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي والتأكد من الآتي:

- ضمان تغطية المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة.
- نسبة كفاية رأس المال ضمن المستوى المطلوب وضمان عدم انخفاضها عن الحد المسموح به.
- آلية التسعير تغطي تكاليف المخصصات.

### لجنة التدقيق

يتم عرض نتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي على لجنة التدقيق حيث تقوم اللجنة بالتحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على جميع البيانات المالية.

### الإدارة التنفيذية

تقوم الإدارة العليا بإظهار وعرض المخاطر عند تسعير التعرض الائتماني يتم تنفيذ وتحديث السياسات والإجراءات المناسبة ليتم التواصل بما يخص عملية تقييم المخاطر الائتمانية وعملية القياس لجميع الأفراد المعنيين.

الإدارة العليا هي بدورها مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية مخاطر الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتطوير السياسات والعمليات المذكورة أعلاه.

### دائرة إدارة المخاطر

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالحرص على أن المخصصات تغطي التعرضات الائتمانية بشكل كافي التأكد من عملية ومخرجات نظام المعيار الدولي عرض نتائج المعيار الدولي على مجلس الإدارة لجنة المخاطر والإدارة التنفيذية.

### الديون المجدولة:

هي الديون التي سبق وان صنفت كتسهيلات ائتمانية ضمن المرحلة الثالثة وأُخرجت بموجب جدولة اصولية وقد بلغت قيمتها 32,015,189 دينار كما في 31 كانون الاول 2021 (64,407,911 دينار كما في 31 كانون الاول 2020).

### الديون المعاد هيكلتها:

يقصد باعادة الهيكلة اعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط او اطالة عمر التسهيلات الائتمانية او تاجيل بعض الاقساط او تمديد فترة السماح، وقد بلغت 441,353,859 دينار خلال عام 2021 (427,941,610 دينار خلال عام 2020).



## سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

المجموع 2020	المجموع 2021	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة 2021	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر 2021	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف
دينار	دينار	دينار	دينار		
-	21,220,499	21,220,499	-	S&P	AAA
21,208,246	-	-	-	S&P	AA+
5,211,915	3,598,933	3,598,933	-	S&P	AA
2,435,866	4,175,768	4,175,768	-	S&P	AA-
7,055,917	8,267,579	8,267,579	-	S&P	A+
27,590,520	47,277,189	47,277,189	-	S&P	A
4,181,356	802,398	802,398	-	S&P	A-
4,540,053	4,316,994	4,316,994	-	S&P	BBB+
7,905,575	20,626,529	20,626,529	-	S&P	BBB
13,179,971	2,558,608	2,558,608	-	S&P	BBB-
5,653,921	12,962,353	12,945,627	16,726	S&P	BB+
-	-	-	-	S&P	BB
3,943,196	15,016,283	15,016,283	-	S&P	BB-
7,406,586	6,252,787	4,613,358	1,639,429	S&P	B+
2,697,758	677,123	677,123	-	S&P	B
-	-	-	-	S&P	B-
36,641,396	46,665,768	46,665,768	-	S&P	NR
755,892,776	906,333,575	906,333,575	-	S&P	حكومية
905,545,052	1,100,752,386	1,099,096,231	1,656,155		المجموع

ان جميع السندات أعلاه مصنفة ضمن المرحلة الأولى بإستثناء سند بقيمة 250,000 والمندرج تحت تصنيف الغير مصنف والمصنف ضمن المرحلة الثالثة.

## مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية واي اداة اخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها الى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج قائمة المركز المالي الموحدة.

يعتمد البنك سياسته متحفظة في ادارته هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادنى المستويات.

## مخاطر اسعار الفائدة:

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات اسعار الفائدة في الاسواق أو الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في إيرادات البنك نتيجة لفرق التوقيت في إعادة التسعير.

تكمّن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة الى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الآجال طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد.



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

ويتم إدارة مخاطر اسعار الفائدة من قبل لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة اعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

وفيما يلي تحليل الحساسية للأثر على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة في حال تغير المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية بنسبة 5% للعام 2021:

الشركات:	التسهيلات الائتمانية للشركات	التسهيلات الائتمانية للحكومة والقطاع العام	التسهيلات الائتمانية القروض العقارية	التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة (إرتباطات والتزامات محتملة)	التسهيلات الائتمانية الأخرى
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عرض النقد 2M						
5%	(497,268,87)	-	(16,267,04)	-	-	(182,860,27)
-5%	546,245,62	-	18,013,49	-	-	202,049,19
مؤشر أسعار المستهلك						
5%	(114,756,47)	-	(3,757,00)	-	-	(42,169,49)
-5%	107,026,31	-	3,533,99	-	-	39,602,66
قروض الممنوحة للقطاع الخاص						
5%	(2,131,283,33)	-	(68,637,13)	-	-	(778,961,94)
-5%	3,936,495,46	-	131,163,16	-	-	1,477,608,79
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SME)						
عرض النقد						
5%	-	-	(1,162,34)	(14,865,42)	-	(7,114,34)
-5%	-	-	1,146,64	14,666,20	-	7,025,01
مؤشر أسعار المستهلك						
5%	-	-	(4,983,30)	(63,725,45)	-	(30,456,74)
-5%	-	-	4,709,91	60,252,75	-	28,899,77
معدل الإقراض المصرفي						
5%	-	-	3,936,59	50,350,64	-	24,141,93
-5%	-	-	(4,124,39)	(52,734,60)	-	(25,210,05)
التجزئة:						
معدل الإقراض بين البنوك Interbank						
5%	356,80	-	85,883,53	31,70	595,352,94	2,515,42
-5%	390,27	-	93,189,03	60,29	662,455,87	2,748,73
مؤشر أسعار المنتجين						
5%	402,73	-	95,911,61	71,14	687,535,37	2,835,66
-5%	344,97	-	83,320,55	21,48	571,648,12	2,433,01



## 1. توزيع التعرضات الائتمانية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة	مستوى احتمالية الخسارة	التعرض عند التعثر	متوسط الخسارة عند التعثر
تعرضات عاملة	دينار	دينار	دينار	%	دينار	%
1	ديون عاملة	330,025,660	29,381	%1.72 - %0.76	124	%0.3
2	ديون عاملة	80,660,192	71,897	%71.87 - %0.40	270	%47.0
3	ديون عاملة	445,430,233	1,632,054	%78.09 - %0.76	315	%47.8
4	ديون عاملة	449,627,040	7,096,631	%78.09 - %0.76	455	%51.1
5	ديون عاملة	580,880,341	8,065,098	%78.09 - %0.76	367	%51.4
6	ديون عاملة	489,019,557	10,087,319	%78.09 - %0.76	262	%48.2
7	ديون عاملة	412,950,697	25,488,695	%78.09 - %1.17	294	%46.7
غير مصنف	ديون عاملة	4,185,754,516	11,271,782	%78.09 - %0.15	2,349	%56.2
المجموع		6,974,348,236	63,742,857		4,436	
تعرضات غير عاملة						
8	غير عامل	77,132,811	48,697,490	%100	60	%79.7
غير مصنف	غير عامل	56,734,853	36,175,837	%100	44	%77.5
المجموع		133,867,664	84,873,327		104	
المجموع الكلي		7,108,215,900	148,616,184		4,540	

## 2. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
809,253,935	-	-	-	-	-	-	-	-	809,253,935	أرصدة لدى بنوك مركزية
541,476,707	-	-	-	-	-	-	-	-	541,476,707	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,770,685	-	-	-	-	-	-	-	-	8,770,685	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,351,124,328	366,726,272	431,243,828	646,150,985	181,841,466	57,370,202	882,751,545	427,429,911	345,490,123	12,119,996	تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
1,100,752,386	6,452,685	929,099,275	-	-	-	-	18,631,335	13,154,829	133,414,262	سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:
1,656,155	-	160,674	-	-	-	-	-	-	1,495,481	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
1,099,096,231	6,452,685	928,938,601	-	-	-	-	18,631,335	13,154,829	131,918,781	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
61,203,073	22,600,574	8,555,504	599,101	5,632	14,762,517	425,787	9,930,858	1,829,667	2,493,433	الموجودات الأخرى
5,872,581,114	395,779,531	1,368,898,607	646,750,086	181,847,098	72,132,719	883,177,332	455,992,104	360,474,619	1,507,529,018	الإجمالي
205,793,586	91,356,842	-	14,024,294	1,727,146	243,184	5,239,068	44,134,404	25,404,114	23,664,534	الكفالات المالية
241,611,734	37,704,189	-	31,256,635	249,335	21,523,215	330,933	79,177,059	60,474,865	10,895,503	الاعتمادات المستندية
58,587,695	20,511,025	-	2,240,348	-	13,290,528	-	11,952,391	1,954,511	8,638,892	القبولات
564,105,221	236,508,294	9,586,572	28,522,505	6,079,600	33,593,376	2,639,749	146,570,848	98,560,153	2,044,124	الالتزامات الأخرى
6,942,679,350	781,859,881	1,378,485,179	722,793,868	189,903,179	140,783,022	891,387,082	737,826,806	546,868,262	1,552,772,071	المجموع الكلي 2021
5,917,330,756	674,099,901	1,009,729,083	680,688,804	132,819,860	111,436,656	777,776,074	813,443,828	523,554,537	1,193,782,013	المجموع الكلي 2020



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

### ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار رقم (9)

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,552,772,071	-	-	9,340,143	-	1,543,431,928	مالي
546,868,262	4,384,637	2,009,520	52,057,062	3,510,523	484,906,520	صناعة
737,826,806	5,139,614	11,684,768	48,515,243	11,568,892	660,918,289	تجارة
891,387,082	8,419,928	27,063,550	112,650,908	372,184,917	371,067,779	عقارات
140,783,022	52,490	-	73,821,769	-	66,908,763	زراعة
189,903,179	823,226	3,573,400	676,370	155,004,129	29,826,054	أسهم
722,793,868	3,111,510	12,278,047	21,481,550	123,327,273	562,595,488	أفراد
1,378,485,179	-	-	18,513	-	1,378,466,666	حكومة وقطاع عام
781,859,881	10,142,566	6,676,770	141,042,079	4,845,707	619,152,759	أخرى
6,942,679,350	32,073,971	63,286,055	459,603,637	670,441,441	5,717,274,246	المجموع 2021
5,917,320,756	31,123,781	30,572,258	364,513,353	571,740,556	4,919,370,808	المجموع 2020

### 3. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

#### أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - بالصافي:

إجمالي	دول أخرى	أمريكا	إفريقيا	آسيا	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
809,253,935	-	-	-	-	-	-	809,253,935	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
541,476,707	1,333,040	111,187,739	-	35,817,845	238,958,699	148,317,105	5,862,279	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,770,685	-	-	-	-	2,770,685	-	6,000,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,351,124,328	-	-	-	-	-	-	3,351,124,328	تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
1,100,752,386	-	33,780,845	-	12,562,900	25,265,647	72,060,998	957,081,996	سندات وأوراق وأذونات وكما يلي:
1,656,155	-	160,674	-	-	-	1,495,481	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
1,099,096,231	-	33,620,171	-	12,562,900	25,265,647	70,565,517	957,081,996	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
61,203,073	-	-	-	-	-	-	61,203,073	الموجودات الأخرى
5,872,581,114	1,333,040	144,968,584	-	48,380,745	266,995,031	220,378,103	5,190,525,611	الإجمالي
205,793,586	-	-	-	-	-	9,972	205,783,614	الكفالات المالية
241,611,734	-	-	-	-	-	9,391,372	232,220,362	الاعتمادات المستندية
58,587,695	-	-	-	-	-	8,205,115	50,382,580	القبولات
564,105,221	-	-	-	-	-	-	564,105,221	الالتزامات الأخرى
6,942,679,350	1,333,040	144,968,584	-	48,380,745	266,995,031	237,984,562	6,243,017,388	المجموع 2021
5,917,330,756	2,749,627	99,416,200	-	54,963,925	174,588,332	180,178,987	5,405,433,685	المجموع 2020



## ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
6,243,017,388	32,073,971	63,286,055	459,603,637	670,441,441	5,017,612,284	داخل المملكة
237,984,562	-	-	-	-	237,984,562	دول الشرق الأوسط الأخرى
266,995,031	-	-	-	-	266,995,031	أوروبا
48,380,745	-	-	-	-	48,380,745	آسيا
-	-	-	-	-	-	إفريقيا
144,968,584	-	-	-	-	144,968,584	أمريكا
1,333,040	-	-	-	-	1,333,040	دول أخرى
6,942,679,350	32,073,971	63,286,055	459,603,637	670,441,441	5,717,274,246	المجموع 2021
5,917,330,756	31,123,779	30,572,258	364,513,353	571,740,556	4,919,380,810	المجموع 2020

\* باستثناء دول الشرق الأوسط.

## 4. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

## أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها:

نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		31 كانون الأول 2021
		التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
%0.00	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
%0.00	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
%0.00	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
%6.05	211,458,326	38,574,192	130,919,534	172,884,134	470,294,509	تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
%0.00	-	-	250,000	-	-	سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:
%0.00	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
%0.00	-	-	250,000	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
%0.00	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
%0.00	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
%0.00	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
%0.00	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
%6.05	211,458,326	38,574,192	131,169,534	172,884,134	470,294,509	المجموع
%1.96	4,027,523	1,444,258	2,698,130	2,583,265	22,217,813	الكفالات المالية
%0.23	698,365	-	-	698,365	18,696,491	الاعتمادات المستندية
%0.00	-	-	-	-	27,516,620	القبولات
%1.09	6,127,559	-	-	6,127,559	46,207,815	الالتزامات الأخرى
%4.87	222,311,773	40,018,450	133,867,664	182,293,323	584,933,248	المجموع الكلي



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

### ب. الخسائر الأتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

31 كانون الأول 2021								الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
المجموع	المرحلة الثالثة - تجميعي	المرحلة الثالثة - افرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - افرادي	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها							
					إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثانية					
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار					
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية				
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية				
-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية				
9,204,547	(334,551)	9,407,417	405,567	(273,886)	211,458,326	38,574,192	172,884,134	تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة				
-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:				
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر				
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة				
-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية				
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)				
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى				
9,204,547	(334,551)	9,407,417	405,567	(273,886)	211,458,326	38,574,192	172,884,134	المجموع				
11,986	-	1,077	-	10,909	4,027,523	1,444,258	2,583,265	الكفالات المالية				
1,121	-	-	-	1,121	698,365	-	698,365	الإعتمادات المستندية				
-	-	-	-	-	-	-	-	القبولات				
26,978	-	-	-	26,978	6,127,559	-	6,127,559	الالتزامات الأخرى				
9,244,632	(334,551)	9,408,494	405,567	(234,878)	222,311,773	40,018,450	182,293,323	المجموع الكلي				



## 5. التعرضات لمخاطر الائتمان

(بعد مخصص التدني والفوائد والعوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
620,008,775	809,253,935	أرصدة لدى البنك المركزي
397,084,528	541,476,707	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,448,457	8,770,685	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة - بالصافي:
679,248,343	807,445,335	للأفراد
765,863,450	882,751,545	القروض العقارية
		للشركات:
1,107,406,817	1,019,650,862	الشركات الكبرى
186,594,707	210,032,758	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
212,514,816	431,243,828	للحكومة والقطاع العام
2,951,628,133	3,351,124,328	المجموع
		سندات واستناد وأذونات:
1,541,618	1,656,155	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
904,003,434	1,099,096,231	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
48,302,218	61,203,073	الموجودات الأخرى
4,927,017,163	5,872,581,114	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
206,307,736	205,793,586	كفالات
158,117,430	241,611,734	اعتمادات
95,338,459	58,587,695	قبولات
530,549,968	564,105,221	سقوف تسهيلات وتمويلات غير مستغلة
990,313,593	1,070,098,236	إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي
5,917,330,756	6,942,679,350	إجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار.

## 6. الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الاول 2021:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	560,112	-	-	-	-	560,112
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,251	-	-	-	-	1,251
تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة	16,142,002	1,208,679	37,818,316	1,944,421	84,427,580	141,540,998
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	648,639	-	-	-	250,000	898,639
أدوات دين ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-
كفالات مالية	417,381	-	209,603	-	195,747	822,731
سقوف غير مستغلة	4,093,627	-	337,774	-	-	4,431,401
اعتمادات مستندية	251,901	-	29,248	-	-	281,149
قبولات	55,129	-	24,774	-	-	79,903

## الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الاول 2020:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	189,682	-	-	-	-	189,682
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	611	-	-	-	-	611
تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة	17,865,958	891,869	28,807,402	154,124	71,763,261	119,482,614
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	451,976	-	41,914	-	250,000	743,890
أدوات دين ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-
كفالات مالية	523,285	-	202,467	-	148,332	874,084
سقوف غير مستغلة	3,257,282	-	393,476	-	-	3,650,758
اعتمادات مستندية وقبولات	334,267	-	33,509	-	-	367,776



## 45. التحليل القطاعي

## أ. معلومات عن أنشطة أعمال البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- حسابات الشركات الكبرى: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة المطفأة والمحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- إدارة الاستثمارات والعملات الأجنبية: يشمل هذا القطاع استثمارات البنك المحلية والأجنبية والمقيدة بالقيمة العادلة بالإضافة إلى خدمات المتاجرة بالعملات الأجنبية.
- أخرى: يشمل هذا القطاع كافة الحسابات غير المدرجة ضمن القطاعات أعلاه ومثال ذلك حقوق المساهمين والاستثمارات في الشركات الحليفة والممتلكات والمعدات والإدارة العامة والإدارات المساندة.
- الخزينة.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

المجموع		أخرى	الخزينة	الشركات	الأفراد	البيان
2020	2021					
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
288,319,130	301,145,950	990,011	62,822,876	121,477,277	115,855,786	إجمالي الإيرادات
(40,175,434)	(28,892,263)	-	(711,949)	(21,948,181)	(6,232,133)	(مخصص) تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للعملاء
144,341,004	166,683,475	346,647	56,253,727	58,993,046	51,090,055	نتائج أعمال القطاع
(97,439,704)	(101,500,514)					مصاريف غير موزعة على القطاعات
46,901,300	65,182,961					الربح من التشغيل
5,485	451					حصة البنك من أرباح شركة حليفة
46,906,785	65,183,412					الربح للسنة قبل الضرائب
(16,862,741)	(23,758,117)					ضريبة الدخل
30,044,044	41,425,295					الربح للسنة
13,677,453	12,741,236					مصاريف رأسمالية
14,163,978	14,591,384					استهلاكات وإطفاءات

31 كانون الأول						
2020	2021					
دينار	دينار					
		معلومات أخرى				
4,663,605,610	5,626,669,215	-	2,429,407,498	1,766,040,719	1,431,220,998	موجودات القطاع
610,037,639	635,852,002	635,852,002	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
5,273,643,249	6,262,521,217	635,852,002	2,429,407,498	1,766,040,719	1,431,220,998	مجموع الموجودات
4,640,560,095	5,590,249,204	-	448,698,048	1,706,943,563	3,434,607,593	مطلوبات القطاع
126,679,812	142,804,496	142,804,496	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
4,767,239,907	5,733,053,700	142,804,496	448,698,048	1,706,943,563	3,434,607,593	مجموع المطلوبات



### ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لـ أعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
2020	2021	2020	2021	2020	2021	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
288,319,130	301,145,950	7,351,555	4,046,342	280,967,575	297,099,608	إجمالي الإيرادات
13,677,453	12,741,236	-	-	13,677,453	12,741,236	المصروفات الرأسمالية

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
2020	2021	2020	2021	2020	2021	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
5,273,643,249	6,262,521,217	497,450,992	682,055,503	4,776,192,257	5,580,465,714	مجموع الموجودات



فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية:

البند	القيمة العادلة للضمانات										اجمالي قيمة التعرض
	الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	احتمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2021											
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	-	809,253,935	-	-	-	-	-	-	-	809,253,935	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	560,112	542,036,819	-	-	-	-	-	-	-	542,036,819	
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,251	5,771,936	3,000,000	3,000,000	-	-	-	-	-	8,771,936	
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
للإفراد	29,479,940	601,374,181	239,653,691	90,957	185,508,661	21,520,004	-	1,433,010	31,101,059	841,027,872	
القروض العقارية	12,703,958	148,950,214	748,976,442	409,230	33,070,566	698,019,847	-	241,800	17,234,999	897,926,656	
الشركات الكبرى	85,512,145	755,554,602	357,316,116	74,750,481	12,036,746	228,995,981	-	14,605,335	26,927,573	1,112,870,717	
المشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	13,844,955	65,859,814	160,656,805	71,141,559	7,163,839	64,869,309	435,663	1,027,949	16,018,486	226,516,619	
للحكومة والقطاع العام	-	431,243,828	-	-	-	-	-	-	-	431,243,828	
سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	-	1,656,155	-	-	-	-	-	-	-	1,656,155	
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة	898,639	1,099,994,870	-	-	-	-	-	-	-	1,099,994,870	
الموجودات الأخرى	-	61,203,073	-	-	-	-	-	-	-	61,203,073	
المجموع	143,001,000	4,522,899,427	1,509,603,054	149,392,227	237,779,812	1,013,405,141	435,663	17,308,094	91,282,117	6,032,502,480	
الكفالات المالية	822,731	148,415,870	58,200,447	6,257,339	128,889	19,637,441	280,000	78,810	31,817,968	206,616,317	
الإعتمادات المستندية	281,149	188,525,290	53,367,593	9,956,244	-	3,626,088	-	-	39,785,261	241,892,883	
القبولات	79,903	57,077,657	1,589,941	-	-	-	-	-	1,589,941	58,667,598	
الالتزامات الأخرى	4,431,401	567,900,622	636,000	-	-	636,000	-	-	-	568,536,622	
المجموع الكلي	148,616,184	5,484,818,866	1,623,397,035	165,605,810	237,908,701	1,037,304,670	715,663	17,386,904	164,475,287	7,108,215,900	

- يحتفظ البنك بضمانات أو تعزيرات ائتمانية أدى للتخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات المالية. تحتفظ المجموعة بأدوات مالية بمبلغ 2,098,058,128 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (مقابل 1,743,384,772 دينار كما في كانون الأول 2020) بمخصص خسارة لها بسبب الضمانات في نهاية فترة التقرير.
- القيمة التقديرية للضمانات والتي لم يتم الاعتراف المحفوظ بها في نهاية فترة التقرير هي 1,135,362,349 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (مقابل 1,198,294,406 دينار كما في 31 كانون الأول 2020). لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إلا بالقدر الذي يخفف من مخاطر الائتمان. ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الضمانات لدى البنك خلال السنة الحالية فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات وأنواع الموجودات المرتبطة بها.

الموجودات المالية	الضمانات المرتبطة
قروض عقارية	ضمانات عقارية وتأمينات نقدية وكفالات شخصية
القروض الشخصية	تكون محفظة القروض الشخصية ووطاقات ائتمانية وترتبط بضمانات مثل تحويل الرأب كفالات شخصية وتأمينات نقدية، سيارات
قروض الشركات	عقارات وأسهم حقوق الملكية وتأمينات نقدية وكفالات شخصية وكفالات بنكية وتحويل مستحقات من هوات حكومية وخاصة، بوالص تأمين، سيارات والارلات
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	عقارات وأسهم حقوق الملكية وتأمينات نقدية وكفالات شخصية وكفالات بنكية وتحويل مستحقات من هوات حكومية وخاصة، بوالص تأمين، سيارات والارلات
للحكومة والصناعات العام	-
إيجاعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	تأمينات نقدية
الكفالات المالية	عقارات وتأمينات نقدية وكفالات شخصية وكفالات بنكية وتحويل مستحقات من هوات حكومية وخاصة، بوالص تأمين
الاعتمادات المستندية والقبولات	عقارات وتأمينات نقدية وكفالات شخصية وكفالات بنكية وتحويل مستحقات من هوات حكومية وخاصة، بوالص تأمين
الالتزامات الأخرى	عقارات وتأمينات نقدية وكفالات شخصية وكفالات بنكية وتحويل مستحقات من هوات حكومية وخاصة، بوالص تأمين



فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ادعائى التعرضات الائتمانية:

النسبة	القيمة العادلة للضمانات										البيان
	الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	إجمالي قيمة التعرض	
2020											
	-	620,008,775	-	-	-	-	-	-	-	620,008,775	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
	189,682	397,274,210	-	-	-	-	-	-	-	397,274,210	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	611	1,449,068	3,000,000	3,000,000	-	-	-	-	-	4,449,068	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التسهيلات والتمويلات الائتمانية:
	25,401,230	493,074,952	215,695,031	189,392	168,411,728	23,881,649	-	907,062	22,305,200	708,769,983	للأفراد
	14,336,802	173,545,725	609,590,525	2,044,190	49,794,059	547,525,659	-	-	10,226,617	783,136,250	القروض العقارية
	67,069,526	755,540,854	426,591,421	113,806,245	10,198,348	223,269,806	280,000	12,406,137	66,630,885	1,182,132,275	الشركات الكبرى
	12,675,056	47,227,400	154,325,264	55,132,560	4,437,199	77,229,122	435,663	737,501	16,353,219	201,552,664	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
	-	212,514,816	-	-	-	-	-	-	-	212,514,816	للحكومة والقطاع العام
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات ولسناد وأذونات وكما يلي:
	-	1,541,618	-	-	-	-	-	-	-	1,541,618	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
	743,890	904,747,324	-	-	-	-	-	-	-	904,747,324	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
	-	48,302,218	-	-	-	-	-	-	-	48,302,218	الموجودات الأخرى
	120,416,797	3,655,226,960	1,409,202,241	174,172,387	232,841,334	871,906,236	715,663	14,050,700	115,515,921	5,064,429,201	المجموع
	874,082	142,155,733	65,026,085	15,519,541	3,234,450	18,509,555	8,114	53,726	27,700,699	207,181,818	الكتابات المالية
	221,471	115,759,897	42,579,005	3,616,387	-	4,142,771	-	-	34,819,847	158,338,902	الاعتمادات المستندية
	146,307	89,933,536	5,551,231	-	-	-	-	-	5,551,231	95,484,67	القبولات
	3,650,758	521,868,451	12,332,275	10,955,000	-	993,275	-	-	384,000	534,200,726	الالتزامات الأخرى
	125,309,415	4,524,944,577	1,534,690,837	204,263,315	236,075,784	895,551,837	723,777	14,104,426	183,971,698	6,059,635,414	المجموع الكلى

## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التعرضات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة:

## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

البند	القيمة العادلة للضمانات								القيمة التعرض	
	الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وإليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم مقدولة	تأمينات نقدية	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2021										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
للإفراد	22,472,623	21,355,592	9,166,907	46,944	6,910,878	2,205,283	-	-	3,802	30,522,499
القروض العقارية	5,958,515	4,213,606	12,681,198	110,000	-	12,571,198	-	-	-	16,894,804
الشركات الكبرى	45,846,859	41,195,307	21,190,861	5,472,224	2,607,550	13,079,790	-	-	31,297	62,386,168
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	10,149,583	7,807,016	13,309,047	5,148,874	904,101	6,711,486	-	-	544,586	21,116,063
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة	250,000	250,000	-	-	-	-	-	-	-	250,000
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	84,677,580	74,821,521	56,348,013	10,778,042	10,422,529	34,567,757	-	-	579,685	131,169,534
الكفالات المالية	195,747	2,231,187	466,943	87,840	-	75,000	-	-	304,103	2,698,130
الاعتمادات المستندة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القنوات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التزامات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي	84,873,327	77,052,708	56,814,956	10,865,882	10,422,529	34,642,757	-	-	883,788	133,867,664



فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة:

النسبة الخسارة الائتمانية الموتقمة	صافي التعرض بعد الضمانات	القيمة العادلة للضمانات							القيمة التعرض	
		اجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	اسهم متداولة	تأمينات نقدية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2020
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إيجاعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التسهيلات والتمويلات الائتمانية:
20,113,075	20,214,622	8,108,837	46,944	5,453,686	2,560,801	-	-	47,406	28,323,459	للأفراد
5,945,750	6,576,632	11,884,148	556,850	172,190	11,155,108	-	-	-	18,460,780	القروض العقارية
36,743,565	31,214,396	22,077,998	7,367,565	2,615,407	12,092,026	-	-	3,000	53,292,394	الشركات الكبرى
8,960,871	5,649,523	12,519,242	5,342,292	616,990	6,101,236	-	-	458,724	18,168,765	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	للحكومة والقطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات واستاد وأذونات وكما يلي:
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الشمائل الأخر
250,000	250,000	-	-	-	-	-	-	-	250,000	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
72,013,261	63,905,173	54,590,225	13,313,651	8,858,273	31,909,171	-	-	509,130	118,495,398	المجموع
148,332	1,318,274	466,943	87,840	-	75,000	-	-	304,103	1,785,217	الكفالات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الالتزامات المستتدة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	القبولات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الالتزامات الأخرى
72,161,593	65,223,447	55,057,168	13,401,491	8,858,273	31,984,171	-	-	813,233	120,280,615	المجموع الكلي

## ب. مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح البنك أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغيير في أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم بالإضافة إلى أسعار الفائدة.

يعتمد البنك سياسته متحفظة في إداره هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

### 1. مخاطر أسعار الفائدة:

يعتمد البنك في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث أن معظم موجودات ومطلوبات البنك قابله لاعاده التسعير في المدى القصير مما يحد من أثر التغيير في أسعار الفائدة على أرباح البنك أو على أسعار موجوداته واستثماراته.

تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة إداره الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فجوه اعاده تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير الحساسية للتغيير في أسعار الفائدة التي يتم إعدادها لكل عمله على حده حيث يتضح من هذه التقارير أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

للعام 2021			
العملة	التغير زيادة بسرعة الفائدة	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر) بالآلاف	حساسية حقوق الملكية
		دينار	دينار
دينار أردني	%1	7,132	7,132
دولار امريكي	%1	3,285	3,285
يورو	%1	456	456
جنيه استرليني	%1	44	44
ين ياباني	%1	377	377
عملات اخرى	%1	(183)	(183)

للعام 2020			
العملة	التغير زيادة بسرعة الفائدة	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر) بالآلاف	حساسية حقوق الملكية
		دينار	دينار
دينار أردني	%1	5,963	5,963
دولار امريكي	%1	2,337	2,337
يورو	%1	198	198
جنيه استرليني	%1	39	39
ين ياباني	%1	729	729
عملات اخرى	%1	(179)	(179)

في حال هنالك تغير سلبي في سعر الفائدة يكون الأثر مساوي للتغير اعلاه مع عكس الإشارة.

### 2. مخاطر العملات:

تقوم سياسة البنك على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح البنك للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقوف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات إلى حدودها الدنيا.



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للعام 2021		دينار	دينار
دولار أمريكي	%1	436,072	33,560
يورو	%1	(107,846)	-
جنيه استرليني	%1	23,465	-
ين ياباني	%1	(463)	-
عملات أخرى	%1	(21,530)	-
للعام 2020			
دولار أمريكي	%1	34,091	18,737
يورو	%1	(18,055)	-
جنيه استرليني	%1	(2,905)	-
ين ياباني	%1	224,651	-
عملات أخرى	%1	(7,523)	-

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار 1% فإنه سيكون له نفس الأثر المالي أعلاه مع عكس الإشارة.

### 3. مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

تتم إدارة المخاطر لمحفظة الاسهم من خلال اعتماد سياسة تقوم على التنويع ضمن المحفظة الاستثمارية حيث نقوم بتوزيع استثماراتنا على أساس قطاعي ضمن القطاعات

الأكثر استقراراً وعلى عدة أسواق مالية لتخفيض المخاطر ضمن مستوى مقبول كما تتم الرقابة بشكل دقيق على هذه المخاطر من خلال:

- تحديد سقفوف الاستثمار المختلفة
- تحديد سقفوف لوقف الخسارة لكل استثمار على حدة والرقابة عليه بشكل يومي
- التقييم الدوري لمحفظة الاستثمار من قبل جهة مستقلة (المكتب الوسيط).
- إجراء تحليل حساسية لقياس مدى تأثير استثماراتنا في حال حدوث تراجع في الأسواق التي نقوم بالاستثمار فيها بهدف الإبقاء على هذه المخاطر ضمن مستويات مقبولة للبنك.

يتم إدارة هذه المخاطر من قبل إدارة المخاطر بالتعاون مع دائرة الخزينة ويتم رفع التقارير والتوصيات للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

السوق	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للعام 2021		دينار	دينار
سوق عمان المالي	%5	160,296	401,734
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	791,422
اسواق أجنبية	%5	3,491	-
NEW YORK STOCK EXCHANGE	%5	-	-
Borsa Italiana	%5	-	-
(Swiss Market index (SMI))	%5	-	-
للعام 2020			
سوق عمان المالي	%5	261,755	352,361
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	655,802
FTSE 100	%5	9,893	-
Hang Seng Index	%5	-	1,079
Borsa Italiana	%5	-	-
(Swiss Market index (SMI))	%5	11,728	-



## ج. مخاطر السيولة:

يعمل البنك بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لادنى مستوى ممكن.

وتقوم ايضا سياستنا في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا الى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث اي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى البنك نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة الى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقرره من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة، بالإضافة الى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر.

## 44/ج. مخاطر السيولة

**أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية:**

كما في 31 كانون الأول 2021	اقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	من 3 شهور الى 6 شهور	من 6 شهور الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	اكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	211,915,575	41,515,535	1,000,000	6,688,083	11,500,000	-	44,781,806	317,400,999
ودائع عملاء	1,583,763,249	975,745,378	753,947,543	1,195,113,270	433,228,713	-	-	4,941,798,153
تأمينات نقدية	61,217,531	14,883,124	18,750,240	19,805,937	29,083,854	106,499,260	-	250,239,946
أموال مقترضة	331,192	312,432	597,135	10,325,064	56,726,629	42,542,679	-	110,835,131
قروض مسانده	-	-	-	-	-	25,337,955	-	25,337,955
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	858,903	858,903
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	21,931,794	21,931,794
التزامات عقود تأجير	593,959	304,148	707,965	1,204,908	7,585,434	22,403,893	-	32,800,307
مطلوبات ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	-	161,769	161,769
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	80,883,165	80,883,165
المجموع	1,857,821,506	1,032,760,617	775,002,883	1,233,137,262	538,124,630	196,783,787	148,617,437	5,782,248,122
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	1,636,530,838	366,828,245	275,200,847	395,210,225	1,122,228,756	2,166,386,007	300,136,299	6,262,521,217
كما في 31 كانون الأول 2020								
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	240,771,673	30,213,393	-	3,049,042	7,090,000	-	-	281,124,108
ودائع عملاء	1,339,621,088	782,982,818	649,293,913	966,397,456	316,134,445	-	-	4,054,429,720
تأمينات نقدية	37,825,666	20,270,957	21,427,391	17,030,912	34,471,735	126,037,767	-	257,064,428
أموال مقترضة	-	160,227	394,746	5,507,610	49,725,381	37,228,274	-	93,016,238
قروض مسانده	-	-	-	-	-	25,465,405	-	25,465,405
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	1,333,898	1,333,898
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	24,680,734	24,680,734
التزامات عقود تأجير	639,886	235,494	572,401	1,072,850	5,388,810	24,078,754	-	31,988,195
مطلوبات ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	68,379,574	68,379,574
المجموع	1,618,858,313	833,862,889	671,688,451	993,057,870	412,810,371	212,810,200	94,394,206	4,837,482,300
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	1,260,252,236	298,068,393	365,040,111	327,798,123	991,993,077	1,758,624,406	271,866,902	5,273,643,249



## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

### فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

المجموع	عناصر بدون فائدة	3 سنوات او اكثر	فجوة اعادة تسعير الفائدة			من شهر الى 3 أشهر	اقل من شهر	2021
			من سنة الى 3 سنوات	من 6 أشهر الى سنة	من 3 أشهر الى 6 أشهر			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الموجودات:								
934,430,468	619,430,468	-	-	-	-	-	315,000,000	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
541,476,707	54,788,248	-	27,500,000	11,500,000	590,000	-	447,098,459	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,770,685	(1,251)	-	-	6,000,000	2,771,936	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
18,296,366	16,640,211	1,656,155	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
3,351,124,328	(27,541,830)	733,855,905	426,712,942	151,798,324	1,872,321,697	141,553,193	52,424,097	تسهيلات ائتمانية مباشرة- بالصادف
44,159,121	44,159,121	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,099,096,231	(898,639)	490,555,543	380,258,525	85,605,203	59,345,635	79,051,426	5,178,538	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
343,709	343,709	-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركات تابعة
27,555,989	27,555,989	-	-	-	-	-	-	موجودات حق إستخدام
66,425,046	66,425,046	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
27,451,684	27,451,684	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
27,747,673	27,747,673	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
115,643,210	91,208,394	-	125,601	2,315,507	6,951,890	10,571,616	4,470,202	موجودات أخرى
6,262,521,217	947,308,823	1,226,067,603	834,597,068	257,219,034	1,941,981,158	231,176,235	824,171,296	اجمالي الموجودات
المطلوبات:								
316,782,838	134,047,518	-	11,500,000	6,590,000	1,000,000	41,392,485	122,252,835	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
4,910,374,102	1,093,277,884	-	98,031,494	1,018,103,354	541,134,972	717,521,682	1,442,304,716	ودائع عملاء
244,827,786	100,485,963	-	-	6,314,897	2,182,612	2,398,481	133,445,833	تأمينات نقدية
108,566,531	41,227,479	28,883,018	30,747,063	6,471,174	594,853	311,896	331,048	أموال مقترضة
21,300,000	-	21,300,000	-	-	-	-	-	القروض المساندة
858,903	858,903	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
21,931,794	21,931,794	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
27,366,812	27,366,812	-	-	-	-	-	-	التزامات عقود تأجير
161,769	161,769	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
80,883,165	80,883,165	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
5,733,053,700	1,500,241,287	50,183,018	140,278,557	1,037,479,425	544,912,437	761,624,544	1,698,334,432	اجمالي المطلوبات
529,467,517	(552,932,464)	1,175,884,585	694,318,511	(780,260,391)	1,397,068,721	(530,448,309)	(874,163,136)	فجوة اعادة تسعير الفائدة
2020								
5,273,643,249	852,625,427	884,729,429	640,075,927	212,752,193	1,957,526,175	186,172,678	539,761,420	اجمالي الموجودات
4,767,239,907	1,161,636,140	50,059,232	87,738,824	806,123,861	496,930,570	632,441,470	1,532,309,810	اجمالي المطلوبات
506,403,342	(309,010,712)	834,670,197	552,337,103	(593,371,668)	1,460,595,605	(446,268,792)	(992,548,390)	فجوة اعادة تسعير الفائدة



## التركز في مخاطر العملات الأجنبية

كما في 31 كانون الأول 2021						
دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الموجودات						
112,201,975	9,404,903	962,354	-	18,349,158	140,918,390	نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني
426,420,261	79,621,313	9,731,071	1,119,683	15,144,031	532,036,359	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	2,771,936	-	-	2,771,936	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
10,112,437	4,978,003	-	-	-	15,090,440	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
288,157,217	42,386	52,484	45,940,401	-	334,192,488	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
19,051,304	-	-	-	-	19,051,304	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
278,782,477	28,511,309	6,034,894	-	530,487	313,859,167	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
176,988	-	-	-	-	176,988	قروض قابلة للتحويل
33,169,593	2,675,403	101,423	5,813	22,322	35,974,554	موجودات أخرى
1,168,072,252	125,233,317	19,654,162	47,065,897	34,045,998	1,394,071,626	مجموع الموجودات
المطلوبات						
77,353,332	10,518,118	4,035	46,259,404	6,400,824	140,535,713	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
988,699,546	110,713,088	17,130,173	840,696	28,356,323	1,145,739,826	ودائع العملاء
56,954,575	11,668,946	146,472	-	1,420,632	70,190,625	تأمينات نقدية
1,457,571	3,117,773	27,016	12,047	21,208	4,635,615	مطلوبات أخرى
1,124,465,024	136,017,925	17,307,696	47,112,147	36,198,987	1,361,101,779	مجموع المطلوبات
43,607,228	(10,784,608)	2,346,466	(46,250)	(2,152,989)	32,969,847	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
514,731,301	60,859,503	2,743,161	8,809,194	31,786,820	618,929,779	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020						
977,433,123	80,610,639	15,867,259	89,069,729	31,398,921	1,194,379,671	إجمالي الموجودات
974,023,994	82,416,187	16,157,771	66,604,594	32,151,264	1,171,353,810	إجمالي المطلوبات
3,409,129	(1,805,548)	(290,512)	22,465,135	(752,343)	23,025,861	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
448,040,815	52,774,209	6,864,780	41,419,805	52,968,982	602,068,591	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة

## ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

كما في 31 كانون الأول 2021				
لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	
275,356,989	5,183,934	73,396	280,614,319	الإعتمادات
58,667,598	-	-	58,667,598	القبولات
568,536,622	-	-	568,536,622	السقوف غير المستغلة
193,273,171	13,282,341	60,805	206,616,317	الكفالات
1,095,834,380	18,466,275	134,201	1,114,434,856	المجموع

كما في 31 كانون الأول 2020				
لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	
178,559,373	12,319,776	-	190,879,149	الإعتمادات
95,484,767	-	-	95,484,767	القبولات
534,200,726	-	-	534,200,726	السقوف غير المستغلة
188,373,141	18,784,377	24,300	207,181,818	الكفالات
996,618,007	31,104,153	24,300	1,027,746,460	المجموع



### 46. إدارة رأس المال

أ. تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 بناء على مقررات لجنة بازل III حيث يتكون رأس المال التنظيمي للبنك من رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1) ورأس المال الإضافي والشرحية الثانية Tier 2.

ب. متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال للأسهم العادية

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي ما يعادل (12.5%) من الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر وكذلك مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وتعتبر هذه النسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال حيث يلتزم البنك في كافة اللوائح المحافظة على نسبة كفاية تتجاوز الحد الأدنى بهامش مناسب وبما يتلاءم أيضاً مع متطلبات لجنة بازل III.

ج. كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال في التوظيف الأمثل لمصادر الأموال بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال وضمن منظومة حدود المخاطر المقبولة والمعتمدة من قبل مجلس إدارة مع المحافظة على الحد الأدنى المطلوب بحسب القوانين والأنظمة حيث يقوم البنك باتباع سياسة مبنية على السعي لتخفيض تكلفة الأموال Cost of Fund إلى أدنى حد ممكن من خلال إيجاد مصادر أموال قليلة الكلفة والعمل على زيادة قاعدة العملاء والتوظيف الأمثل لهذه المصادر في توظيفات مقبولة المخاطر لتحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال.

د. كفاية رأس المال

تتضمن حسابات رأس المال بالإضافة إلى رأس المال المكتتب به كلاً من الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، علاوة الإصدار، الأرباح المدورة، احتياطي القيمة العادلة، احتياطي المخاطر المصرفية العامة، وأسهم الخزينة يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكما يلي:

- 1 - تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي يجب أن لا تقل عن 12.5%.
- 2 - التزام بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية بأن لا يقل عن 100 مليون دينار أردني.
- 3 - استثمارات البنك في الأسهم والحصص والتي يجب أن لا تزيد عن 50% من رأسماله المكتتب به.
- 4 - نسب حدود الائتمان "تركزات الائتمان" إلى رأس المال التنظيمي.
- 5 - قانون البنوك والشركات المتعلق باقتطاع الاحتياطي القانوني ونسبة 10% من أرباح البنك قبل الضرائب.



31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
		حقوق حملة الأسهم العادية
160,000,000	160,000,000	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
51,518,099	55,721,054	الأرباح المدورة بعد طرح قيمة التوزيعات المتوقعة
(2,609,036)	1,741,270	التغير المتراكم في القيمة العادلة بالكامل
80,213,173	80,213,173	علاوة الاصدار
61,004,473	68,169,340	الاحتياطي القانوني
41,829,012	46,167,117	الاحتياطي الاختياري
40,043,180	44,971,234	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
-	-	الأرباح (الخسائر) المرحلية بعد الضريبة وطرح قيمة التوزيعات المتوقعة
431,998,901	456,983,188	إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية
		التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)
(27,046,436)	(27,451,684)	الشهرة والموجودات غير ملموسة
(25,652,474)	(27,747,673)	موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الاستثمارات ضمن الحد النول (10%)
379,299,991	401,783,831	صافي حقوق حملة الأسهم العادية
		رأس المال الإضافي
7,066,444	7,936,100	حقوق الأقلية المسموح بالإعتراف بها
386,366,435	409,719,931	صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)
		الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2
18,083,875	16,856,320	مخصصات أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى
9,421,925	10,581,467	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
21,300,000	21,300,000	الأدوات المالية الصادرة عن البنك التي تحمل صفات رأس المال المساند
48,805,800	48,737,787	إجمالي رأس المال المساند
435,172,235	458,457,718	رأس المال التنظيمي
3,005,394,577	3,163,350,502	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
%14.48	%14.49	نسبة كفاية رأس المال (CET 1)
%12.62	%12.70	نسبة كفاية رأس المال الأساسي
%1.62	%1.54	نسبة كفاية رأس المال المساند

2020	2021	
دينار	دينار	
		نسبة الرافعة المالية
386,366,435	409,719,931	الشريحة الأولى من رأس المال
5,837,745,385	6,779,248,072	مجموع الموجودات داخل وخارج قائمة المركز المالي بعد استبعاد البنود المقطوعة من الشريحة الأولى
%6.62	%6.05	نسبة الرافعة المالية

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2021 و 31 كانون الأول 2020 بناء على مقررات لجنة بازل III.

31 كانون الأول		نسبة تغطية السيولة (LCR):
2020	2021	
دينار	دينار	
1,403,137,127	1,641,503,678	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
1,387,822,565	1,621,038,339	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد الاقتطاع وطرح تعديلات الحد الأقصى لكل من أصول المستوى الثاني (أ) و(ب)
669,360,083	852,210,704	صافي التدفقات النقدية الخارجة
%207.30	%190.20	نسبة تغطية السيولة (LCR)
%184.30	%182.77	تبلغ نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر



## 47. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لإستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2021			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
934,430,468	-	934,430,468	نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني
541,476,707	-	541,476,707	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,770,685	-	8,770,685	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,351,124,328	2,411,847,553	939,276,775	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
18,296,366	-	18,296,366	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
44,159,121	44,159,121	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
1,099,096,231	897,354,429	201,741,802	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
27,555,989	25,008,187	2,547,802	موجودات حق إستخدام
343,709	-	343,709	استثمارات في شركات حليفة
66,425,046	66,425,046	-	ممتلكات ومعدات
27,451,684	27,451,684	-	موجودات غير ملموسة
27,747,673	-	27,747,673	موجودات ضريبية مؤجلة
115,643,210	26,593	115,616,617	موجودات أخرى
6,262,521,217	3,472,272,613	2,790,248,604	إجمالي الموجودات
المطلوبات:			
316,782,838	-	316,782,838	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
4,910,374,102	77,045,456	4,833,328,646	ودائع العملاء
244,827,786	142,143,452	102,684,334	تأمينات نقدية
108,566,531	105,387,552	3,178,979	أموال مقترضة
21,300,000	21,300,000	-	قروض مساندة
858,903	-	858,903	مخصصات متنوعة
21,931,794	-	21,931,794	مخصص ضريبة الدخل
27,366,812	25,233,055	2,133,757	التزامات عقود تأجير
161,769	-	161,769	مطلوبات ضريبية مؤجلة
80,883,165	2,543,552	78,339,613	مطلوبات أخرى
5,733,053,700	373,653,067	5,359,400,633	إجمالي المطلوبات
529,467,517	3,098,619,546	(2,569,152,029)	الصافي



31 كانون الأول 2020			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
721,060,432	-	721,060,432	نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني
397,084,528	-	397,084,528	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,448,457	-	4,448,457	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,951,628,133	2,013,181,406	938,446,727	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
15,219,896	-	15,219,896	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
31,654,110	31,654,110	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
904,003,434	719,337,942	184,665,492	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
27,031,520	24,691,746	2,339,774	موجودات حق إستخدام
349,507	-	349,507	استثمارات في شركات طليقة
68,782,265	68,782,265	-	ممتلكات ومعدات
27,046,436	27,046,436	-	موجودات غير ملموسة
25,590,727	-	25,590,727	موجودات ضريبية مؤجلة
99,743,804	116,983	99,626,821	موجودات اخرى
5,273,643,249	2,884,810,888	2,388,832,361	اجمالي الموجودات
المطلوبات:			
280,688,045	-	280,688,045	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
4,003,010,992	77,067,281	3,925,943,711	ودائع العملاء
251,302,459	160,150,016	91,152,443	تأمينات نقدية
90,152,003	84,664,494	5,487,509	اموال مقترضة
21,300,000	21,300,000	-	قروض مساندة
1,333,898	-	1,333,898	مخصصات متنوعة
24,618,987	-	24,618,987	مخصص ضريبة الدخل
26,453,949	24,517,145	1,936,804	التزامات عقود تأجير
68,379,574	2,543,552	65,836,022	مطلوبات اخرى
4,767,239,907	370,242,488	4,396,997,419	اجمالي المطلوبات
506,403,342	2,514,568,400	(2,008,165,058)	الصافي

## 48. إرتباطات والتزامات محتملة

## أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية:

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
190,879,149	280,614,319	اعتمادات
95,484,767	58,667,598	قبولات
		كفالات:
55,636,201	57,290,790	- دفع
75,015,534	78,362,876	- حسن تنفيذ
76,530,083	70,962,651	- أخرى
147,721,448	52,977,887	عقود بيع عملات آجلة
534,200,726	568,536,622	سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير مستغلة
1,175,467,908	1,167,412,743	المجموع



## ب. التزامات تعاقدية:

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
729,786	1,038,000	عقود شراء ممتلكات ومعدات
1,646,644	4,997,683	عقود شراء موجودات غير ملموسة

## 49. القضايا المقامة على البنك

بلغ مجموع القضايا المقامة على المجموعة 1,902,950 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (1,202,731 دينار كما في 31 كانون الأول 2020) وبلغت المخصصات المعدة إزائها 677,424 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (531,021 دينار كما في 31 كانون الأول 2020) وفي تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني ان المخصصات المقطوعة لقاء هذه القضايا تعتبر كافية.

## 50. أرقام المقارنة

تم تعديل الأرقام المقارنة للعام 2020 في قائمة التدفق النقدي، ولم ينتج عنها أي أثر على قائمة الربح أو الخسارة وحقوق الملكية للعام 2020 وكما يلي:

## أ. قائمة التدفقات النقدية

تم تعديل ارقام المقارنة للعام 2020 وكما يلي:

31 كانون الأول		
قبل التعديل	بعد التعديل	
دينار	دينار	
25,652,474	25,590,727	موجودات ضريبية مؤجلة
24,680,734	24,618,987	مخصص ضريبة الدخل



## 51. حدث انتشار فايروس كورونا

انتشر وباء كورونا المستجد ("كوفيد - 19") عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. ونجم عن فايروس كورونا ("كوفيد - 19") حدوث حالة من عدم اليقين في بيئة الاقتصاد العالمي. يراقب البنك الوضع عن كثب وقد قام بتفعيل خطته لاستمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة الاضطرابات المحتملة التي قد يتسبب فيها تفشي فايروس كورونا ("كوفيد - 19") على أعمال البنك وعملياته وأدائه المالي. أجرى البنك تقييماً للأثر جائحة فايروس كورونا ("كوفيد - 19") والتي أدت إلى التغييرات التالية في منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقديرات وأحكام التقييم كما في وللسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2021:

### أ. الخسائر الائتمانية المتوقعة

استدعت حالة عدم اليقين الناجمة عن فايروس كورونا ("كوفيد - 19") قيام البنك بتحديث المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الاول 2021. وقد تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على نطاق من الظروف الاقتصادية المتوقعة في ذلك التاريخ، وبالنظر إلى التطورات السريعة التي يشهدها الوضع، فقد اخذ البنك بعين الاعتبار تأثير التقلبات العالية على عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد شدة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية الخاصة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وقد تم عكس هذا التقلب من خلال تعديل طرق بناء السيناريوهات والأوزان الأساسية المخصصة لهذه السيناريوهات والعوامل الاستشرافية (مؤشر الائتمان) المستخدمة من مؤشر الائتمان التاريخي الملحوظ. يتم استخدام مؤشر الائتمان للتنبؤ باحتمال حدوث حالات افتراضية متوقعة في المحفظة الائتمانية للبنك.

بالإضافة إلى الافتراضات الموضحة أعلاه، أولى البنك اهتماماً خاصاً بتأثير فايروس كورونا ("كوفيد - 19") على العوامل النوعية والكمية عند تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، وتقييم مؤشرات تدني القيمة للمخاطر في القطاعات التي يحتمل تأثرها. كما وقام البنك بعكس تقديرات إدارة البنك (Management Overlay) في تقييم الأثر على قطاعات معينة أو عملاء محددين بالاستناد إلى دراسة كل قطاع أو عميل على حدى.

### ب. تقديرات وأحكام التقييم

درست إدارة البنك الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة استناداً إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها.

### ج. الأقساط المؤجلة

بناءً على تعميمي البنك المركزي الأردني إلى البنوك العاملة في الأردن رقم 10/3/4375 و10/3/14960 الصادرين بتاريخ 15 آذار 2020 و22 تشرين الثاني 2020، قامت المجموعة خلال العام 2021 بتأجيل الأقساط المستحقة أو التي ستستحق على بعض العملاء دون اعتبار ذلك هيكلية، ودون أن يؤثر أيضاً على تصنيف العملاء الائتماني وبلغت الأقساط التي تم تأجيلها حوالي 215 مليون دينار خلال العام 2021.



## 52. مستويات القيمة العادلة

### أ. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة):

العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة	مدخلات هامة غير ملموسة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة 31 كانون الاول		الموجودات المالية
				2020	2021	
				دينار	دينار	
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
						موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
لا ينطبق	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	78,294	143,948	سندات حكومية مدرجة في الاسواق المالية
لا ينطبق	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	1,463,324	1,512,207	سندات شركات مدرجة في الاسواق المالية
لا ينطبق	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	5,667,508	3,275,739	اسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية
لا ينطبق	لا ينطبق	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة	المستوى الثاني	8,010,770	13,364,472	صناديق استثمارية
				15,219,896	18,296,366	المجموع
						موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:
لا ينطبق	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	20,184,837	23,863,120	اسهم متوفر لها اسعار سوقية
لا ينطبق	لا ينطبق	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة	المستوى الثاني	1,732,795	8,180,804	صناديق استثمارية
لا ينطبق	لا ينطبق	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب آخر معلومات مالية متوفرة	المستوى الثالث	9,736,478	12,115,197	اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية
				31,654,110	44,159,121	المجموع
				46,874,006	62,455,487	مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و2021.

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة ضمن المستوى (3):

للجنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2020	2021	
دينار	دينار	
9,383,418	9,736,478	رصيد بداية السنة
1,122,336	1,151,692	إضافات
(85,004)	-	إطفاء
(684,272)	1,227,027	التغير في القيمة العادلة
9,736,478	12,115,197	رصيد نهاية السنة



**ب. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك وغير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:**

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة:

مستوى القيمة العادلة	31 كانون الأول 2020		31 كانون الأول 2021		
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
					موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة
المستوى الثاني	165,009,041	165,000,000	315,034,521	315,000,000	ودائع لاجل وخاضعة لاشعار وشهادات ايداع لدى البنك المركزي
المستوى الثاني	401,646,486	401,532,985	550,340,958	550,247,392	أرصدة حسابات جارية وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	2,955,472,848	2,951,628,133	3,354,401,231	3,351,124,328	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة
المستوى الثاني	914,246,887	904,003,434	1,110,233,119	1,099,096,231	موجودات مالية اخرى بالكلفة المطفأة
المستوى الثاني	-	-	-	-	موجودات مستملكة مقابل دين
	<u>4,436,375,262</u>	<u>4,422,164,552</u>	<u>5,330,009,829</u>	<u>5,315,467,951</u>	مجموع الموجودات المالية غير محددة بالقيمة العادلة
					مطلوبات مالية غير محددة بالقيمة العادلة
المستوى الثاني	281,019,540	280,688,045	317,366,600	316,782,838	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	4,026,685,059	4,003,010,992	4,937,737,864	4,910,374,102	ودائع عملاء
المستوى الثاني	251,414,818	251,302,459	245,002,277	244,827,786	تأمينات نقدية
المستوى الثاني	90,356,837	90,152,003	108,724,381	108,566,531	أموال مقترضة
المستوى الثاني	<u>21,626,896</u>	<u>21,300,000</u>	<u>21,311,538</u>	<u>21,300,000</u>	قروض مساندة
	<u>4,671,103,150</u>	<u>4,646,453,499</u>	<u>5,630,142,660</u>	<u>5,601,851,257</u>	مجموع المطلوبات المالية غير محددة بالقيمة العادلة

للبنود المبينة اعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الاطراف التي يتم التعامل معها.

# شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية



## فروع العاصمة عمان:

### فرع الشميساني

شارع عبد الرحيم الواكد

### فرع جبل عمان

شارع أبو فراس الحمداني

### فرع دابوق

شارع جمعة الشبلي مبنى رقم (6)

### فرع الجاردنز

شارع وصفي التل / مجمع البركة التجاري

### فرع الصويفية

شارع علي نصوح الطاهر / مجمع عادل حبرات

### فرع شارع مكة

شارع مكة / مجمع نسيم الدادا

### فرع الجبيهة

شارع ياجوز / اشارة المنهل

### فرع سيتي مول

سيتي مول / شارع الملك عبدالله الثاني

### فرع ضاحية الياسمين

شارع البادية / مجمع اسماء

### فرع مرج الحمام

مجمع النهار التجاري / دوار الدلة

### فرع وسط البلد

شارع الرضا

### فرع الوحدات

شارع عباد بن بشر / مجمع ابو عبدو التجاري

### فرع ماركا الشمالية

شارع الملك عبدالله الاول / دوار الطيارة

### فرع تاج مول

تاج مول / شارع سعد عبد شموط

### فرع عبدون

شارع سلمان القضاة / مقابل Crumz

### فرع عبدون الشمالي

شارع علي سيدو الكردي / مجمع الفايز التجاري

### فرع ام اذينة

سوق الذهب - شارع سماترا / مجمع كرم امسيح

### فرع جو بارك

شارع الاميرة تغريد / الصويفية

### فرع جبل الحسين

شارع جمال الدين الافغاني / مقابل سي تاون

### فرع الرينبو

جبل عمان / شارع الرينبو

### فرع البيادر

شارع جمال قيتوقة / مجمع الاماني

### فرع الراية

شارع صقليه

### فرع خلدا

شارع وصفي التل / مجمع ابناء المرحوم نقولا جريسات

### فرع سحب

مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية / سحب

### فرع طبربور

شارع ثمانية بن اليماني / بالقرب من كارفور

### فرع الهاشمي الشمالي

شارع البطحاء / بالقرب من مخازر تفاحة

### فرع ضاحية الرشيد

شارع عاكف الفايز / بالقرب من سكن أميمة

### فرع صويلح

شارع الاميرة راية بنت الحسين / مجمع المجدلاني



## شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية

### فرع البوليفارد

مشروع العبدلي الجديد- البوليفارد

### فرع المقابلين

شارع الإذاعة والتلفزيون مقابل اسواق الجملة

### فرع هاي وي مول

هاي وي مول - اوتسترد الزرقاء

### فرع أبو علندا

شارع الحزام الدائري اسواق النهار مول

### فرع مجمع الملك حسين للأعمال

مجمع الملك حسين للأعمال

### فرع المدينة الرياضية

شارع الشهيد قرب محطة توتال للمحروقات

### فرع شفا بدران

عمان - بجانب فندق اللجام - قرب جامعة العلوم التطبيقية

### فرع مول قرية الصويفية

الصويفية - مول قرية الصويفية

### فرع دابوق الجديد - مجمع هلدا

دابوق - تقاطع شارع الاكرام وشارع صالح النعيمات

### مكتب متنقل تابع لفرع الشميساني

الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

### فرع اللويبة

اللويبة - دوار باريس

### فرع مكة مول

شارع مكة - مكة مول

### فرع ضاحية النخيل

مرج الحمام - ضاحية النخيل

## فروع المحافظات الاخرى:

### فرع مادبا

شارع اليرموك

### فرع الزرقاء

شارع السعادة

### فرع الزرقاء الجديدة

شارع مكة المكرمة/ مجمع الكردي بلازا

### فرع المنطقة الحرة الزرقاء

المدخل الرئيسي للمنطقة الحرة الزرقاء

### فرع الرمثا

شارع خط الشام

### فرع اربد

شارع الحصن

### فرع الحصن

شارع الملك طلال

### فرع جرش

بوابة عمان - بالقرب من الاشارة الضوئية الثانية

### فرع العقبة

شارع السعادة

### فرع ماحص

شارع البلدية/ مبنى حسين الشياح

### فرع مجمع عمان/ اربد

شارع مجمع عمان الجديد/ مبنى الصيداوي

### فرع المفرق

شارع جرش/ مقابل شركة خيرات الشمال



### فرع السلط

السلط - مدخل مدينة السلط / مجمع دبابنة

### فرع سوق باب المدينة مول الزرقاء

الزرقاء - شارع الجيش

### فرع الكرك

الكرك - مدخل محافظة الكرك - منطقة الثنية / مجمع مدانات

### فرع الجبل الشمالي - الرصيفة

الرصيفة - شارع ياجوز

### فرع اربد - شارع جامعة اليرموك

اربد - شارع جامعة اليرموك مقابل بوابة كلية الاقتصاد / مجمع نمير بدر

## وحدة الصرافة:

### وحدة الصرافة المركزية

1. عمان / الشميساني / شارع عبد الرحيم الواكد
2. جبل اللوييدة
3. بوليفارد العبدلي

## البوندد:

### مستودعات البوندد

مدينة عمان الصناعية - سحاب

## الشركات التابعة:

### شركة الاتحاد للوساطة المالية

مجمع بنك الاسكان

### شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار

شارع عبد الرحيم الواكد

### شركة الاتحاد للتأجير التمويلي

شارع مكة / مجمع الغيث

### شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية

مجمع الملك الحسين للأعمال



## الإدارة العامة

هاتف: 6 560 7011 (962) + | فاكس: 6 562 2573 (962) + | ص.ب: 35104 عمان 11180 الأردن

[www.bankaletihad.com](http://www.bankaletihad.com) | [info@bankaletihad.com](mailto:info@bankaletihad.com)